

تصاعد الخلافات بين كرتي وهارون والموقف من «الجنائية» يشعل الصراع بينهما

التوصية بإحالة أكثر من 50 ألف موظف حكومي بسبب تعثر صندوق الضمان الاجتماعي جراء الفساد قوى إعلان نيروبي تعقد اجتماعاً غداً.. و(الكوليرا) تضرب إدارية (فوجا) بغرب كردفان

04	تقارير	المنسي في حرب منسية كردفان.. مركز الحرب الصامت في السودان
06	تقارير	لو قولة «الاجرام» ولا «العايب» ما وفتكنا، بيني والقانون هو الحيوقفك داليا الروبي
08	رأي	احتلال الوصي بسلاح دولة العاطل الإخوانية عروة الصادق
09	رأي	الحرب على ذاكرة السودان: نهب التاريخ واقتلال الهوية محمد عبدالله إبراهيم
10	رأي	تفكيك آلة الفوضى والطريق إلى المواطنة الدستورية وليد غنوبور
11	كتابات	من شريك دولي إلى منفذ إنساني: كيف أضاع الانقلاب د.عصام الدين عباس
12	كتابات	حرية الرأي والتعبير.. من يراقب ومن يشرف؟ د.المهيد أحمد العبيد
15	الأخيرة	في زمن الحرب: سينما سودانية تمشي نحو الضوء أماني ابوسليم

لد(ديسمبر) كلمة طالع ص (3)

العدالة طريقنا نحو السلام

حمدوك وعبدالواحد والسنهوري وعمران والدقير أبرز المشاركين في اجتماع نيروبي

تتعدّد في العاصمة الكينية، نيروبي، يومي غد الجمعة والسبت، فعاليات الاجتماع الثاني للتخاطبات والقوى المدنية الموقعة على إعلان نيروبي. وأبلغت مصادر مطلعة (ديسمبر) أن أبرز المشاركين في الاجتماع الذي يستمر ليومين رئيس تحالف (صمود) عبدالله حمدوك، ورئيس حركة وجهش تحرير السودان عبدالواحد محمد نور، وأمين سر حزب البعث الأصل علي الريح السنهوري.

ويشارك رؤساء أحزاب وقيادات منهم موقوف على الإعلان على رأسهم رئيس حزب المؤتمر السوداني عمر الدقير، ورئيس الحركة الشعبية - التيار الثوري ياسر عمران، والأمين العام لحزب الأمة الواثق البربر، ورئيس المكتب التنفيذي للجمعية الاتحادية بايكر فيصل، ومسؤول العلاقات الخارجية بحزب التحالف الوطني السوداني شهاب إبراهيم الطيب وطه عثمان اسحاق رئيس تسقيفة النقابات والمهنيين بتحالف (صمود).

وطبقاً لتلك المصادر فإن الاجتماع يأتي مواصلةً للاجتماع الأول الذي عقد في ديسمبر الماضي وشهد التوقيع على «إعلان المبادئ السوداني» وامتددة تصنف الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني كمنظمات إرهابية. وأوضحت ذات المصادر أن الاجتماع سيركز على تعزيز أليات العمل المشترك بين القوى الموقعة على الاتفاق، وإمكانية استيعاب المزيد من القوى الداعمة لوقف الحرب والانتقال المدني الديمقراطي ضمن القوى الموقعة على إعلان المبادئ.

ومن المقرر أن يعمل المجتمعون خلال اجتماعاتهم المنعقدة لمدة يومين على تطوير الوثائق التي تم التوافق عليها في الاجتماع السابق، والاتفاق على خارطة طريق لوقف الحرب، وتصميم العملية السياسية التي ستقود إلى انتقال مدني ديمقراطي.

خروج الأوضاع الصحية إدارية (فوجا) عن السيطرة بسبب (الكوليرا)

غرب كردفان: (ديسمبر)

أعلنت غرفة طوارئ دار حمر بولاية غرب كردفان عن خروج الوضع الصحي في إدارية فوجا والقرى المحيطة بها، والتابعة لمصلحة الشؤون وود بندا، عن السيطرة تماماً جراء تفش متسارع لوباء الكوليرا.

وذكرت الغرفة في بيان تلقت (ديسمبر) نسخة منه، أن حالات الوفاة ارتفعت صباح أمس الثلاثاء في فوجا إلى (69) حالة والإصابات إلى (92) حالة، مبيحة أن الكوليرا تفكك بأهل دار حمر في مناطق تقع تحت سيطرة قوات الدعم السريع، في ظل غياب تام لكل شيء، مع تصاعد في عدد الوفيات والإصابات على مدار الساعة.

وأشار البيان إلى أن الانتشار، الذي وصفه بالمخيف للمرض، يتزامن مع «انهيار صاعق وشامل للقطاع الصحي في المنطقة»، حيث تعاني المراكز الطبية من عجز وانعدام تام في المخاليل الوريدية المنقذة للحياة والأدوية، والمضادات الحيوية الأساسية لمواجهة الوباء والمعدنات الطبية وأدوات التعقيم والإصحاح البيئي، وأضاف إن غياب هذه المقومات الأساسية أدى إلى تحويل المنطقة إلى «ساحة مفتوحة للموت»، حيث يواجه المرضى مصيرهم دون أدنى تدخل طبي يذكر.

ولم تتحصل (ديسمبر) على أي إفادة أو تعليق من السلطات المختصة في حكومة سلطة قائد الدعم السريع ووزير صحتها علاء الدين عوض نقد، رغم محاولات الصحفية والإرسالية الأسئلة عبر «واتساب» الوزير الذي اطلع بالفعل على الأسئلة ولم يرد عليها حتى لحظة كتابة الخبر.

على صعيد آخر كشفت غرفة طوارئ دار حمر عن قيام قوات الدعم السريع مساء السبت المنصرم باختطاف أربعة من مواطني منطقة عبال بخت، التابعة لمصلحة الخوي بولاية غرب كردفان، واقتيادهم إلى جهة مجهولة، وهم: شمس الدين آدم سراج الدين، محمد شمس الدين آدم (نجل الأول)، محمود الشرايبة والريدة حامد. وقالت الغرفة إن خطف المدنيين واقتيادهم لجهات مجهولة دون أي مسوغ قانوني يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

(ديسمبر) تصدر الأسبوع المقبل يوم الثلاثاء

تتوه أسرة صحيفة (ديسمبر) القراء الكرام بأن عددها المقرر صدوره الأسبوع المقبل سيصدر بشكل استثنائي يوم الثلاثاء 26 مايو 2026م القادم بإذن الله تعالى، عوضاً عن الموعد الأسبوعي المعتاد كل يوم خميس، نظراً لتصافح ميعات الصدور الراجح مع ثاني أيام عيد الأضحى المبارك، وهو ما يتطلب أن تتم العمليات الفنية النهائية لإصدار العدد يوم الأربعاء والذي يصادف أول أيام العيد.

قيادات من الحزب المحلول توافق على وقف الحرب نظير السماح لهم بالعمل وعدم المحاسبة

كان كرتي مسانداً للمقترح الخاص بالتحقيق مع هارون وإبعاده من موقعه، وهو الأمر الذي رفضه البشير وقطع عليه الطريق بالتصريح الشهير بأن «هارون لن يستقبل أو يقال أو يحقق معه».

على صعيد متصل بدأت جهات دولية ودبلوماسية مساعي لإقناع الإسلاميين، خاصة أطراف الحزب المحلول وأجنحة المنقسمة، للتحول من العمل المسلح إلى العمل السياسي والتخلي عن الاستمرار في الحرب.

وقالت مصادر مطلعة (ديسمبر) إن مباحثات يجريها دبلوماسيون سودانيين سابقون قدمت رؤية بريطانية أمريكية لقيادات إسلامية من الحزب المحلول، أبرزهم أحمد هارون وأميرة الفاضل، تقوم على إيقاف الحرب والعودة لممارسة العمل السياسي والابتعاد عن العمل المسلح.

وطبقاً لتلك المصادر فإن القيادي بالحركة الإسلامية الإرهابية أسامة عبدروس ساهم في ترتيب لقاء بالدوحة جمع بين بن علي كرتي والمستشار والمبعوث البريطاني الخاص للسودان ريتشارد كراودر، بجانب تنفيذ لقاء ثانٍ بواسطة آخرين جمع المبعوث البريطاني والقيادي بالحزب المنقسم من الحزب المحلول نافع علي نافع بالعاصمة التركية أنقرة، كما التقى بالعاصمة المصرية القاهرة التي يزورها هذا الأسبوع بالقيادي بالحزب المحلول إبراهيم غندور.

وطبقاً لتلك المصادر فإن قيادات الحزب المحلول أبدوا بشكل عام استعدادهم لإيقاف الحرب مقابل السماح لهم بممارسة العمل السياسي بجانب عدم محاسبتهم على الانتهاكات التي تمت خلال فترة حكمهم.



اجتماع قيادي للمؤتمر الوطني المحلول برئاسة الرئيس المخلوع البشير - صورة إرشيفية

رؤيته السياسية في الاستمرار في الحرب باعتباره المخرج الوحيد للحركة الإسلامية والحزب المحلول، وتسببت علاقة هارون بالكتائب المقاتلة وتجنّبه للخطاب الحربي الصارخ في أزمات وتوتر صامت كبير بينه وبين قيادات الجيش وعلى رأسهم القائد العام للجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان.

وأشارت ذات المصادر إلى أن الخلافات تزايدت بين كرتي وهارون بسبب موقف الأول الداعم لتسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية بما في ذلك هارون، شريطة محاكمتهم بالدوحة، وهي القضية التي أعادت إلى الأذهان خلافاً مماثلاً عند إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة القبض في مواجهة هارون في 27 أبريل 2007م، وحينها

كشفت مصادر ذات صلة بحزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية الإرهابية عن مغادرة الأمين العام للحركة الإسلامية الإرهابية على أحمد كرتي السودان وتوجهه إلى العاصمة القطرية الدوحة، التي يقبع فيها خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة. وقالت المصادر (ديسمبر) إن العلاقة متوترة بين كرتي والقبائلي ورئيس حزب المؤتمر الوطني المحلول والمطلوب للمحكمة الجنائية أحمد هارون خلال الأشهر الماضية.

وطبقاً لتلك المصادر فإن الصراع بين الرجلين نتج عن مقترح اقترحه الاستخبارات العسكرية وقيادات بالحركة الإسلامية تتعلق بالموافقة والقبول بتسليم المطلوبين إلى المحكمة الجنائية الدولية شريطة محاكمتهم في مركز المحكمة الإقليمي في العاصمة القطرية الدوحة، وأشار ذات المصادر إلى أن تصنيف الحركة الإسلامية تنظيمًا إرهابيًا تسبب في تفجر خلافات كبيرة داخل الحزب المحلول والحركة الإسلامية.

ويعارض هارون المحكمة الجنائية الدولية ويرفض أي توجه أو تعامل معها، باعتباره أحد المطلوبين منها، ويدعم موقفه الراض بنفوده وسيطرته على عمل الكتائب العسكرية للتنظيم المخترطة في الحرب.

وطبقاً لذات المصادر فإن «هارون يسيطر بشكل كبير على الكتائب العسكرية ومجموعات المجاهدين، وتمثل

مصادر تكشف عن توصية بإحالة 60% من موظفي القطاع العام للمعاش وكامل إدريس ينفى

المدنية والمؤسسات الحكومية المختلفة، ومن خلف مبررات تتعلق بتأديبهم لاستمرار الحرب.

وأوصت اللجنة بمنح المتقاعدين الذين تتجاوز أعمارهم 50 عاماً وأكملوا 20 عاماً في الخدمة حوافز تتراوح ما بين مرتب 5 سنوات وحتى مرتب سنة واحدة، وهي مبالغ هزيلة إذا قيست بالمرتب الأساسي الذي يقاضاه الموظفون والعمال ويتقديرات كلية تتجاوز 350 مليار جنيه سوداني (حوالي 84 مليون دولار)، الأمر الذي يطرح تساؤلات بشأن قدرة الحكومة على توفير هذا المبلغ في الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.

وأثار القرار، حتى قبل إعلان نتائج عمل اللجنة، مخاوف كثيرة لدى العاملين في الحكومة الاتحادية والمؤسسات التابعة لها، بالنظر إلى أنه اتخذ في غياب المعنيين بالأمر، «المتعاونين» ووضع الضوابط اللازمة للأمنية في المحليات، في ظل الأوضاع الاستثنائية التي فرضتها الحرب، وتوقف أعداد كبيرة من العاملين عن العمل بسبب ظروف النزوح واللجوء وسياسات الإقصاء التي مورست في حق الموجودين في الأراضي للحرب، وابتاحة فرصة العمل لمناصري الحرب وفلول النظام السابق، كما أن القرار جاء متزامناً مع محاولات السلطة إعادة التنظيمات النقابية التابعة للفلول والتي تم حلها بقرارات من لجنة التمكين وتكوين لجان تسيير أو لجان نقابية بديلة لها تعبر عن قواعدها.

تفاصيل أوفى صفحة (6)

بيبان بثته وكالة السودان للأنباء، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تراجع ردود الأفعال القوية المناهضة للتوصيات، خاصة أن القرار حدد مهام اللجنة في حصر العاملين في الخدمة المدنية الاتحادية، فرز من لا تنطبق عليهم شروط المعاش المبكر، وضع تصور لتقليص العاملين ورفع توصيات بكيفية تخفيض العاملين، وحول القرار لجنة الأطلاع على كافة البيانات والمعلومات، والاستعانة بمن تراه مناسباً لتنفيذ مهمتها.

وكشفت تسريبات، لم يتح ل(ديسمبر) التحقق من صحتها بالكامل، أن اللجنة أنهت أعمالها في زمن قياسي لم يتجاوز الأسبوعين، بالرغم من جسامته وحساسية المهمة الموكلة إليها. وتؤكد التسريبات أن اللجنة أوصت بإحالة 60% من جملة العاملين في الحكومة الاتحادية إلى التقاعد المبكر (حوالي 57 ألف موظف وعامل) من الدرجات الوظيفية المختلفة، مع التركيز على 11 هيئة حكومية تعاني من «تزهل وظيفي» من بينها الإذاعة والتلفزيون وهيئة البث والطيران المدني وسودانير والسكة الحديد والطرق والجسور والإمدادات الطبية والمصاداة الإلكترونية وأسواق المال.

وتزداد المخاوف بالنظر إلى أن القرار يعيد التذكير بسياسات الفصل للصالح العام والتمكين التي مارسها النظام المباد، خصوصاً في ظل عودة الفلول للسيطرة على مواقع اتخاذ القرار في الحكومة وفي مؤسسات الخدمة

شكك مصدر مطلع في وزارة الموارد البشرية والريعية الاجتماعية في حديث ل(ديسمبر) في قدرة صندوق المعاشات على دفع المستحقات التي يفترض دفعها لمن ستم إحالتهم للمعاش بموجب توصيات اللجنة الفنية التي شكلها وزير الموارد البشرية والريعية الاجتماعية، معتصم أحمد صالح، في 29 أبريل الماضي بموجب القرار الوزاري رقم (22) لعام 2026، بناءً على توجيهات رئيس مجلس الوزراء لتتولى دراسة وحصر العاملين بالحكومة الاتحادية وتعمل تحت إشرافه مباشرة.

وبنه المصدر إلى أن «الكارثة» الحقيقية والتي لم يتحدث عنها القرار الحكومي تتعلق بالضمانات الكبيرة التي تعرض لها (الصندوق الاستثنائي للضمان الاجتماعي) كنتيجة للسياسات التي اتبعتها مديره المقال؛ سيف الدولة كوكو، والتي قدرت بحوالي مليار دولار، والتي ستعكس على قدرة صندوق المعاشات على تسديد التزاماته تجاه المعاشيين في المستقبل القريب، وطالب المصدر حكومة كامل إدريس بمزيد من الشفافية في هذا الملف الذي يتعلق بحياة ملايين من العاملين في الخدمة العامة والمعاشيين وأسرىهم.

ورغم مشاركة المكتب الصحفي لرئيس الوزراء إلى نفي المعلومات المتداولة عن التوصيات التي أصدرتها اللجنة

معز حضرة: قرار مجلس الأمن والدفاع يفتح الباب للطعن على الأحكام السياسية بتهمه «التعاون»

عواصم: (ديسمبر)

اعتبر الأستاذ القانوني المعز حضرة المحامي أن قرار مجلس الأمن والدفاع، في اجتماعه الذي عقده يوم أمس الثلاثاء، بضبط تعريف «المتعاونين» ووضع الضوابط اللازمة للأمنية في المحليات، يفتح الباب أمام إمكانية الطعن في الأحكام السياسية والكيدية التي صدرت بناءً على هذه التهمة في حق السياسيين والنشطين والراغبين للحرب والمعارضين لحزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية الإرهابية. ونوه حضرة لعدم اختصاص مجلس الأمن والدفاع بتفسير المواد والأحكام والتعريفات كونها ضمن اختصاص السلطة القضائية ورئيس القضاء، لكنه استدرك بأن مجلس الأمن والدفاع «تدخل متشكراً لتتنبه القضاء والنيابة والشرطة لهذا الأمر».

وأوضح حضرة أن قرار مجلس الأمن والدفاع يعد إقراراً بوجود جهات استغلت المواد القانونية لتدوين بلاغات كيدية صدرت بموجبها أحكام بالإعدام والسجن المؤبد، وهو ما يفتح الباب أمام الطعن فيها والتي مثل الشاكي في أغلبها ما يعرف بالخلايا الأمنية التي أقر اجتماع مجلس الأمن والدفاع بممارسة الانتهاكات، وأردف حضرة: «هذا اعتراف يفتح الباب أمام القضاء لمراجعة هذه الأحكام الجائرة».

تفاصيل ص (3).

الأربعاء أول أيام عيد الأضحى المبارك

عواصم: (ديسمبر)

أعلنت المملكة العربية السعودية أن يوم الاثنين الماضي 18 مايو هو اليوم الأول من شهر ذي الحجة، وطبقاً لذلك فإن وقفة الحجاج بعرفة ستكون يوم الثلاثاء 26 مايو على أن يكون أول أيام عيد الأضحى هو يوم الأربعاء 27 مايو 2026م.

وأعلنت معظم الدول العربية والإسلامية عطلة العيد بداية من يوم الثلاثاء 26 مايو. وتراوححت إجازة العيد فيها ما بين 4 أيام وحتى ستة أيام، بحيث يباشر العاملون في القطاعين العام والخاص خلال الفترة من يوم السبت 30 مايو حتى يوم الاثنين الأول من السبب 30 مايو. تتقدم صحيفة (ديسمبر) بالتهنئة لسودانيين والسودانيات ولكل المسلمين بمشارك الأرض ومغاربها، وتسال الله تعالى أن يعود علينا وعليهم وقد توقفت الحرب في السودان وتحقق السلام الشامل الدائم والحكم المدني الديمقراطي الدستوري المستدام.

تفجر صراعات وسط مساندي قائد الجيش بسبب زيارة كامل إدريس

عواصم: (ديسمبر)

علمت (ديسمبر) أن صراعات وخلافات عنيفة تفجرت وسط المجموعات المساندة لقائد الجيش في المملكة المتحدة على خلفية الانتهاكات المتبادلة بين قيادات تلك المجموعات.

وطبقاً لمصادر مطلعة على تلك الخلافات فإن إعلان رئيس ما يسمى بجمع السودانين بالخارج (صدي) أبو بكر شيو استقلالته من موقعه لم يكن مرتبطاً بتورطه في حادث الاعتداء البدني على مشاركين في الوقفة الاحتجاجية على زيارة رئيس وزراء سلطة قائد الجيش كامل إدريس للندن ومشاركته في مناظرة اتحاد طلاب أكسفورد الأسبوع الماضي، ولكن جاءت تلك الاستقالة على خلفية اتهامات وخلافات بين مناصري قائد الجيش بالتصرف في الأموال والمزايمت المخصصة للتعلمة والشهود، واتهامات حول بنود الصرف الحقيقية لتلك الأموال.

وجاءت هذه الخلافات الأخيرة على خلفية اتهامات سابقة بتنظيم حملة تبرعات لدعم رحلة المعترضين على عقد مؤتمر برلين وتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر انعقاد المؤتمر التي تبرع عدد من المشاركين بتحويلها قبل أن تكشف جهات أخرى عن وجود ميزانية مخصصة مرصودة ومدفوعة مباشرة من مكتب قائد الجيش لتمويل هذا الحراك وتمويل المشاركين فيه، إلا أنها اخفتت وسط اتهامات متبادلة بين المجموعات والأطراف المشاركة.



ظهور أكثر من (200) حالة اشتباه بجذري القروود في جبل مرة

دارفور: (ديسمبر)

في إقليم دارفور وسط أوضاع إنسانية وصحية متدهورة ناجمة عن النزاع المستمر وانهايار الخدمات الأساسية.

ونوه المنتدى في بيان صحفي بتاريخ 17 مايو 2026 إلى أن المعلومات والتقارير الميدانية تشير إلى تسجيل أكثر من 200 حالة إصابة في مناطق جبل مرة، خاصة في مناطق سوني، جاوا، وديري، في ظل تدهور خطير للأوضاع الصحية وانتشار سوء التغذية وضعف الاستجابة الطبية، الأمر الذي يندرج بازمة صحية خطيرة تهدد حياة السكان المدنيين.

وأكد البيان أن استمرار النزاع المسلح والانهايار شبه الكامل للبنية التحتية الصحية، إلى جانب النقص الحاد في اللقاحات والأدوية والمستلزمات الطبية يزيد من خطر انتشار المرض على نطاق واسع، خصوصاً في مخيمات النزوح والتجمعات السكانية الهشة التي تعاني من محدودية خدمات الرعاية الصحية وغياب التدخلات الوقائية العاجلة.

وحذر المنتدى من أن استمرار ضعف الاستجابة الصحية والإنسانية قد يؤدي إلى تفش واسع النطاق يصعب احتواؤه، في ظل هشاشة النظام الصحي وغياب الدعم الدولي الكافي للاستجابة الطبية الطارئة.

وناشد منتدى حقوق الإنسان - السودان منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في المجال الصحي والإنساني، إلى التدخل الفوري والعاجل لاحتواء انتشار المرض من خلال توفير اللقاحات والأدوية والعلاجات الضرورية بصورة عاجلة، وتوفير وسائل الوقاية ومستلزمات مكافحة العدوى، والحد من انتشار المرض، وضمان وصول الفرق الطبية والمساعدات الإنسانية بصورة آمنة ودون عوائق إلى جميع المناطق المتأثرة.

كما طالب البيان بدعم مراكز العزل والاستجابة الصحية الميدانية في المناطق المتأثرة، وإرسال فرق طبية متخصصة ومعدات استجابة طارئة إلى إقليم دارفور، مع دعم حملات التوعية الصحية المجتمعية في مناطق النزوح والتجمعات المتضررة.



والخوف الدائم الذي يُخلف آثاراً مدمرة على الأسر، ويهدد مستقبل جبل كامل محروم من التعليم والأمان.

وطالبت المنظمة بضرورة الضغط على الأطراف السودانية المتحاربة للوفاء بالتزاماتها الدولية لضمان وصول المساعدات دون عوائق وحماية النازحين من الاستهداف والعنف، وإجراء تحقيق دولي مستقل في الانتهاكات التي أدت إلى هذا الانهيار الإنساني، وأشارت إلى أن صمت العالم إزاء هذه الكارثة يُعد تواطؤاً في الجريمة نفسها، مبيّنة أن النازحين في السودان يستحقون أن يُنظر إليهم كبشر لهم حقوق، لا مجرد أرقام في تقارير تُحفظ في الأراجيح - على حد تعبير البيان -. ودعت كلاً من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإنسانية إلى اتخاذ إجراءات فورية لإرسال الغذاء والدواء والمياه النظيفة.

على ذات الصعيد، أعرب منتدى حقوق الإنسان - السودان عن بالغ قلقه إزاء التفشي المتسارع والمقلق لمرض Mpox (جذري القروود) في السودان، لا سيما

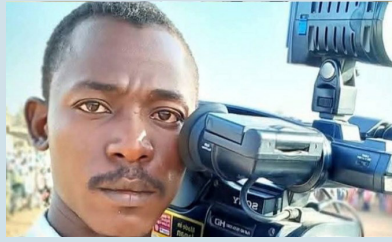
حذرت المنظمة العامة لمعسكرات النازحين واللاجئين من تفاقم الأزمة الصحية في ظل الظروف الإنسانية القاسية التي يعاني منها ملايين النازحين في مخيمات متفرقة في السودان. وكشفت، في بيان متهور يتوقع المتحدث الرسمي باسمها آدم رجال تلقت (ديسمبر) نسخة منه، عن تسجيل أكثر من (200) حالة مشتبه بها بجذري القروود غالبهم من الأطفال، وذلك في مناطق جبل مرة التي تقع تحت سيطرة حركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد أحمد نور، بالإضافة إلى (259) حالة مشتبه بها بالسعال الديكي.

ويعد مرض (جذري القروود) مرضاً فيروسياً حيوانياً المنشأ ينتقل بين البشر عبر الاتصال المباشر بالطغج الجلدي أو سوائل الجسم أو الرذاذ التنفسي، وتشمل أعراضه الحمى والصداع وآلام العضلات وتضخم العقد اللمفاوية، قبل أن يتطور إلى طفح جلدي قد يؤدي إلى مضاعفات صحية خطيرة خاصة في البيئات المتأثرة بالنزاع وانعدام الخدمات الصحية.

ويشير بيان التسجيل إلى أن الأزمة الصحية التي وصفها بالخطيرة تنسب بانتشار الأمراض المعدية وسوء التغذية الحاد، لا سيما بين الأطفال والنساء، وذكر أن هذه المخيمات التي تفتقر للغذاء الكافي والمياه النظيفة وخدمات الرعاية الصحية الأساسية أصبحت بؤراً لتفشي الأوبئة ومسرحاً يومياً لانهيار إنساني واسع النطاق، وأبان أن الآلاف من الأطفال يعانون من الهزال وفقدان الوزن بسبب سوء التغذية، بينما تواجه النساء الحوامل خطر الموت أثناء الولادة بسبب سوء التغذية ونقص الرعاية الطبية، وأضاف أن الأمراض المعدية مثل الملاريا والإسهال والتهابات الجهاز التنفسي تنتشر بشكل متفش نتيجة لنقص الأدوية والمراكز الصحية المؤهلة.

وجاء في البيان أن اعتماد النازحين على مصادر المياه الملوثة يؤدي إلى تفاقم تفشي الأمراض وزيادة معاناتهم اليومية، إلى جانب الجوع والمرض

طرفا الحرب يواصلان اعتداءاتهما على الصحفيين



الخرطوم: (ديسمبر)

كشف بيان لنقابة الصحفيين السودانيين عن تدهور خطير في الوضع الصحي للصحفيين معمر إبراهيم وعصام محمد هارون وعبد العزيز صالح عرجة داخل المعتقلات.

وأكدت النقابة، في بيان بتاريخ 15 مايو 2026، أن المعلومات المتوفرة لديها تشير إلى أن الصحفي معمر إبراهيم يعاني من تدهور صحي خطير داخل أحد معتقلات الدعم السريع، حيث يُحرم تماماً من أي رعاية طبية أو فحص طبي، مما يُشكل تهديداً



مباشراً لحياته، ويأتي هذا بعد ثمانية أشهر من اعتقاله التعسفي في سجن «دقريس» بسوء السمعة بمدينة نيالا، جنوب دارفور، في ظروف تفتقر إلى أبسط مقومات الصحة والكرامة الإنسانية. وأعربت النقابة كذلك عن قلقها البالغ إزاء الحالة الصحية المتدهورة للزميل عصام محمد هارون، الذي لا يزال مكان اعتقاله غير معروف حتى الآن، وحُملت قوات الدعم السريع والحكومة السودانية الكاملة عن حياة وسلامة الزميلين. وطالب البيان بالكشف الفوري عن مكان احتجاز عصام محمد هارون، والإفصاح العاجل

عن الوضع الصحي لكل من معمر إبراهيم وعصام محمد هارون، وتوفير الرعاية الطبية الطارئة لهما، والإفراج الفوري وغير المشروط عنهما. على صعيد متصل، عبرت النقابة عن قلقها العميق لتدهور الوضع الصحي للصحفيين معمر إبراهيم وعصام محمد هارون، وعبد العزيز صالح عرجة، المعتقل في مدينة بورتسودان شرقي البلاد منذ 29 أبريل من العام الماضي، وحُملت السلطات الأمنية المسؤولية عن سلامته، وطالبت بالإفراج الفوري عنه دون قيد أو شرط.

ووصف بيان النقابة ما يتعرض له معمر إبراهيم وعصام محمد هارون، وعبد العزيز محمود صالح بأنه ليس مجرد انتهاكات فردية، بل هو اعتداء ممنهج على حرية الصحافة، ومحاولة لترهيب الصحفيين وإسكات الأصوات الحرة عبر الاعتقال والاختفاء القسري. ودعت النقابة جميع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان وحرية الصحافة وحماية الصحفيين إلى التدخل العاجل والضغط على قوات الدعم السريع والحكومة السودانية للإفراج عن الزملاء الثلاثة، كما تناشد كل أحرار العالم التضامن معهم، ورفض الانتهاكات المتواصلة بحق الصحفيين والمدنيين.

هافيستو يلتقي بتنسيقيات لجان المقاومة

كما شددت اللجان على ضرورة إعطاء أولوية لقضايا النساء كأكبر الفئات تضرراً في هذه الحرب خاصة الانتهاكات الجسيمة التي ما تزال تطولهن، وضمان إشراكهن في أي مشاورات رسمية وغيرهما تتعلق بجهود العملية السياسية، ودعم إعلان بانجول المشترك ضد الانتهاكات والجرائم، إضافة إلى أهمية المشاركة الفاعلة لتنسيقيات لجان المقاومة في أي عملية سياسية تتعلق بمستقبل السودان. كما استعرضت لجان المقاومة رؤيتها حول مواثيقها ميثاق تأسيس سلطة الشعب والميثاق الثوري لتأسيس سلطة الشعب والمواثيق الأخرى.



عواصم: (ديسمبر)

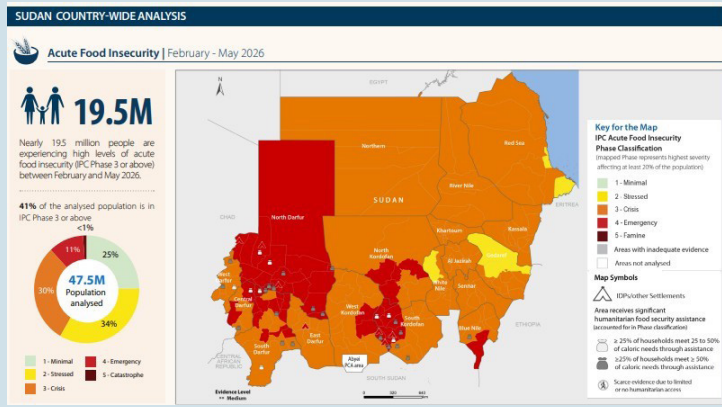
جددت تنسيقيات لجان مقاومة السودان تأكيدها على أن الوقف الفوري للحرب يمثل الأولوية القصوى والمدخل الأساسي لإنهاء الانتهاكات وتهيئة البيئة المناسبة لمسار سياسي عادل يضمن مشاركة القوى المدنية الحقيقية واستعادة المسار المدني الديمقراطي، مع التأكيد على العدالة وعدم الإفلات من العقاب.

جاء ذلك خلال لقاء معتملي/ممثلات تنسيقيات لجان مقاومة السودان مع المبعوث الشخصي للأمم المتحدة بيكا هافيستو، والذي خصص لمناقشة تطورات الأوضاع في السودان وجهود وقف الحرب ومسارات دعم السلام والاستجابة الإنسانية في السودان. ودعت لجان المقاومة، في بيان بتاريخ 16 مايو 2026 صدر عقب اللقاء، إلى ضرورة توحيد كافة المبادرات والجهود المحلية والإقليمية والدولية ضمن إطار موحد وفعال يقود إلى وقف الحرب وتحقيق السلام المستدام، مع التشديد على أهمية إنشاء آلية تنسيق وتواصل دائم مع مكتب المبعوث الأممي عبر لقاءات دورية منتظمة.

من جانبه، قدم المبعوث الأممي توبيرا حول جهوده واتصالاته مع مختلف القوى المدنية والسياسية ومساعي تنسيق الجهود الدولية والإقليمية الداعمة للحل السلمي، بما في ذلك مؤتمر برلين، إلى جانب لقاءاته مع النازحين واللاجئين واستماعه لشهادات المتضررين من الانتهاكات، مؤكداً دعمه لعمل لجنة تنسيق الحقائق وتعزيز مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب.

تقرير دولي يحذر من تزايد الوفيات بسبب المجاعة

روما: (ديسمبر)



عبرت «لجنة مراجعة المجاعة» FRC عن قلقها الشديد جراء حدوث تحول نحو تقبل حالات المجاعة أو شبه المجاعة في أجزاء من السودان، خصوصاً أم باري، كرتوي، والطبينة في شمال دارفور. جاء ذلك في بيان بتاريخ 14 مايو 2026 يتعلق بالتحليل الصادر عن تصنيف مصفوفة «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» (IPC).

وعدد البيان الأسباب التي أدت إلى مزيد من التدهور للأوضاع المرتبطة بتصاعد النزاع المسلح عبر تكثيف الضربات الجوية بالطيران والمسيرات والهجمات البرية، التدمير المتعمد للبيئات المدنية (أسواق، مرافق صحية، مصادر المياه) من قبل أطراف النزاع، تزايد معدلات النزوح في مختلف أنحاء السودان، القيود على الحركة التي تعطل عمل المنظمات الإنسانية وقوافل نقل الإغاثة، وعرقله سبل إنتاج الغذاء والخدمات وسبل العيش. ونوهت «لجنة مراجعة المجاعة» إلى التدهور الشديد في الوصول الإنساني بسبب العراقل الجبروقراطية وبداية فصل الأمطار الموسمية التي ستزيد عزل الطرق والمناطق المتضررة؛ والتقييد الشديد للحركة عبر الحدود إلى تشاد.

وأشار البيان إلى أن محدودية بيانات التغذية والوفيات والسكان وصعوبة توثيقها بسبب انعدام الأمن وحركة السكان، تزيد حالة عدم اليقين وخطر التقليل من حدة الأزمة. ووصفت «لجنة مراجعة المجاعة» الأوضاع بأنها خطيرة للغاية، وأنه من الصعب التمييز بين المرحلة 4 (حالة طوارئ) والمرحلة 5 (المجاعة) وفق تقييم مصفوفة «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» IPC، لكن خطر حدوث خسائر في الأرواح يظل مرتفعاً بغض النظر المرحلة التي وصلت إليها الأوضاع.

وقدمت «لجنة مراجعة المجاعة» عدد من التوصيات من أجل تحسين الأوضاع الغذائية في السودان وفي مقدمتها مطالبة المجتمع الدولي بممارسة ضغط دبلوماسي واقتصادي فوري لتحقيق حل سياسي لوقف الأوضاع المسببة للمجاعة.

ودعت اللجنة أطراف النزاع للامتثال للقانون الإنساني الدولي وحماية المدنيين والبنى الأساسية الحيوية وضمان وصول آمن وغير معيق لجميع الفاعلين الإنسانيين والتجار، بما في ذلك عبر تشاد.

وأكدت التوصيات على ضرورة إعادة تثبيت حماية المساعدات الإنسانية ودعم البنيات التحتية المجتمعية المحلية، بالإضافة إلى السماح بجمع البيانات ونشرها (بما في ذلك تحليلات الأعمار الصناعية والمراقبة المجتمعية) متفاعلة الأزمة بدقة أكبر.

ووفقاً للمخصص لتقرير جديد لمصفوفة «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي»، يتوقع صدوره في الأيام القادمة، فإن السودان لا يزال يمثل واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يواجه حوالي 19.5 مليون شخص (41% من السكان) مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة الثالثة) من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) أو أعلى حتى مايو 2026. ويشمل ذلك 135.000 شخص مصنّفين في المرحلة الخامسة (الكارثة)، والتي تتميز بفجوات غذائية حادة، والمجاعة، ومستويات عالية جداً من سوء التغذية، والوفاة بسبب الأمراض أو سوء التغذية الحاد. كما يُصنّف أكثر من 5 ملايين شخص في المرحلة الرابعة (الطوارئ)، بينما يوجد 14 مليون شخص آخرين في المرحلة الثالثة (الأزمة). ومن المتوقع أن تدهور الأوضاع بشكل أكبر في موسم الندرة (موسم الفجوة) القادم بين يونيو وسبتمبر. وعلى الرغم من عدم وجود منطقة تعاني من المجاعة حالياً، إلا أن التقرير حدد 14 منطقة في شمال دارفور وجنوب دارفور وجنوب كردفان معرضة لخطر المجاعة إذا اشتد النزاع، أو تدهورت سبل الوصول إلى الغذاء، والخدمات الصحية، وظروف المياه والصرف الصحي، أو إذا زادت معدلات النزوح. ونوه التقرير إلى انتشار سوء التغذية الحاد والشديد على نطاق واسع، حيث يقدر عدد الأطفال المتأثرين بـ 825.000 طفل

IPC
Integrated Food Security Phase Classification
Assesses and identifies the level of food security and nutrition situations

RECOMMENDATIONS AND INSIGHTS FROM THE FAMINE REVIEW COMMITTEE ON THE IPC APRIL 2026 ANALYSIS

Famine Review Committee: Sudan, 14 May 2026

في عام 2026، وسط تراجع في إمكانية الوصول إلى العلاج. وشدد التقرير على أن النزاع لا يزال يلقي بآثاره بعيدة المدى على وضع الأمن الغذائي والتغذوي للشعب السوداني؛ حيث نزح أكثر من 8,9 مليون شخص داخلياً، كما أن ما يقدر بنحو 40% من المرافق الصحية غير صالحة للعمل. كما أن الصراع المستمر في الشرق الأوسط يضيف طبقة أخرى من التعقيد للأزمة في السودان، مما يساهم في ارتفاع أسعار الوقود والغذاء والأسمدة.

وحذر التقرير من أن الوصول الإنساني لا يزال مقيداً للغاية، مما يحد من الاستجابة وتوافر البيانات في بعض المناطق الأكثر تضرراً.

وأكد التقرير على ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة - تشمل وقف الأعمال العدائية، وتحسين الوصول، وزيادة حجم المساعدات - لأنها أمر بالغ الأهمية لمنع المزيد من التدهور. وبخلاف ذلك، فمن غير المرجح حدوث أي تحسين ملموس في وضع الأمن الغذائي والتغذية في السودان خلال عام 2026.

وتعرّف مصفوفة «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» (IPC) على أنها حالة يكون فيها ما لا يقل عن أربعة واحدة من كل خمس أسر تعاني نقصاً شديداً في الغذاء وتواجه المجاعة والتشرد، مما يؤدي إلى مستويات حرجة للغاية من سوء التغذية الحاد والوفيات. ويلعب التصنيف دوراً حاسماً في تحديد حالات المجاعة والإبلاغ عن الاستجابة اللازمة لإنقاذ ملايين الأرواح. وتعد تقارير المصفوفة الآن من الآليات الأساسية التي يستخدمها المجتمع الدولي لتحليل البيانات والوصول إلى استنتاج بشأن ما إذا كانت المجاعة تحدث أو متوقعة الحدوث في بلد ما. وتعتمد التحليلات على أدلة يجمعها نطاق واسع من الشركاء (21 منظمة دولية حكومية وغير حكومية) وتوافق في متعدد الأطراف.

وتتولى كل من حكومات بريطانيا وكندا وألمانيا بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي تمويل أنشطة مصفوفة «التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي» (IPC).



لديسمبر كلمة

العدالة طريقنا نحو السلام

جاء في الأخبار أن مجلس الأمن والدفاع، في اجتماعه بتاريخ 19 مايو 2026، وجّه بوضع الضوابط للخلايا الأمنية في المحليات، والعمل على تعريف المتعاونين مع الدعم السريع. ومن الواضح أن المجلس قد اضطرّ لإصدار هذا التوجيه بعد تواتر التقارير المحلية والدولية التي توثق للانتهاكات التي ترتكبها الخلايا الأمنية في المحليات، والتي تهيمن عليها مليشيات الحركة الإسلامية بالكامل. كما أن التوجيه جاء نتيجة مباشرة لحملة الانتقادات الواسعة للاحتفاء المبالغ فيه باشفاق عدد من القيادات العسكرية لقوات الدعم السريع وانضمامهم للقوات المسلحة، ومنحهم الرتب العسكرية الرفيعة والإمكانيات المالية وفتح الأجهزة الإعلامية لهم، والتغاضي بالكامل عما ارتكبه هؤلاء من جرائم وانتهاكات في حق المواطنين.

وبعيد هذا التوجيه تسليط الضوء على أهمية قضية العدالة وعدم الإفلات من العقاب، التي كانت أحد شعارات ثورة ديسمبر المجيدة، والتي قدم السودانين أرواحهم سعياً لتحقيقها. كما أن ظاهرة الإفلات من العقاب تظل أحد الأسباب الرئيسية لتواتر أزمات الدولة السودانية منذ الاستقلال.

الانتهاكات التي ارتكبتها الخلايا الأمنية يجب أن تخضع للتحقيق، وأن تتم محاسبة مرتكبيها، والقادة العسكريين من طرفي الحرب والتشكيلات والمليشيات المخالفة معهم بحد أن يخضعوا للمساءلة، خصوصاً أن الجرائم التي ارتكبت في جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، والتي حتى لو تغاضت عنها السلطات السودانية تظل موضع مساءلة بالقانون الدولي ولا تسقط بالتقادم.

وليس من حق أي طرف عسكري أو سياسي أن يصدر قرارات بالعفو عن الجرائم وأن يصمم حصانات لمنع المساءلة. فالعدالة يجب أن تأخذ مجراها، ويجب أن يبدأ ذلك بمراجعة الأحكام التي صدرت في حق مواطنين منهم تتعلق «بالتعاون مع الدعم السريع»، خصوصاً أنهم قد وجدوا أنفسهم في مناطق تسيطر عليها قوات الدعم السريع ولم يترك لهم الخيار.

تحقيق العدالة في الفترة الراهنة يواجه العديد من التحديات، وفي مقدمتها استمرار الانتهاكات والجرائم، الأمر الذي يجعل أي خطوات لإصدار العفو أو تجاوز الجرائم تشجعاً على استمرارها. كما أن البلاد تعاني من ضعف المؤسسات العدلية في ظل انهيار النظام القضائي، ووضع السلطات في بورتسودان ونبالاً أبديها بالكامل على عمل النيابة العامة والقضاء وغياب سيادة حكم القانون.

لذا فإن تحقيق العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب بتطبيق وقف إطلاق النار كاولوية قصوى، وتوفير الحماية للمدنيين، وضمان وصول المساعدات، الأمر الذي سيسمح بمواصلة توثيق الانتهاكات وتقديم الدعم للمنظمات المحلية العاملة في مجال حقوق الإنسان لإنجاز هذه المهمة. يضاف إلى ذلك ضرورة إصلاح المؤسسات العدلية المحلية، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لها لتكون قادرة على أداء مهامها بمهنية واستقلالية كاملة.

حينها يمكن طرح العدالة الانتقالية كأحدى بوابات عدم الإفلات من العقاب والمصالحة الوطنية، عبر إنشاء لجان تحقيق مستقلة تتولى التحقيق في الجرائم والانتهاكات وتصنيف القضايا ما بين تلك التي ستقدم للعدالة الجنائية والنظر في تلك التي لا تسقط بالتقادم والتي يجرمها القانون الدولي وبالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

وما بين القضايا التي ستخضع لمقتضيات العدالة الانتقالية وبجميع شروطها من كشف للانتهاكات وتوثيقها وتقديم المجرمين للعدالة للاعتراف بالجرائم وتقديم التفاصيل وطلب العفو من الضحايا، في مقابل عدم تنفيذ العقوبات التي تصدر في حقهم.

ومن المهم أن تأتي العدالة الانتقالية في إطار برنامج شامل للمصالحة الوطنية، يسبقه حوار وطني شامل حول قضايا العدالة والعدالة الانتقالية، بحيث يتم الوصول إلى التوازن الدقيق ما بين العدالة والسلام، المساءلة والمصالحة والاحتياجات المحلية والمعايير الدولية.

لا للحرب.

في ذمة الله نجل القيادي بالحزب الشيوعي صديق التوم
الخرطوم: (ديسمبر)

غيب الموت نجل القيادي بالحزب الشيوعي السوداني وعضو اللجنة المركزية للحزب صديق فاروق التوم الفقيه الشاب (نادر) بالعاصمة الخرطوم والتي عاد إليها لإستكمال دراسته الجامعية، إثر علة لم تمهله إلا قليلاً، وأقيم عزاء للفقيد الراجل مساء أمس الأربعاء بمسجد القوات المسلحة بالعاصمة المصرية القاهرة.

تقدم صحيفة (ديسمبر) وأسرة التحرير بخالص التعازي لأستاذ صديق فاروق التوم في هذا المصعب الجل، وتسال الله تعالى للفقيد الرحمة والعفوة، وأن يهب أسرته وأصدقائه الصبر وحسن التعزي، «إنا لله وإنا إليه راجعون».

مراقبون: التوجيه بضبط تعريف «المتعاون» وطرح «شروط العودة» عوضاً عن تشديد عدم الرجوع «رسائل سياسية»

الخرطوم/ عواصم: (ديسمبر)



البرهان يترأس اجتماع مجلس الأمن والدفاع يوم أمس الأول الثلاثاء بالخرطوم

بالإعدام والسجن المؤبد في مواجهة السياسيين والشباب والناشطين والرافضين للحرب والمعارضين لحزب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية الإرهابية. ونوه حاضرة لنضمن تلك القرارات اعترافات أخرى بالإقرار بممارسات وانتهاكات الخلايا الأمنية، التي لا يوجد قانون يشكلها أو يمنحها سلطات وصلاحيات مما يجعلها مؤسسات غير شرعية أو قانونية، والتي تقع تحت سيطرة ونفوذ منسوبي الحزب المحلول وأجهزتهم الأمنية الحزبية، وتقوم بالاعتقال في أماكن غير خاضعة لرقابة القضاء والنيابة العامة وتتجاوز مدة الاحتجاز فيها لسنوات، بالإضافة للانتقادات المحلية والإقليمية والدولية التي ظلت توجه ضد ممارسات تلك الخلايا الأمنية. واعتبر المعز حاضرة القرار الصادر عن مجلس الأمن والدفاع بفتح الباب أمام الطعن في الأحكام الصادرة عن المحاكم في مواجهة السياسيين والناشطين بشكل كيدي وسياسي، باعتباره أن الشاكي فيها الخلايا الأمنية، وهي بخلاف أنها جسم غير قانوني فإن قرار مجلس الأمن والدفاع أقر واعترف بأنها تعمل دون ضوابط، وأيضاً لا تعرف التعاون مع الدعم السريع، وأردف حاضرة: «هذا اعتراف بفتح الباب أمام القضاء لمراجعة هذه الأحكام الجائرة».

من جانبه أشار القانوني المعز حاضرة، في تصريح لـ(ديسمبر)، إلى عدم اختصاص مجلس الأمن والدفاع بداية بمسألة تعريف القوانين أو ضبطها، أو الجوانب المتصلة بالتشريع أو الخلط في تطبيق أي مادة في القانون، والتي تعتبر جميعها إما من صميم مهام وعمل المحكمة العليا أو رئيس القضاء، بإصدار منشورات تعريف المادة المنتسب فيهما أو تعريفها، وتوجيه القضاء. وأضاف: «إذا لم يكن هذا كافياً فالأمر قد يحتاج إلى تعديل تشريعي بتعديل المادة، وهذا أيضاً ليس ضمن اختصاص مجلس الأمن والدفاع». وعزاً حاضرة الأمر برمته للخل القائم حالياً بعدم وجود مؤسسات الدولة بما في ذلك المعنية بتحقيق العدالة والقضاء. إلا أنه استدرك قائلاً: «رغم ما ذكرته سابقاً، إلا أنه يحمد مجلس الأمن والدفاع ورغم عدم الاختصاص، لكنه قام مشكوراً بتبني الجهات كالتقاضي والنيابة والشرطة بهذا الأمر.. ويتدخل هذا حتى في تعريف مادة فإنه يظهر مدى انهيار مؤسسات العدالة والقضاء في الوضع الحالي بالبلاد».

عدم اختصاص

اعتبر حاضرة أن ما أورده مجلس الأمن والدفاع في ما لي بضبط تعريف المتعاونين بمثابة إقرار بوجود جهات استغلّت مواد قانونية لتدوين بلاغات كيدية باستخدام المواد (50) و(51)، وتم على أساسها إصدار أحكام

فتح باب الطعن

اعتبر حاضرة أن ما أورده مجلس الأمن والدفاع في ما لي بضبط تعريف المتعاونين بمثابة إقرار بوجود جهات استغلّت مواد قانونية لتدوين بلاغات كيدية باستخدام المواد (50) و(51)، وتم على أساسها إصدار أحكام

شروط «أمجد»

بالتوازي مع ما أصدره مجلس الأمن والدفاع حول تعريف مادة التعاون وضبط عمل الخلايا الأمنية بالمحليات، قال المستشار السياسي والديبلوماسي لقائد الجيش أمجد فريد في مقابلة مع منصة «ألتر السودان» إن القرار يفتح

مزايمة «مناوي» و«جبريل» بقضايا الانتهاكات وإنصاف الضحايا

الخرطوم/بورتسودان: (ديسمبر)



جبريل إبراهيم خلال ترأسه لاجتماع المكتب التنفيذي لحركة يوم الاثنين الماضي

الخفي بينها وحركة مناوي المتحالفتين في الظاهر والمتنافستين منذ السنوات الأولى لحرب دارفور. وأشاروا إلى استمرار هذا التنافس بين الطرفين والذي بلغ ذروته مؤخراً بشكل علني بتبادل الاستقطابات والانتقالات على مستوى العناصر والقيادات العسكرية بين الطرفين، والتي كان أبرزها في يناير الماضي تعيين أبرز القادة العسكريين لحركة مناوي عبدالله بنده وانتقاله مستشاراً سياسياً لجبريل وعضواً بالمكتب التنفيذي لحركة العدل والمساواة.

كما شهد أواخر شهر أبريل الماضي إعلان حركة مناوي أنه انضمت إليها مجموعة سياسية وعسكرية كبيرة من تجمع المحاربين القدامى بحركة العدل والمساواة بقيادة اللواء مهندس نورالدين علي شريف.

وطبقاً لأولئك المراقبين فإن موقف مناوي وجبريل الشخصي وحركتهما من قضية العدالة وإنصاف الضحايا ومحكمة مرتكبي الانتهاكات بات مكشوفاً ومعلوماً، إذ إنهما ظلا قبل دخولهما السلطة يتبادلان بشكل مستمر ومتواصل بتسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية والتعاون معها، إلا أنهما فعلياً ناهضاً إجراءات تسليم قيادة النظام السابق وعلى رأسهم الرئيس المعزول عمر البشير للمحكمة الجنائية الدولية، ورفضاً في ذات الوقت تسليم عبدالله بنده -المتنقل بين الحركتين- والمطلوب من المحكمة الجنائية الدولية جراء الهجوم على قوات الاتحاد الإفريقي بحسكينية في سبتمبر 2007م، ومنذ مطالبة المحكمة الجنائية بتسليمه ظلت حركة مناوي تزعم «أنه قتل في المعارك بدارفور» قبل أن يظهر علناً في حرب السودان الحالية في مسرح العمليات العسكرية ضمن القوات المشتركة التابعة لحركة مناوي، لينضم لاحقاً لحركة العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم.

أثارت كلمة حاكم إقليم دارفور ورئيس القطاع السياسي للكتلة الديمقراطية مني أركو مناوي حول إمكانية ترحيبهم واستقبالهم حتى للمناوي بقوات الدعم السريع الفاتح عبدالله إدريس، الشهير باسم «أبو لولو» والمعتقل من قبل الدعم السريع في أكتوبر الماضي بتهمة ارتكاب جرائم وتصفية مدنيين في الفاشر، ردود فعل عنيفة وسط مناصريه وأنصاره، باعتباره أن حديثه يمثل عدم التزام بتحقيق العدالة وإنصاف ضحايا الانتهاكات.

وسبق لمناوي توجيه انتقادات عنيفة للمجتمع الدولي وصمته عن جرائم الإبادة والحرب المرتكبة بواسطة الدعم السريع، خاصة عقب استيلاء قواته على الفاشر في أكتوبر العام الماضي. وطالب في زيارته الخارجية الأخيرة بضرورة تصنيف الدعم السريع منظمة إرهابية، وإحالة ملف الانتهاكات التي ارتكبتها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

من جانبه فإن الاجتماع القيادي لحركة العدل والمساواة، التي يقودها وزير المالية جبريل إبراهيم، الذي عقد منتصف هذا الأسبوع رجب بالانشقاقات والمتشككين من الدعم السريع، باعتباره يخدم المعركة الاستراتيجية لإضعاف «العدو». إلا أن ذات الاجتماع أشار لعدم إمكانية إسقاط أو إغفال الاتهامات والجرائم والانتهاكات المرتكبة تجاه المدنيين والضحايا باعتبارها حقاً خاصاً لا يجوز إسقاطه.

واعتبر مراقبون أن تصريحات الاجتماع القيادي لحركة العدل حول «عدم إسقاط الحق الخاص» لا يعبر عن موقف مبدئي من الحركة وقائدتها جبريل إبراهيم حول الانتهاكات وإنصاف الضحايا، لكنه يأتي ضمن التنافس

كامل إدريس في «أنقرة» بحثاً عن نجاح يعوض فشل زيارة الفاتيكان ولندن

عواصم: (ديسمبر)



كامل إدريس والوفد المرافق له بعد وصولهم لآنقرة قادمين من لندن أمس الأربعاء

السوداني، عقد لقاء مع إدريس احتجاجاً على ذلك الاعتداء، وهو ما دفع المنظمين للرحلة وعلى رأسهم وزير الإعلام خالد الإعيسر إلى محاولة إنقاذ الرحلة بتنظيم فعاليات بديلة مع الجمعيات الإعلامية العربية والجمالية السودانية بلندن.

لحين انتهاء فعاليات زيارة لندن وتوجه الوفد صوب أنقرة يوم أمس الأربعاء، فإن الجهات المنظمة فشلت في ترتيب أي لقاء ذي صفة رسمية مع الجهات التنفيذية أو التشريعية البريطانية، وهو الأمر الذي دفع حتى الجهات الإعلامية المساندة لسلطة قائد الجيش إلى توجيه انتقادات عنيفة لإدريس وتعمته بالفشل، والذي لم يقتصر على وقائع هذه الزيارة فقط ولكنه شمل مجمل الأداء العام لحكومته والتي أعلنت عاماً كاملاً منذ ادائه اليمين الدستورية رئيس وزراء حكومة سلطة قائد الجيش، وهو ما جعل المراقبين يرجحون بأن هذا الهجوم يهدف لإبعاد الرجل واستبداله بشخصية أخرى في القريب العاجل بعد فشله الداخلي والخارجي، رغم أن جهات إقليمية ودولاً بالمنطقة قدمت أموالاً وسدداً دبلوماسياً وإعلامياً لإنجاح مهمته والتي لم يحقق فيها خلال عام كامل أي اختراق أو أثر ملموس، وهو تقييم بات يردد حتى مساندة الحرب وفلول الحزب المحلول الذين كانوا يراهنون على الرجل ومقدراته.

جاءت نهاية تلك الفعالية كارثية بعد اعتداء عدد من مرافقيه وعلى رأسهم رئيس ما يسمى تجمع السودانين بالخارج (صدي) أبو بكر شبو على مشاركته في الوقفة الاحتجاجية على زيارة إدريس ووفده خارج جامعة أكسفورد، وتسبب هذا الاعتداء في فتح بلاغات عند الشرطة في مواجهة منفذي تلك الاعتداءات إلا أن الأثر الأكبر كان رفض ممثلين برلمانيين عن حزبي العمال والمحافظين، المهتمين بالشأن

يسعى رئيس وزراء حكومة سلطة قائد الجيش كامل إدريس الطيب ومستشاروه لتحقيق نجاح لرحلته الخارجية الممتدة لأكثر من أسبوع، والتي استهلها بزيارة الفاتيكان ثم العاصمة البريطانية لندن، من خلال استكمال الرحلة بزيارته للعاصمة التركية أنقرة يوم أمس الأربعاء للقاء نائب رئيس الوزراء التركي والمشاركة في أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة برئاسة وزير الزراعة في البلدين.

وشهدت الجولة الخارجية لإدريس ومرافقيه نكسات متتالية، بداية بزيارته للفاتيكان حيث التقى البابا ليو الرابع عشر بغرض تسويق فكرة التسامح في السودان وعدم وجود تطرف واضطهاد ديني. وكان مؤشر وحصيلة تلك الزيارة دعوة البابا لوقف الحرب في السودان وتحقيق السلام.

أما زيارة إدريس إلى لندن فإظهرت الوقائع عدم رسميتها، حيث خاطب جلسة حوارية نظمها اتحاد طلاب جامعة أكسفورد والتي حاول إعلام الفلول ومناصرو سلطة قائد الجيش تضخيمها، رغم عدم تأثيرها على صنع السياسات العامة والدولية.

المنسي في حرب منسية

كردفان.. مركز الحرب الصامت في السودان

تقرير خاص: (ديسمبر)

في مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، لم تعد الحرب حدثاً طارئاً. المدينة التي تحولت خلال الأشهر الأخيرة إلى نقطة ارتكاز عسكرية ومركز استقبال ضخم للنازحين، تعيش تحت ضغط متواصل من القصف والانهيار الاقتصادي والتدفق البشري الهائل من مناطق النزاع. لكن الأزمة في كردفان لم تعد مجرد امتداد للحرب السودانية، بل أصبحت نموذجاً مكثفاً لانهيار مركب: حرب مفتوحة، واقتصاد متداع، ونزوح واسع، واستجابة إنسانية عاجزة عن الوصول إلى واحدة من أكثر مناطق السودان اشتعالاً وتعقيداً. ورغم ذلك، لا تزال كردفان خارج مركز الاهتمام الدولي مقارنة بالخرطوم ودارفور، حتى مع تحولها تدريجياً إلى الجبهة الرئيسية للحرب.

انتقال مركز الحرب

منذ منتصف 2025، انتقل مركز الثقل العسكري تدريجياً إلى إقليم كردفان الكبرى، بعد تراجع حدة العمليات في الخرطوم ووسط السودان. أصبحت مدن مثل الأبيض والدلنج وبارا وأبو زيد ساحات مواجهة مفتوحة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع إلى جانب وجود الحركة الشعبية - شمال في أجزاء من جنوب كردفان. دودي كجام، إعلامي متخصص في شؤون كردفان: «ما تشهده كردفان اليوم هو الأسوأ في تاريخ الإقليم على امتداد ولاياته الثلاث. غرب كردفان تعاني من انفلات أمني حاد بسبب انتشار السلاح، ووجود مجموعات مسلحة غير نظامية على طريق سوق النعام، فيما تتبادل الأطراف المتحاربة السيطرة على كادوقلي والدلنج، بينما تحولت محلية القوز إلى شبه منطقة خالية من السكان».

هذا التداخل العسكري خلق واقعاً أكثر تعقيداً من مجرد خطوط تماس تقليدية. وتقول راوية كمال، مفوض العون الإنساني السابق بولاية جنوب كردفان، إن الإقليم يواجه «أزمة إنسانية مركبة» نتيجة تداخل الحرب والحصار وتعهد القوى المسيطرة على الأرض، مما أدى إلى عرقلة وصول المنظمات الإنسانية وانسحاب عدد كبير منها بسبب الوضع الأمني. هذا التعهد في السلطات لا ينعكس فقط على العمليات القتالية، بل يمتد إلى الحياة اليومية للمدنيين، وحركة الإغاثة، والوصول إلى الغذاء والدواء.

الأبيض: مدينة تتجاوز

قدرتها على الاحتمال

وفق تقديرات محلية وإنسانية، تستضيف شمال كردفان نحو 1.2 مليون نازح يمثلون قرابة 149 ألف أسرة، يعيش معظمهم خارج مراكز الإيواء الرسمية، داخل الأحياء الطرفية أو مع الأسر المستضيفة. وخلال أقل من عامين، تحولت الأبيض من مدينة متوسطة الحجم إلى مركز نزوح ضخم يواجه ضغطاً متصاعداً على المياه والخدمات الصحية والتعليم والأسواق. لكن الضغط لا يقتصر على الخدمات

وحدها. تلتفت الباحثة

سوسن جمعة إلى بُعد

اجتماعي مضاف كثيراً ما

يُغفل في التحليلات: «فرغم

أن بعض المناطق حافظت

على تماسكها واستضافت

النازحين بتضامن لافت،

شهدت مناطق أخرى توترات

وصدامات بين المجتمعات

المستضيفة والوافدين».

سوسن جمعة، باحثة

في قضايا النزاعات:

«حرب أبريل أحدثت تحولاً

عميقاً في طبيعة العلاقات

المجتمعية التي كانت

تاريخياً صمام أمان في

الإقليم. المناطق التي تتقاسم

فيها السيطرة القوات

السليحة والدعم السريع والحركة

الشعبية، كما في هيبلا، باتت تشهد

انقساماً مجتمعياً وسياسياً دفع

نازحين كثيرين إلى قطع مسافات

طويلة بحثاً عن أمان نسبي».

ورغم تدخلات محدودة دعمت

أكثر من 42 مركزاً صحياً والمستشفى

الكويتي بمدينة الأبيض، فإن حجم

الاحتياجات لا يزال يفوق بكثير قدرة

الاستجابة الحالية.

حرب تستنزف الغذاء

والزراعة

في إقليم يعتمد تاريخياً على الزراعة والرعي، أدى استمرار القتال إلى تعطيل المواسم الزراعية، وإغلاق الأسواق، ونهب المحاصيل والثروة الحيوانية. غير أن الأزمة أعمق مما تكشفه أرقام الإنتاج. تكشف الباحثة جمعة أن مستويات



الجوع في كردفان بلغت المرحلة الرابعة وفق تصنيفات الأمم المتحدة. ويوضح كجام أن أزمة الغذاء ليست نتاج عجز الزراعة وحدها: «فمن تمكن من الزراعة رغم الحرب واجه نهب محاصيله بواسطة مجموعات مسلحة، وهو ما يُفرغ أي جهد إنتاجي من مضمونه». النتيجة انهيار تدريجي في الأمن الغذائي وصل إلى حد الوفيات. تشير تقارير محلية إلى تسجيل 46 حالة وفاة مرتبطة بسوء التغذية في جنوب كردفان وحدها خلال يوليو وأغسطس 2025، تركزت بين النساء والأطفال. وترى راوية كمال أن الأسر التي تعيلها النساء «أصبحت من أشد الفئات هشاشة، بعد فقدان مصادر الدخل وتراجع شبكات الحماية الاجتماعية». أما الوصول إلى الغذاء المتاح، فيزيده تعقيداً استمرار المعارك على طرق الإمداد الرئيسية، مما يدفع السكان والتجار إلى طرق ريفية غير رسمية للتحايل على نقاط التفتيش والاستهداف.

اقتصاد الحرب.. واقتصاد البقاء

في ظل انهيار الاقتصاد الرسمي، تشكل في كردفان نظامان متوازياً: اقتصاد حرب قائم على النهب والإتاوات والسيطرة على الموارد، واقتصاد بقاء تقوده المجتمعات المحلية للحفاظ على الحياة.

في أحياء الأبيض والرهدة وأم روبة، تحولت المنازل إلى وحدات إنتاج صغيرة للخبز والطعام والسلع الأساسية، فيما برزت المطابخ الجماعية والتكايا عموداً قرياً في منظومة البقاء اليومية.

وتشير إفادات محلية إلى نحو 150 تكية تعمل يومياً في شمال كردفان وحدها.

لكن هذه التكايا ذاتها تعاني من استنزاف مواردها بصمت. يوضح كجام أن المطابخ الجماعية اضطرت إلى تقليص

وجباتها من اثنتين يومياً إلى واحدة فحسب - وهي مفارقة صارخة في إقليم تزخر أرضه بالصنغ العربي والنظف والثروة الحيوانية والزراعية والغابية.

في كثير من الأحياء، أصبحت غرف الاستجابة الطارئة والمبادرات المحلية الجهة الوحيدة التي تنظم توزيع الغذاء أو تساعد المرضى أو تربط النازحين بالمجتمعات المضيفة. لكن هذه الشبكات، رغم فعاليتها، تعتمد على موارد محدودة وتبرعات متقطعة، مما يجعل استمرارها هشاً وغير مضمون.

جنوب كردفان: الحرب

داخل الحرب

في جنوب كردفان، تبدو الأزمة أكثر تعقيداً. الاشتباكات المستمرة وإغلاق الطرق وتعدد القوى المسيطرة جعلت الوصول الإنساني أعسر، فيما تواجه مدن كادوقلي والدلنج نقصاً حاداً في

أحدثت حرب أبريل تحولاً عميقاً في طبيعة العلاقات المجتمعية التي كانت تاريخياً صمام أمان في الإقليم. المناطق التي تتقاسم فيها القوات المسلحة والدعم السريع والحركة الشعبية، السيطرة، كما في هيبلا، باتت تشهد انقساماً مجتمعياً وسياسياً

استمرار الحرب وتعطل المواسم الزراعية قد يدفع الإقليم إلى مستويات أخطر من الجوع والانهيار خلال الأشهر المقبلة، خاصة مع ضعف التمويل الإنساني وتراجع وصول المساعدات

استضافة جماعة للنازحين. لكن هذه الشبكات تعمل عند حدودها القصوى. وتحذر راوية كمال من أن استمرار الحرب وتعطل المواسم الزراعية قد يدفع الإقليم إلى مستويات أخطر من الجوع والانهيار خلال الأشهر المقبلة، خاصة مع ضعف التمويل الإنساني وتراجع وصول المساعدات.



المواد الغذائية والدوائية.

ويضيف كجام بُعداً صحياً خطيراً إلى هذه الصورة، مشيراً إلى ظهور وباء الكوليرا في منطقة فوجية في ظل غياب الأدوية والمساعدات الطبية، فضلاً عن تصاعد استخدام الطائرات المسيّرة التي وصفها بـ«الموت الطائر»، مؤكداً أن غالبية ضحاياها من المدنيين.

وعلى الصعيد السياسي، ترصد سوسن جمعة تحولاً طرأ منذ يوليو 2024، حين أسهمت الشراكة بين الدعم السريع والحركة الشعبية عبر حكومة «تأسيس» في تقليص التوترات المجتمعية. غير أن الأشهر الأخيرة شهدت اندلاع صراعات داخلية دامية داخل هذه الكتلة ذاتها، مما يُعيد رسم خريطة التحالفات على الأرض ويُضاف إلى تعقيد مشهد بالغ التشابك أصلاً.

سوسن جمعة: «الألم مجتمع في مرحلة، لكن الصراعات الداخلية تكشف أن المصالح المتباينة لا يطويها أي تحالف طويل».

كما استقبلت مناطق في جنوب كردفان آلاف اللاجئين القادمين من جنوب السودان عبر معبر الأميرة ومناطق أبونورة والمقنص والتضامن، في وقت تعاني فيه الولاية أصلاً من نقص حاد في الموارد والخدمات.

غرب كردفان: الأزمة الأقل ظهوراً

إذا كانت الأبيض تمثل مركز الضغط الإنساني، فإن غرب كردفان تبدو المنطقة الأكثر تهميشاً والأقل حضوراً في التغطية والاستجابة. في مدن المجلد والسنوط وأبو زيد، تعرّضت المرافق الصحية للقصف المباشر، وخرج بعضها عن الخدمة بالكامل.

مستشفى السنوط توقف كلياً إثر تعرّضه للقصف، في حين عاد مستشفى المجلد للعمل جزئياً بمجهودات محلية بعد أشهر من خروجه عن الخدمة. وبلغت كجم إلى كارثة بيئية مضافة: تسربات نفطية من بعض الآبار أدت إلى تلوث يزيد من تعقيد الوضع الصحي والإنساني في منطقة تفتقر أصلاً إلى أدنى مقومات الاستجابة.

ورغم وجود تدخلات محدودة لبعض المنظمات في مجالات التغذية والمياه والحماية، فإن حجم الاحتياجات يفوق بكثير حجم التمويل والقدرة التشغيلية المتاحة.

أزمة معلومات.. وأزمة وصول

إحدى أكبر مشكلات كردفان اليوم ليست فقط نقص المساعدات، بل نقص المعلومات نفسها. تعدد السلطات واستمرار المعارك والمخاطر الأمنية تجعل من الصعب جمع بيانات دقيقة حول أعداد النازحين وحجم الاحتياجات الفعلية.

يُرجع كجام هذا الفراغ جزئياً إلى نزوح الإعلاميين أنفسهم من مناطق الأزمة، مما جعل التغطية رهينة منصات التواصل الاجتماعي وبعض المبادرات المحلية كمنصة «جيناكي». ويُضيف جمعة بُعداً آخر: «حالة التخوف والنخوة التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان من طرفي الحرب، وهو ما يُقيد الأصوات المدنية ويُضيق هامش الرواية المستقلة».

ويرى كجام أن تعقيد المشهد في كردفان - بوجود ثلاثة أطراف رئيسية متصارعة بدلاً من طرفين كما في دارفور أو الجزيرة - يجعله «أصعب تاطيراً إعلامياً»، فيما تبقى أجزاء واسعة من الإقليم خارج نطاق التقييم المنتظم بسبب صعوبة الوصول، والنتيجة أن كردفان تواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في السودان دون أن تحظى بالمستوى ذاته من الاهتمام الدولي.

مجتمع يحاول النجاة

في ظل هذا المشهد، لم يعد السؤال في كردفان: كيف يمكن تحسين الحياة؟ بل: كيف يمكن منع الانهيار الكامل؟ المجتمعات المحلية تحاول بناء شبكات وبدلة للبقاء: تكايا ومطابخ جماعية وإنتاج منزلي وطرق إمداد غير رسمية

واستضافة جماعة للنازحين.

لكن هذه الشبكات تعمل عند حدودها القصوى. وتحذر راوية كمال من أن استمرار الحرب وتعطل المواسم الزراعية قد يدفع الإقليم إلى مستويات أخطر من الجوع والانهيار خلال الأشهر المقبلة، خاصة مع ضعف التمويل الإنساني وتراجع وصول المساعدات.

النقطة العمياء

بينما يتركز الاهتمام الدولي على جبهات أكثر ظهوراً، يتحول كردفان تدريجياً إلى المركز الصامت للحرب السودانية: إقليم تتداخل فيه الجبهات العسكرية والانهيار الاقتصادي والنزوح الواسع وغياب الدولة، فيما تعتمد مجتمعاته على جهودها الذاتية للبقاء.

قدرة هذه المجتمعات على الصمود ليست بلا حدود. يحذر كجام من «الموت الطائر» الذي يعبر كل المناطق دون تمييز، بينما تدعو جمعة إلى تكاتف المدافعين عن حقوق الإنسان والإعلاميين لإعادة كردفان إلى دائرة الضوء.

وفي ظل استمرار الحرب وضعف الاستجابة وتعقيد الوصول، قد تتحول هذه الأزمة المهشمة إلى بؤرة انفجار إنساني أوسع، في بلد يقرب أصلاً من حافة الانهيار الكامل.

ردود فعل رافضة للتمكين الجديد، ودعوات للتعبئة لمواجهة القرارات تزايد المخاوف على مصير أموال المعاشيين بعد الخسائر الكبيرة لصندوق استثمار الضمان الاجتماعي

واعتبر البيان هذا القرار امتداداً لسياسات الفصل التعسفي والتشريد للصالح العام التي مارسها الحركة الإسلامية عقب انقلاب يونيو 1989م، حين تم تدمير الخدمة المدنية وإقصاء آلاف العاملين تحت ذرائع إدارية وسياسية، تمهيداً لتمكين كوادر النظام داخل مؤسسات الدولة.

ورفضت لجنة المعلمين عودة ذات السياسات اليوم بادوات جديدة، وتحت غطاء «الإصلاح الإداري» و«تقليص العمالة»، ولكن هذه المرة عبر السلطة القائمة التي تشكلت في أعقاب انقلاب 25 أكتوبر 2021م، وفي ظل الحرب المشتعلة منذ 15 أبريل 2023م، وبمشاركة القوى والحركات المسلحة المخالفة مع السلطة، والتي أصبحت شريكاً مباشراً في إعادة إنتاج التمكين وتقاسم

مؤسسات الدولة

ومواقع النفوذ

وأضاف البيان أن تكوين لجنة لتقليص العاملين بالوحدات الحكومية الاتحادية، في ظل غياب أي سلطة مدنية شرعية أو مؤسسات دستورية منتخبة،

يكشف بوضوح أن الهدف الحقيقي ليس الإصلاح، وإنما فتح الطريق لمزيد من الإحلال والتمكين السياسي لصالح كواد الحركة الإسلامية وحلفائها من قوى السلطة وحركات دارفور المشاركة في الحكم، إلى جانب استخدام هذه الإجراءات لإقصاء الخصوم وإسكات الأصوات التي تناهض بالاصلاح، وخلق جهاز دولة قائم على الولاء السياسي لا على الكفاءة والاستحقاق.

ونوهت لجنة المعلمين إلى أن هذا القرار يأتي في وقت يعيش فيه العاملون أوضاعاً مأساوية، بسبب الحرب والانهاك الاقتصادي وتدهور الأجور، الأمر الذي يجعل استهداف الوظائف ولقمة العيش جريمة اجتماعية وسياسية مكتملة الأركان.

وأعدت لجنة المعلمين إعلان تمسكها بحق العاملين في الأمن الوظيفي، ورفض استخدام الحرب والأزمة الاقتصادية كغطاء لتصفية الخدمة المدنية، ودعت إلى وحدة العاملين وكافة النقابات والأجسام المطلوبة للتصدي لمحاولات التشريد والتمكين الجديدة. لأن الخدمة المدنية ملك للشعب السوداني، وليست غنيمة تقاسمها قوى الحرب والسلطة.

نقابة الصحفيين تعلن تضامنها

وعلى ذات النسق، أعلنت نقابة الصحفيين السودانيين تضامنها الكامل مع العاملين المهنيين بفقدهم ووظائفهم، وحملت السلطة القائمة المسؤولية الكاملة عن أي تداعيات اجتماعية أو إنسانية أو قانونية تنجم عن هذه السياسات، وأكدت أن العاملين بالدولة ليسوا مسؤولين عن الفشل الاقتصادي والإداري، وأن أي مساس بحقوقهم الوظيفية يمثل انتهاكاً للمبادئ العادلة والكرامة الإنسانية.

وكشف بيان النقابة، الصادر في 18 مايو 2026، عن اتجاه لفصل أكثر من سبعة وخمسين ألف عامل وموظف، بما في ذلك مقترحات بإعفاء 259 من العاملين بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون و75 من هيئة البث، تحت ذريعة مكافحة الترهل الوظيفي وتقليل النفقات العامة.

وجددت النقابة رفضها الكامل لهذا التوجه، الذي صدر دون أي حوار حقيقي مع ممثلي العاملين أو نقاباتهم المهنية، وفي ظل غياب الشفافية والعدالة. كما تم تجاهل مبدأ التقاضي والحقوق المكتسبة التي يخفها قانون الخدمة المدنية، بينما تبدو المعايير المطروحة انتقائية وتعسفية. وطالب البيان بإلغاء القرار وإيقاف أي إجراءات تنفيذية متعلقة به، ووضع آليات عادلة للتقاعد المبكر تشمل تعويضات وحرماً اجتماعية مناسبة، عبر التفاوض مع أصحاب المصلحة، وصرح مستحققات العاملين المتأخرة ومراجعة الأجور بما يتناسب مع أعباء الحرب والمعيشة.

لجنة إعادة المفصولين

ومن المهم التذكير هنا بأن حكومة الفترة الانتقالية كانت قد وضعت قضية إعادة المفصولين للصالح العام في مقدمة أولياتها وكونت لجنة من وكلاء الوزارات للنظر في طلبات المفصولين. وتلقت اللجنة حينها ما يزيد عن 70 ألف طلب من المفصولين من مختلف الفئات، سواء جراء الفصل التعسفي لأسباب سياسية ونقابية أو سياسات الخصخصة والعمالة، فيما قدرت أعداد المتضررين من هذه السياسات بحوالي 110 ألف موظف وعامل على مدى 30 عاماً من حكم الإنقاذ.

وقامت اللجنة بدراسة الطلبات المقدمة بصورة فردية على ضوء الاستثمارات التي تقدم بها المفصولون وقضت اللجنة بإعادة حوالي 28 ألف موظف وعامل للخدمة وإحاقهم بالدرجة الوظيفية لرفصاتهم وتسيدي استحقاقاتهم المعاشية عن فترة الفصل.

بالمقابل أعادت اللجنة حوالي 36 ألف مفصول للخدمة والحققهم بالدرجات الوظيفية لرفصاتهم ومن ثم أحالهم إلى التقاعد بسبب تجاوزهم السن القانونية للتقاعد. ورفضت اللجنة حوالي 3 آلاف طلب لعدم استيفائها لشروط الفصل التعسفي والفصل للصالح العام التي كانت اللجنة قد حددتها.



العامه والمعاشيين وأسرهم.



الوزير معتمد صالح

الجهة النقابية ترفض

وتواترت ردود الفعل الراضة بعد الكشف عن القرار. حيث أصدرت الجهة النقابية بياناً بتاريخ 15 أبريل 2026 تدعو فيه لمناهضة قرار لجنة الحصر والفرز، ووصف البيان القرار بأنه خطير ويعيد إنتاج ذات السياسات التي ثار عليها الشعب، ويهدد لقمة العيش، ويستهدف العاملين تحت غطاء «إجراء إداري» بينما هو في الحقيقة تصفية سياسية مقنعة.

واعتبر البيان القرار يستهدف مباشرة العاملين غير المشمولين بالمعاش المبكر بشروط لم يوضع من وضعها ولا من أجازها، مما يجعلها أداة انتقام سياسي وليست سياسة خدمة مدنية، الأمر الذي يمثل تكوفاً واضحاً عن شعارات الثورة، وعودة صريحة لنهج التمكين الذي أسقطه الشعب.

وأضافت الجهة النقابية أن القرار يمس حق العمل، ويهدد الأمن الوظيفي، ويعيد إنتاج سياسات التمكين، ما يجعله قراراً سياسياً بغطاء إداري.

وحذر البيان من أن القرار لن يمر دون مقاومة، ودعا كل العاملين والعمال إلى تكوين لجان نقابية داخل المؤسسات لمقاومته، والعمل على تنسيق المواقف بين النقابات المهنية، إطلاق حملة مناهضة واسعة قبل بدء عمل اللجنة والتحرك القانوني والإعلامي لفضح القرار ووقفه.

واعتبرت الجهة النقابية أن الدفاع عن العاملين هو دفاع عن الدولة نفسها، وأن حماية الخدمة المدنية من التسييس هي حماية لمستقبل البلد، ورفضت عودة سياسات الإقصاء تحت أي مسمى.

تنسيقية المهنيين

والنقابات تطالب

بالشفافية

على ذات الصعيد، أعلنت تنسيقية المهنيين والنقابات السودانية رفضها الكامل لهذا القرار، لما يحمله من تهديد مباشر لاستقرار الوظيفي للعاملين والعمال بمؤسسات الدولة، ولما يثيره من مخاوف حقيقية بشأن العودة إلى سياسات التشريد والإقصاء الوظيفي التي أضعفت الخدمة المدنية السودانية لعقود طويلة.

وحذرت التنسيقية في بيان بتاريخ 16 مايو 2026 من أن استخدام شعارات «الإصلاح الإداري» و«إعادة الهيكلة» في الظروف الراهنة، دون ضمانات قانونية ومؤسسية واضحة، قد يفتح الباب واسعاً أمام إعادة إنتاج ذات السياسات القديمة بصورة جديدة، بما في ذلك إقصاء الكفاءات والتضييق على الأصوات المطالبة بالإصلاح، وإعادة توزيع الوظائف العامة وفق اعتبارات الولاء والشراكات السياسية.

وأضاف البيان أن هذا القرار في وقت يواجه فيه العاملون أوضاعاً اقتصادية ومعيشية بالغة القسوة بسبب الحرب والانهاك الاقتصادي وتدهور الأجور، الأمر الذي يجعل أي اتجاه نحو تقليص الوظائف تهديداً مباشراً لأمن واستقرار آلاف الأسر السودانية، وأكد أن حماية العاملين وحقوقهم ليست قضية فئوية، بل قضية ترتبط بمستقبل الدولة السودانية ومؤسساتها العامة.

وطالبت تنسيقية المهنيين والنقابات السودانية: بالإلغاء الفوري للقرار ووقف كافة الإجراءات والترتيبات المترتبة عليه، وأعلنت رفضها لأي نتائج أو توصيات أو تدابير قد تتخذ عن اللجنة المشكلة بموجب هذا القرار، وأن أي إصلاح حقيقي للخدمة المدنية يجب أن يتم عبر عملية شفافة تشارك فيها النقابات والأجسام المهنية وممثلو العاملين.

لجنة المعلمين

السودانيين تحذر

من جانبها، أصدرت لجنة المعلمين السودانيين بياناً بتاريخ 16 مايو 2026 أعلنت فيه رفضها لقرار وزارة الموارد البشرية والرفعية الاجتماعية، رقم (22) لسنة 2026م والقاضي بتشكيل لجنة لدراسة وحصر العاملين بالحكومة الاتحادية» ووضع تصور لتقليص عدد العاملين ورفع توصيات بكيفية تخفيضهم.



الوزير
Minister
The Republic of Sudan
Ministry of Human Resources & Social Welfare
min.mohr@council.gov.sd

القرار رقم (22) لسنة 2026م

معملاً بالصفحة الأولى من، واستنداً على قرار مجلس الوزراء الانتقالي رقم (179) لسنة 2025م، وقرارات السيد/ رئيس مجلس الوزراء وعضو مجلس الوزراء الانتقالي رقم (9) لسنة 2026م بتاريخ 16 أبريل 2026م، أصدر القرار الآتي نصه:

أولاً: تشكيل لجنة فنية لدراسة وحصر العاملين بالحكومة الاتحادية تحت التحو التي:

1. السيد/ المستشار/ محمد نور العاصم - وزير الدولة للشؤون الاقتصادية
2. السيد/ د. أبو بكر طهوف شحاتي - وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية
3. السيد/ مدير عام صندوق الوطني للخدمات الاجتماعية
4. السيد/ مدير عام شؤون شؤون الموظفين
5. السيد/ الأمين العام للمجلس الأعلى للأجور
6. السيد/ مدير الأمانة العامة للوزراء - وزارة المالية
7. السيد/ مدير الأمانة العامة للشؤون والمعلومات - وزارة المالية

ثانياً: مهام واختصاصات اللجنة:

1. حصر العاملين بالحكومة الاتحادية
2. حصر العاملين الذين لا يتطابق معهم شروط المعاش المبكر
3. وضع تصور لتقليص عدد العاملين
4. رفع توصيات بكيفية تخفيض العاملين

ثالثاً: صلاحيات اللجنة:

1. الإطلاع على بيانات العاملين والمعلومات
2. عمل الدراسات الاستقصائية لدراسة حصر العاملين
3. رفع توصيات بكيفية تخفيض العاملين
4. إعداد تقرير نهائي
5. إجراء الأبحاث والدراسات
6. زيارة المواقع الميدانية والقيام بالدراسات الميدانية
7. إعداد التقرير النهائي

مصدق من: مدير عام صندوق الوطني للخدمات الاجتماعية

مصدق من: مدير الأمانة العامة للشؤون والمعلومات

مصدق من: مدير الأمانة العامة للشؤون والمعلومات

مصدق من: مدير الأمانة العامة للشؤون والمعلومات



لجنة المعلمين السودانيين
Sudanese Teachers' Committee

الحقيقية والتي لم يتحدث عنها القرار تتعلق بالخسائر الكبيرة التي تعرض لها «الصندوق الاستثماري للضمان الاجتماعي» كنتيجة للسياسات التي اتبعها مديره المقال؛ سيف الدولة كوكو، والتي قدرت بحوالي مليار دولار، والتي ستعكس على قدرة صندوق المعاشات على تسديد التزاماته تجاه المعاشيين في المستقبل القريب. وطالب المصدر حكومة كامل إدريس بمزيد من الشفافية في هذا الملف الذي يتعلق بحياة ملايين من العاملين في الخدمة

الخرطوم: (ديسمبر)

في خطوة أثارت ردود فعل غاضبة وواسعة، أصدر وزير الموارد البشرية والرفعية الاجتماعية، معتمد أحمد صالح، في 29 أبريل الماضي قراراً وزارياً بالرقم (22) لعام 2026 شكله بوجبه لجنة فنية بناءً على توجيهات رئيس مجلس الوزراء تتولى دراسة وحصر العاملين بالحكومة الاتحادية وتعمل تحت إشرافه مباشرة، ويرأس عمل اللجنة وزير الدولة بوزارة المالية، وتضم في عضويتها وكيل وزارة الموارد البشرية والرفعية الاجتماعية، مدير ديوان شؤون الخدمة، الأمين العام للمجلس الأعلى للأجور، بالإضافة إلى مديري الموازنة والشركات والمؤسسات في وزارة المالية.

وحدد القرار مهام اللجنة في حصر العاملين في الخدمة المدنية الاتحادية، فرز من لا تنطبق عليهم شروط المعاش المبكر، وضع تصور لتقليص العاملين ورفع توصيات بكيفية تخفيض العاملين، وحول القرار للجنة الإطلاع على كافة البيانات والمعلومات والاستعانة بمن تراه مناسباً لتنفيذ مهمتها.

تسريبات مقصودة

وكشفت تسريبات لم يتح لـ(ديسمبر) التحقق من صحتها بالكامل أن اللجنة أنهت أعمالها في زمن قياسي لم يتجاوز الأسبوعين، بالرغم من حساسية المهمة الموكلة إليها. وتؤكد التسريبات أن اللجنة أوصت بحالة 60% من حملة العاملين في الحكومة الاتحادية إلى التقاعد المبكر (حوالي 57 ألف موظف وعامل) من الدرجات الوظيفية المختلفة، مع التركيز على 11 هيئة حكومية تعاني من «ترهل وظيفي» من بينها الإذاعة والتلفزيون وهيئة البث والطيوان المدني وسودانير والسكة الحديد والطرق والجسور والإمدادات الطبية والمصادرة الإلكترونية وأسواق المال.

وأوصت اللجنة بمنح المتقاعدين الذين تتجاوز أعمارهم 50 عاماً وأكملوا 20 عاماً من الخدمة حوافز تتراوح ما بين مرتب 5 سنوات وحتى مرتب سنة واحدة، وهي مبالغ هزيلة إذا قيس بالمرتب الأساسي الذي يتقاضاه الموظفون والعمال ويتغير كل سنة تتجاوز 350 مليار جنيه سوداني (حوالي 84 مليون دولار)، الأمر الذي يطرح تساؤلات بشأن قدرة الحكومة على توفير هذا المبلغ في الظروف الحالية التي تمر بها البلاد.

مخاوف مشروعة

وأثار القرار، حتى قبل معرفة نتائج عمل اللجنة، مخاوف كثيرة لدى العاملين في الحكومة الاتحادية والمؤسسات التابعة لها، بالنظر إلى أنه اتخذ في غياب المعنيين بالامر، في ظل الأوضاع الاستثنائية التي فرضتها الحرب، وتوقف أعداد كبيرة من العاملين عن العمل بسبب ظروف النزوح واللجوء وسياسات الإقصاء التي مورست في حق الموجودين من الرافضين للحرب، وإتاحة فرصة العمل لمناصري الحرب وقلوب النظام السابق كما أن القرار جاء متزامناً مع محاولات السلطة إعادة التنظيمات النقابية التابعة للفلول والتي تم حلها بقرارات من لجنة التمكين وتكوين لجان تسيير أو لجان نقابية بديلة لها تعبر عن قواعدها.

وتزداد المخاوف بالنظر إلى أن القرار يعيد التذكير بسياسات الفصل للصالح العام والتمكين التي مارسها النظام المباد، خصوصاً في ظل عودة الفلول للسيطرة على مواقع اتخاذ القرار في الحكومة وفي مؤسسات الخدمة المدنية والمؤسسات الحكومية المختلفة ومن خلف مبررات تتعلق بتأييدهم لاستمرار الحرب.

ورغم مسارعة المكتب الصحفي لرئيس الوزراء إلى نفي المعلومات المتداولة ببيان بفتحه وكالة السودان للأنباء، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تراجع ردود الأفعال القوية، خاصة أن البيان لم ينف أن من مهام اللجنة تقديم توصيات بشأن تقليص العاملين في الخدمة الاتحادية.

الجانب الخفي في القرار

لكن مصداً مطلعاً في وزارة الموارد البشرية والرفعية الاجتماعية أكد لـ(ديسمبر) صحة كل هذه المخاوف، خصوصاً أن الوزير المعني وطاقمه هم أعضاء حركة العدل والمساواة المعروفة بارتباطاتها بالحركة الإسلامية وقلوب النظام السابق، لكن المصدر نبه إلى أن «الكارثة»

الحقيقية والتي لم يتحدث عنها القرار تتعلق بالخسائر الكبيرة التي تعرض لها «الصندوق الاستثماري للضمان الاجتماعي» كنتيجة للسياسات التي اتبعها مديره المقال؛ سيف الدولة كوكو، والتي قدرت بحوالي مليار دولار، والتي ستعكس على قدرة صندوق المعاشات على تسديد التزاماته تجاه المعاشيين في المستقبل القريب. وطالب المصدر حكومة كامل إدريس بمزيد من الشفافية في هذا الملف الذي يتعلق بحياة ملايين من العاملين في الخدمة



كتبت داليا الروبي:

لو قولة «دا حرام» ولا «دا عيب» ما وقفتك، يبقى القانون هو الحيوقفك



16 مايو 2026

يوم 10 أبريل 2026، في زول استخدم اسمي، وصورتني، واسم شركتي لنشر اتهامات كاذبة ومهينة ضدي في منصات التواصل الاجتماعي، شملت اتهامات بالخيانة، والرشوة، والعمالة، وزعزعة استقرار بلدي السودان، بالإضافة إلى إهجمات وإساءات ذات طابع جنسي هدفها الوحيد تشويه سمعتي ومصداقيتي وإسكاتي. وعشان كدا، أنا داليا محمد الروبي، فتحت بلاغ رسمي ضد الشخص دا عبر الجهات القانونية المختصة بتهمة التشهير وإشاعة السمعة والتهديد. والحمد لله التحقيق جاري. اللجوء للقانون بعد سنوات من التشهير والإساءات ما كان خطوة سهلة بالنسبة لي، خاصة ونحن جايين من بلد فقدت الناس فيه الثقة في العدالة والمحاسبة، لكن بقي واجب أخلاقي علينا نقيف مع الحقيقة حتى لو حاولت الضوضاء وكثرة الأكاذيب تغرقها. وسط قبح الحرب والسنين الطويلة من الظلم والقهر، البشاعة ما بقت بس في القتل والانتهاكات، دخلت في كلامنا ونقاشاتنا وطريقة تعاملنا مع بعض. خطاب الكراهية اتطبع، والعنصرية بقت عادية، والكذب بقي

وسيلة سهلة لتصفية الحسابات. الحرب ما بتدمر المدن بس، ممكن تدمر ضميرنا وحدودنا الأخلاقية لو استسلمنا ليها. لما شخص يتوصف بالخيانة، أو الفساد، أو العمالة بدون أي دليل، أو تُستخدم إهجمات جنسية ضد النساء لتشويه سمعتهن وتحطيم مصداقيتهن، دا ما رأي. دا ضرر حقيقي وجريمة يحاسب عليها القانون. القرار دا ما متعلق بحادثة فريدة وبس، الموضوع أكبر من كدا. الموضوع متعلق بوضع حدود واضحة لحالة سامة وخطيرة بقت منتشرة، والناس بقت تستسهل الكذب والتحريض واغتيال الشخصية بدون أي خوف من المحاسبة. إذا المسؤولية الاجتماعية، والأخلاق، والدين، والضمير ما قدرت توقف الحملات دي، فالمحاسبة القانونية لازم تكون جزء من الحل. «يعني لو قولة «دا حرام» ولا «دا عيب» ما وقفتك، يبقى القانون هو الحيوقفك» اليوم في ملايين من السودانيين عايشين خارج السودان، في دول عندها أنظمة قانونية ممكن تفتح بلاغ أو تشتكي فيهم على شخص بتهمة التشهير والإساءة والترهيب الإلكتروني. ودا ما حجر على حرية الناس في قول آرائهم، لأنو في فرق جوهرية

بين حرية الرأي وبين استسهال الكذب والتشهير وتدمير الإنسان. غير مسموح على الإطلاق إنو أي شخص يفكر إنو بيقدّر ينشر أكاذيب أو يشارك في حملات اغتيال شخصية بدون عواقب، بس لأنو الموضوع حاصل في السوشيال ميديا أو تحت غطاء الخلاف ولا النقد السياسي، أو ما بيسمونه «ضريبة العمل العام». ما في حاجة اسمها «ضريبة العمل العام» وأنت بتتعامل مع الكذب والتشهير والتهديد والتخمر كأنه شيء طبيعي. ولو الدولة السودانية الليلة خلّتنا ننسى الصبح من الغلط والحقيقة من الكذب... نحن ما بننسى، وما بنسكت وما بنسامح. من هسع ولقدّام، بقولها بشكل واضح وصريح لا لبس فيه: أي شخص يكتب، ينشر، يشارك أو يساهم في أي كلام تشهيري أو أكاذيب ضدي، حيتحاسب بالقانون وبالطرق الرسمية. وبشجع أي زول بيتعرض للمهزلة دي ما يتهاون إطلاقاً ويحرص أشد الحرص على حفظ واسترداد حقه بالقانون. لأنو لو ما قدرنا نحمي حقوقنا الأساسية دي، ما حبيقي لينا سوى مجتمع مشوه ومتهالك، ولن نجد ما نعيد بناءه بعد ما الحرب دي تقيف.

#شايفك
صوتنا أعلى من صوتك

تكريم رفيع للأستاذة بلقيس بدري

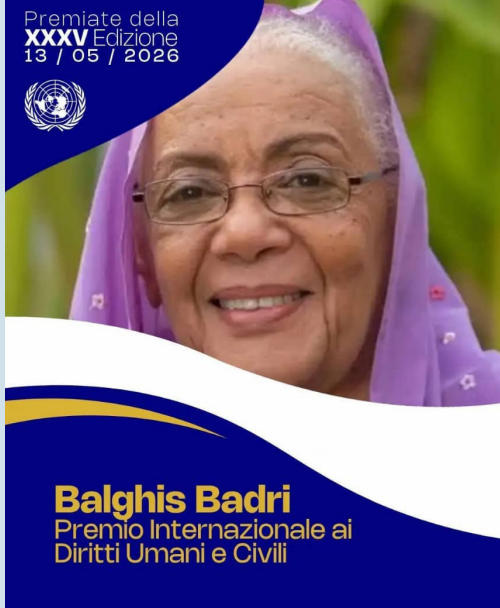


روما: (ديسمبر)

اخترت الأستاذة بلقيس بدري، مديرة «المعهد الإقليمي للجنس والتنوع والسلام والحقوق بجامعة الألف ليلة» والناشطة المدنية للفوز بجائزة Minerva Anna Maria Mammoliti Award الدولية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية، في نسختها الخامسة والثلاثين بتاريخ 13 مايو 2026.

وتمنح الجائزة المرموقة سنوياً في إيطاليا للنساء المتميزات والمتفوقات تكريماً لإنجازتهن في مجالات متعددة تشمل العلوم وريادة الأعمال والثقافة والانخراط الاجتماعي، واللاتي يمثلن قداوات بمهاراتهن المهنية وقيمتهم الإيجابية.

ويأتي هذا التكريم للأستاذة بلقيس بدري تقديراً لالتزامها الراسخ بقيم الكرامة والحرية وحقوق المرأة، ولدورها الكبير في دعم وتمكين النساء والدفاع عن الحقوق الإنسانية في السودان وخارجه.



Balghis Badri
Premio Internazionale ai Diritti Umani e Civili

نعي أليم



«وَلَنَبَلِّغُنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخُوفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ»
ينعي فريق تحرير (ديسمبر) بمزيد من الحزن والأسى، الزميل الصحفي وعضو مجلس نقابة الصحفيين السودانيين، يوسف سراج الدين محمد البشير، والذي انتقل وزوجته إلى جوار ربه إثر حادث حركة مؤسف في أبوظبي في يوم الاثنين 18 مايو 2026. عرف الفقيد يوسف سراج بمهنيته العالية وشجاعة قلمه وحسن سيرته وسريرته، وتمتع بالرحمة والبر والعدل، وصادقات حميمة داخل وخارج الوسط الصحفي.

حصل يوسف سراج الدين على بكالوريوس الفلسفة (1996-2001) من جامعة النيلين، ونال الدبلوم العالي في الإعلام من جامعة أم درمان الإسلامية، واجتاز امتحان القيد الصحفي في عام 2004.

وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً، تنقل يوسف سراج بين صالات تحرير العديد من المؤسسات الإعلامية، وتولى في بعض مواقع قيادية، حيث عمل مديراً لتحرير قناة سودان بكرة (2022-2023) بعد أن كان قد تولى رئاسة تحرير صحيفة الموآكب (2019-2022)، ومن قبلها رئاسة تحرير صحيفة الوطن (2017-2019)، كما سبق أن عمل مديراً لتحرير صحيفة أول النهار (2015-2017)، وتولى مسؤولية رئيس القطاع الدولي بصحيفة النبا - مملكة البحرين (2012-2015) كما عمل أيضاً في صحف (الأصواء) و(السوداني) و(السوداني الدولية).

وإن يتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بخالص العزاء لأبنائه وأسرته وأخيه الكاتب الصحفي، الجميل الفاضل، وللزملاء في نقابة الصحفيين السودانيين، داعين المولى عز وجل أن يغشاه وزوجته بالرحمة والمغفرة، وأن يسكنهما فسيح جناته مع الصديقين والشهداء وحسن أولئك رفيقاً، وأن يلهم الله وذويه وأصدقائه وزملاءه الصبر وحسن العزاء.

إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ

صحراء إتبائي: مقابر غامضة تكشف أسرار حضارة أقدم من أهرامات مصر

أن الإنسان القديم كان يُدفن مع قطعانه. بعض المدافن كانت تحتوي على قبور ثانوية مرتبة بعناية حول قبر رئيسي لزعيم أو شخصية مركزية في الجماعة. وتشير النقوش الصخرية المنتشرة في المنطقة إلى أن الماشية لم تكن مجرد غذاء، بل كانت رمزاً للثروة والهوية الاجتماعية وحتى الطقوس الدينية. وقد بُني معظم هذه المدافن بالقرب من الأودية ومصادر المياه القديمة والآبار، مما يعكس ذكاء الرعاة في اختيار المواقع التي تصلح للسكن والرعي. وتتراوح أقطار هذه المعالم بين 5 و 82 متراً، وتتخذ أشكالاً معمارية متنوعة. تُحيط بمعظمها جدران حجرية دائرية، بينما يحتوي بعضها على مدخل واحد. وترتكز الدراسات الحديثة على الاستكشاف الأثري لمنطقة شرق السودان، بما في ذلك إقليم كسلا والمناطق الواقعة بين نهري القاش وعطبرة كموقع أثري غني يعكس ثقافة رعي الماشية منذ 6000 عام، ونمط الحياة المجتمعي القديم في شرق السودان.



عواصم: (ديسمبر)

في اكتشاف يغير نظرة العالم لمنطقة شرق السودان، تبين أن صحراء «إتبائي» لم تكن مجرد أرض قاحلة أو ممر بين حضارات كبرى. فقد كشفت دراسة جديدة عن وجود مئات المقابر الضخمة التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين قبل بناء أهرامات مصر. وأطلق الباحثون على هذه الآثار اسم «مدافن إتبائي المغلقة» وهي تكشف عن مجتمع رعاة الماشية القديم وأشكال الحياة في العصور ما قبل التاريخ. وقد استخدمت تقنية الاستشعار عن بعد ساعدت في الكشف عن تلك المواقع دون الحاجة إلى التنقيب التقليدي المكثف، ما أتاح توثيقها بشكل أكثر دقة وفعالية.

وتحت عنوان «الصور الفضائية تكشف عن مقابر ضخمة في صحراء إتبائي بالسودان»، نشرت مجلة «أوروبا سين» المتخصصة في 15 مايو الجاري نتائج هذا الاكتشاف وقالت إن الباحثين استخدموا صور الأقمار الصناعية لرسم خريطة تضم أكثر من 260 مدفنًا دائريًا منتشرة بين نهر النيل والبحر الأحمر، قد تكون مرتبطة بالممارسات الطقسية أو بمواقع دفن جماعي، أو تجمعات مجتمعية وتظهر قدرة هذه المجتمعات على التنظيم والتخطيط المكاني. ويصل قطر بعض هذه المدافن إلى 260

قدماً. وقد شيدت هذه المقابر جماعات من الرعاة المحليين في الألفية الرابعة والثالثة قبل الميلاد، مما يجعل هذا التقليد الدفني أقدم من الحضارة الفرعونية نفسها. ولكن هذه الحضارة لم تصمد، فقد تزامنت بداية ظهور هذه المدافن مع فترات مطيرة خضراء ثم انتهت مع جفاف المناخ وزيادة الضغوط البشرية على الغطاء النباتي. واليوم أصبحت صحراء إتبائي جافة جداً لدرجة أنها لا تسمح برعي الماشية.

ونقل موقع (Greek reporter) ومجلة (مراجعة الآثار الأفريقية) نتائج هذا الاكتشاف وقالت إن ما يجعل هذا الاكتشاف مهماً هو أن هذه القبور لم تكن خاوية. ففي المواقع التي تم التنقيب فيها سابقاً عثر العلماء على رفات بشرية إلى جانب عظام الأبقار والغنم والماعز. وهذا يعني

وخلصت الدراسة التي نُشرت الأسبوع الماضي أن هذه المنطقة التي كانت تعتبر هامشية طوال التاريخ تثبت اليوم أنها كانت موطناً لثقافة رعية خاصة ومتقدمة. وهذا الاكتشاف يفتح الباب أمام إعادة قراءة تاريخ شرق السودان كجزء أصيل في تشكيل التراث الإنساني، وليس مجرد ظل للحضارات المجاورة، كما كان شائعاً.

عقارب المناصير

أرواح تلتهمها الصحراء في صمت

لا يناسب السمية العالية لعقارب المنطقة. يجب على وزارة الصحة أن تفحص عينات من سم العقارب في المناصير لتصنيع مصل يناسب السمية العالية، وإلا فإن الأطفال سيظلون يموتون حتى بعد أخذ المصل. وهذا بالفعل ما حدث مع إسماعيل حجازي الذي قضى متأثراً باللدغة بعد أن تم حقنه بالمصل.

فشل وعد الخيار المحلي.. مناطق التوطين دون خدمات

لم تقم الحكومة بتجهيز سكان المناصير ثم تركهم فحسب، بل وعدتهم بمشروع الخيار المحلي كتعويض. نص الاتفاق على بناء مجمعات سكنية متطورة مزودة بجميع الخدمات من مدارس ومستشفيات وكهرباء ومياه. تم تشييد 500 منزل في أم سرخ وأبو حراس، لكن لم يتم ترحيل الأهالي بسبب عدم اكتمال الخدمات، وظلت الحكومة تماطل في هذا الملف عدة سنين وسكان المناصير هم من يدفعون الثمن من أرواح أطفالهم.

أين حقوق أطفال المناصير؟

هذه الكارثة ليست مجرد حالة ضعف بيئي أو طبي، بل هي انتهاك صارخ لحقوق الإنسان، وبالتحديد حقوق الطفل. فيما يلي النصوص القانونية التي تجعل الحكومة السودانية مسؤولة قانونياً وأخلاقياً عن هذه الوفيات. حيث تنص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن: «لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد الماكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية اللازمة».

إن حرمان أطفال المناصير من الكهرباء والمستشفيات والأمصال الفعالة يجردهم من هذا الحق الأساسي؛ حقهم في الحياة وصحتهم، وهو مكفول بموجب هذه المادة، وتقاسم الحكومة عن توفير هذه الاحتياجات يعد انتهاكاً مباشراً للعهود الدولية.

اتفاقية حقوق الطفل

صدّق السودان على اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة، والتي تفرض على الحكومة واجبات واضحة تجاه كل طفل: المادة 6: لكل طفل حق أصيل في الحياة، وعلى الدول الأطراف أن تكفل إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونمائه.

المادة 24: تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن بلوغه، وبالتالي تلتزم حكومة السودان باتخاذ التدابير المناسبة من أجل: (أ) خفض وفيات الرضع والأطفال، و(ب) كفاءة تقديم المساعدة الطبية والرعاية الصحية لجميع الأطفال.

لذا فإن موت الأطفال بلدغات عقارب، يمكن علاجها بسهولة في أي مستشفى في العالم، هو إدانة واضحة بانتهاك هذه المواد. فالسودان فشل في كفاءة بقاء الطفل عندما ترك المنطقة دون أبسط وسائل الحباة.

قانون الطفل السوداني لسنة 2010

على المستوى الداخلي، أصدر السودان قانون الطفل لسنة 2010 الذي يعتبر الطفل هو كل من لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره. ونص القانون بوضوح في المادة (14) على أن: «للطفل الحق في توفير الرعاية الصحية مجاناً في المستشفيات والمراكز الحكومية التي تحددها السلطات الصحية». كما نص في المادة (15) على وقاية الأطفال من الأمراض المعدية وتوفير العلاج للحالات الطارئة.

في المناصير، وعندما يستمر الأطفال في الموت بلدغات عقرب وهم يتلقون العلاج في مراكز صحية لا تحتوي على كهرباء ولا أمصال فعالة، فإن «الحق في الرعاية الصحية» يصبح مجرد حبر على ورق، مخالفاً للقانون الوطني نفسه.

هل من حلول متاحة؟

مشكلة المناصير ليست مستعصية، فهي مشكلة إهمال ولذلك يمكن حلها بسهولة نسبية إذا توفرت الإرادة السياسية التي تمكن من وضع خطة واقعية لإنقاذ آلاف الأرواح. وضربة البداية هي إيصال الكهرباء إلى المنطقة فوراً عبر ربط المنطقة بالشبكة القومية فوراً. هذا الحل الجذري سيمكن من تشغيل المستشفيات والتلحاحات وتوفير الحماية للقاطنين.

كما لا يمكن الاكتفاء بمراكز صحية صغيرة تحتاج المنطقة إلى مستشفى مركزي في موقع استراتيجي مزود بأقسام الطوارئ والحضانات، مع توفير طاقم طبي مدرب وأطباء أطفال وممرضين فنيين على مدار الساعة وكوادر مدربة على إعطاء المصل والتعامل مع حالات التسمم.

ومن ثم توفير مصل محلي فعال، مع إلزام وزارة الصحة الاتحادية ووزارة الصحة بالولاية بفتح تحقيق عاجل حول فعالية المصل الحالي، وضرورة التعاون مع مركز أبحاث الكائنات السامة بجامعة الخرطوم لجمع عينات من عقارب المنطقة وتحليل سميتها، ثم تصنيع مصل محلي مناسب لهذه السمية العالية، بدلاً من الاعتماد على استيراد أمصال قد لا تناسب سموم العقارب المحلية.

ومن الخطوات الضرورية إيصال خدمات الهاتف المحمول والإنترنت للمنطقة، وإطلاق حملات التوعية الموسمية بالتعاون مع المجتمع الأهلي والقيادات التقليدية، وإطلاق حملات توعية في المدارس والمساجد والأسواق مع بداية فصل الصيف وقبل الخريف. يجب تدريب الأهالي على هن الأحذية والملابس قبل ارتدائها، ورش المبيدات حول أثاث المنازل وإزالة أكوام الحجارة والأخشاب، والتدريب على الإسعافات الأولية فور اللدغة، مثل غسل الجرح ورفع الطرف المصاب ووضع كمادات باردة.

إتمام الخيار المحلي

لا بد من العودة لاتفاقية عام 2011 واستكمال مشروع توطين المنائرين بسد مروي عبر الخيار المحلي، ونقلهم من مساكن الصحراء الخطرة إلى مجمعات حضرية مزودة بالكهرباء والمياه والصرف الصحي والمستشفيات والمدارس. عاشت الأسر في المناصير كبش فداء لمشروع سد مروي؛ هجروا ثم أهملوا ثم حوصروا في بقعة صحراوية تعج بالحشرات السامة، والآن بينما يستمتع العالم بموارد السودان من الكهرباء والذهب يدفع الأطفال ثمناً باهظاً لقاء خطيئة الإهمال والنهميش.

التوقيت مخيف

في كل ساعة تمر هناك أم في المناصير تراقب طفلها بقلق، خائفة من لدغة لا ترى.. الليلة التي تطفمن فيها على طفلها قد لا تأتي، ومع شروق شمس كل يوم جديد قد لا نجد طفلها بين الأحياء.

أطفال المناصير لم يعودوا يضحكون. بكاؤهم أصبح موتاً. أنقذوهم قبل أن تنقلب الصحراء كلها قبوراً. أنقذوهم قبل فوات الأوان.



قبل ساعات قليلة فقط من كتابة هذه السطور وبالتحديد في يوم 18 مايو 2026 رُفِع جثمان طفل صغير ليُدفن في مقابر قرية أم سفاية التابعة لمنطقة المناصير بولاية نهر النيل شمال السودان. الطفل الذي كان قبل أيام يلعب ويجري، كأي طفل في عمره، تحول جسده الصغير إلى جثة هامدة بعد أن أطل سم قاتل من لدغة عقرب على جسده. إنه الطفل إسماعيل حجازي الذي سعدت روحه إلى بارئها قبل أن يتمكن الأطباء من إنقاذه رغم حقنه بالمصل المضاد.

إسماعيل ليس الأول وولن يكون الأخير، فهو يأتي في قافلة طويلة من ضحايا الموت الصامت الذي يجصد أرواح أطفال المناصير منذ

سنوات، حيث لم تسلم أسرة واحدة في المنطقة من فاجعة فقد طفل. إن ما يجري في منطقة المناصير حيث تتحول لدغة صغيرة إلى شهادة موت هو بفعال الإهمال الحكومي الممنهج للمنطقة. فالمنطقة أصبحت أشبه بمقبرة مفتوحة للأطفال، وكل أسرة هناك كانت ضحية لعقرب فتاك.

القبور التي لا تكف عن الامتلاء

فقيد الثامنة عشر من مايو.. تفاصيل الحطّات الأخيرة في قرية أم سفاية، حيث كان يقيم إسماعيل حجازي، يروي شهود عيان أن الطفل لدغته عقرب سوداء في ساعات الليل الأولى، فهرع أهله إلى أقرب مركز صحي. لكن وبسبب ضعف الكوادر الطبية وانعدام الكهرباء التي تحفظ الأمصال في درجات حرارة مناسبة، كان القدر قد سبق الجميع.. توفي الطفل بعد ساعات من وصوله إلى المستشفى، لتتضم روحه إلى قائمة طويلة من الأرواح البريئة التي خطفها العقارب.



شيماء تاج السر، الأم الحامية

عائشة ضحية أخرى في قافلة الأثام

منطقة البحيرة، قلب محلية المناصير، سجلت مأساة جديدة اليمية عندما فارقت الطفلة عائشة أحمد عبدالله الحسن الحياة في مستشفى كنية بولاية نهر النيل. عائشة التي كانت تعيش في قرية الحلبي لدغتها عقرب سامة أثناء لعبها خارج المنزل، وتم نقلها إلى المستشفى وهي تعاني من تشنجات حادة وعجز في الجهاز التنفسي. ورغم حقنها بالمصل إلا أن التأخير في التشخيص ونقص المعدات الطبية المتخصصة حالاً دون إنقاذ حياتها.

وتضاف عائشة وإسماعيل إلى قافلة ضحايا لا تتوقف. فوفقاً لناشطين محليين فإن أكثر من 200 طفل قد لقوا حتفهم بسبب لدغات العقارب في المنطقة مؤخراً، وسط غياب تام لإحصاءات رسمية دقيقة بسبب ضعف الإبلاغ.

قصة الطفل حسام

الطفل حسام (4 سنوات) الذي كان يحب على الأرض يلعب، قضى نحبه بعد أن لدغته عقرب سوداء تحت حجر قرب منزله. تقول والدته في رواية مؤثرة «اشتكى لي أن حجراً ضربه في رجليه، ثم بدأ جسمه يرتجف وعيناه تتدحرجان. لم يتم إنقاذ حسام لأن أقرب مستشفى يبعد عنا ساعتين، وكان الطريق عبر المدينة النيلية مميتاً ومتعباً».

لماذا المناصير تحديداً؟ السد الذي أتى بالموت

لفهم أسباب هذه الكارثة يجب أن نعود بالزمن إلى عام 2009 العام الذي شهد ميلاد سد مروي العملاق، ذلك السد الذي كان من المفترض أن يكون نعمة على المنطقة ويوفر لها الكهرباء والتنمية تحول إلى لعنة قاتلة.

الهجرة القسرية من ضفاف النيل إلى جحيم العقارب

في العام 2009 وبقرار تعسفي تم تهجير سكان المناصير الأصليين من أراضيهم الخصبة على ضفاف النيل، والتي غمرتها مياه السد، وتم إيوأهم قسراً في مجمعات سكنية بدائية في قلب الصحراء أطلق عليها اسم منطقة الخيار المحلي.

هذه المنطقة لم تكن مهياة أبداً للحياة البشرية، فهي تقع في عمق الصحراء على أرض صخرية جرداء، حيث الحرارة لأفحة صيفاً، والرياح غائية شتاءً. وقد تجاهلت الحكومة تماماً طبيعة التضاريس والبيئة المحيطة، فالصخور المتفتتة والرمال المتجمعة بانت ملاًزماً أمناً للعقارب وبيئة ملائمة لتكاثرها وانتشارها. كما أنه قبل غمر مياه سد مروي للمنطقة كان وجود العقارب عادياً مثلها مثل كل القرى، وذلك فقط في فصل الخريف، أما بعد قيام السد فقد زادت العقارب بشكل كبير ومخيف وأصبحت في حالة تكاثر دائم.

سبب الانتشار الكبير للعقارب

يرجع عدد من المهتمين بسبب انتشار العقارب في المنطقة إلى بناء السدود وتكسير الجبال وإنشاء سد مروي، مما أدى إلى تغيير كامل للنظام البيئي للمنطقة، فقد غمرت المياه مساحات شاسعة كانت موطناً طبيعياً للعقارب، مما اضطرها للهجرة إلى المناطق الأعلى القريبة من التجمعات السكنية الجديدة.

يضاف إلى ذلك التعدين عن الذهب من خلال عمليات التعدين الأهلي المنتشرة في جبال المنطقة، أدت إلى تكسير الصخور وتدمير الجحور، مما أجبر العقارب على ترك مواطنها الأصلية والتوجه نحو القرى المأهولة بالسكان.

يضاف إلى ذلك حجز مياه النيل خلف السد الذي خلق بحيرة صناعية ضخمة (بحيرة سد مروي) أدت إلى ارتفاع منسوب الرطوبة في التربة، مما ساهم في زيادة التكاثر العشوائي للحشرات التي تتغذى عليها العقارب، وبالتالي زادت أعداد العقارب.

الإحصاءات الصادمة: كم شخص مات حقاً؟

هناك نقص خطير في البيانات والإحصاءات الرسمية فيما يتعلق بمشكلة انتشار العقارب في منطقة المناصير. ويعود ذلك إلى عدة عوامل أولها

ضعف نظام الإبلاغ، فالمنطقة تفتقر حتى لأبسط شبكات الاتصالات. فحتى اليوم تعاني قرى المناصير من انقطاع شبه تام لخدمات المحمول والإنترنت، فكيف يمكن لأهالي قرية نائية أن يبلغوا عن حالة وفاة في مستشفى لا يمتلك ثلاثة لحفظ الدواء؟

وتتجاهل السلطة المحلية الحجم الحقيقي. في مفارقة غريبة صرحت مديرة الصحة بمحلية البحيرة المسؤولة عن المنطقة لموقع (مدينة نيوز) أن عدد الوفيات الناجمة عن لدغات العقارب كانت حالة وفاة واحدة فقط في العام 2025. هذا الرقم لا يتطابق إطلاقاً مع إفاذات الأهالي والناشطين الذين يؤكدون أن العدد يتجاوز 200 حالة خلال السنوات الماضية.

الأرقام غير الرسمية تصرخ

إن غياب الأرقام الرسمية لا يبرر صمتنا، فبعد تجميع شهادات الناجين والمراسلين الميدانيين ما هي صورة الإحصاءات الحقيقية: أكثر من 200 طفل، وهو ما أكدته الناشطة سميرة خليفة أن عدد الوفيات تجاوز 200 طفل.

قال الناشط حجازي عبدالله حجازي إن الأطفال الذين قضاوا نحبهم بلغ عددهم 125 طفلاً، والعدد في ازدياد. فيما ذكر الناشط أحمد النذير أن لدغات العقارب تودي بحياة 5 إلى 7 أطفال سنوياً بسبب نقص الأمصال وانعدام الكهرباء لحفظها. مع هذه الإحصاءات نخشى أن تكون الحقيقة أفظع بكثير. فمع هطول الأمطار الموسمية في الخريف وارتفاع درجات الحرارة تخرج العقارب بأعداد أكبر، وقد يكون موسم هذا العام هو الأكثر كارثية في تاريخ المنطقة.

إن حل مشكلة لدغات العقارب في المناصير لا يحتاج إلى جهد خارق، بل يحتاج فقط إلى عدالة وإنصاف. فالأسباب التي تجعل هذه الدغعات قاتلة هي نتيجة لسياسات ممنهجة من التهميش والإقصاء جعلت من أرض المناصير منطقة معزولة عن العالم.

انعدام الكهرباء السبب الأول للموت

تقع منطقة المناصير على بعد أميال قليلة من أكبر سد كهرمائي في السودان؛ سد مروي، ومن المفارقة القاتلة أن المنطقة غير موصولة بشبكة الكهرباء الوطنية. انعدام الكهرباء يعني عزلاً تاماً عن حفظ الأمصال المضادة للسموم، والتي يجب حفظها في درجات حرارة لا تتجاوز 8 درجات مئوية في مستشفيات المناصير البدائية إن وجدت. تتعذر التلحاحات الطبية، وفي البيوت العادية يعجز الأهالي عن شراء فلاجت تعمل بالطاقة الشمسية، أو تعمل على مولدات تتطلب وقوداً غالياً لا يمكنون منه. يضطر أهالي ومرمضو المناصير للاعتماد على قوارير تبريد تنتهي صلاحيتها خلال ساعات قليلة، فإذا حدثت اللدغة بعد ساعات طويلة من وصول المصل إلى المنطقة، أو في يوم شديد الحرارة فغالبا ما يكون المصل قد فسد تماماً.

غياب المراكز الصحية والمستشفيات

شاسعة في مساحة محلية المناصير، حيث تمتد بطول 167 كيلومتراً على ضفاف النيل، وهي مغطاة بتضاريس وعرة من جبال وهضاب. ومع هذه المساحة الشاسعة لا يوجد مستشفى تعليمي واحد في المنطقة، ولا حتى مركز صحي متكامل مزود بكوادر طبية مؤهلة. أقرب مستشفى يمكنه التعامل مع لدغات العقارب هو مستشفى كنية أو مستشفى الدامر، وهما يبعدان مئات الكيلومترات، وغالباً ما يضطر الأهالي إلى نقل طفلهم المصاب عبر اللنش (المعدية النيلية)، وهو وسيلة نقل بطيئة قد تستغرق ساعات في عبور النهر بينما يدق الموت باب اللدغ. هذه الرحلة البطيئة بفردها تقتل الأطفال قبل أن يصلوا إلى أسرة المستشفى.

شخ الأمصال وعدم فعاليتها

حتى لو تمكن الأهالي من الوصول إلى المركز الصحي فإن العلاج ليس متوفراً دائماً. فمعظم الأدوية والمضادات الحيوية والأمصال المخصصة للتعامل مع مثل هذه الطوارئ إما منتهية الصلاحية بسبب سوء التخزين، أو غير متوفرة أصلاً. والمشكلة الأكبر حسب مختصين تكمن في أن المصل المتوفر ربما

لا بد من العودة لاتفاقية

عام 2011 واستكمال

مشروع توطين المتأثرين

بسد مروي عبر الخيار

المحلي ونقلهم من مساكن

الصحراء الخطرة إلى

مجمعات حضرية مزودة

بالكهرباء والمياه والصرف

الصحي والمستشفيات

والمدارس

احتلال الوعي بسلاح البرهان وإعادة تصنيع دولة الظل الإخوانية

الواجهات، ولا تحتاج إلى برنامج، لأنها تعيش على الحرب، ولا تحتاج إلى مؤسسات، لأنها تستبدلها بالشبكات المخارطة للسلطة من النخب السياسية والأمنية والقبلية والاقتصادية «المرخخة».

لذلك فإن المعركة المقبلة لن تدور حول من يحكم الخرطوم أو بورتسودان فقط، وإنما حول طبيعة السودان نفسه: دولة مواطنة، أم دولة تعبئة؟ مجتمع سياسي، أم قطع أمني؟ أحزاب ونقابات وجامعات، أم مليشيات وواجهات وسجلات ولاء؟ اقتصاد إنتاج، أم اقتصاد حرب؟ فضاء عام مفتوح، أم غرفة عمليات عقائدية تتحكم في الكلام والخوف والخبز والحركة؟ هذه الأسئلة هي قلب الأزمة، وكل تجاهل لها يعني إعادة إنتاج الكارثة بوجوه جديدة. القوى المدنية مطالبة بالخروج من موقع الدفاع إلى موقع المبادرة التاريخية، ولم يكن أو يعد كافيًا إصدار بيانات عامة ضد الحرب، ولا الاكتفاء بانتظار تسوية تأتي من الخارج. المطلوب مشروع تحرير وطني كامل: تحرير السياسة من فوهة البندقية، تحرير المجتمع من الإبتزاز العقائدي، تحرير الأحزاب من الشيوخة التنظيمية، تحرير النقابات من الإختراق، تحرير الإعلام من التخويف، وتحرير العقل السوداني من ثقافة الطاعة العسكرية والزعامات الوراثية والاصطفاف القبلي.

أي تسوية قائمة تبقى جماعات الظل ممسكة بالإعلام، والاقتصاد، والأمن، والتعبئة، والسلاح، تنتج حربًا أخرى بوسائل مختلفة، وأي عملية سياسية تسمح بعودة التنظيم المحلول وواجهاته عبر الأبواب الخلفية ستمنح الخراب شرعية جديدة، وأي حزب يقبل دخول معسكر سلطة الحرب، مقابل منصب أو امتياز أو وعد بالحماية والتعويض الخاص له ولشركته أهله وأسرته، سيضع توقيعه على وثيقة تجريف السودان السياسي والاجتماعي.

السودان يحتاج اليوم إلى جبهة مدنية تاريخية تمتلك وضوحًا أخلاقيًا، وصرامة تنظيمية، وخطابًا جديداً يخاطب النازح، والنازح، والمزارع، والعام، والمرأة، والشاب، واللاجئ، والضحية، لا خطاب صالونات مغلقة، ولا بيانات نخوية باردة، يحتاج إلى قوى سياسية تعترف بأخطائها، وتحدد قياداتها، وتفك ارتباطها بمرکز التمويل المشبوه، وتقدم مشروعًا عمليًا للعدالة، والخدمات، والحماية، والهوية، والحكم الفدرالي، وإعادة بناء الدولة وخلاص الوطن. ختامًا: إن البرهان، بكيفية وحاله وفكره المائل، لا يبني دولة، وإنما يحاول ترميم سلطة مرضية عبر الأدوات التي مرّت السودان سابقًا.

والتنظيم المحلول وحركته وواجهاته لا يحني الوطن، وإنما يحمي عودته من بوابة الحرب، وتجار الدم لا يريدون سلامًا، لأن السلام يقضح حساباتهم وشبكاتهم ومقابرهم السياسية، أما القوى التي تهبط إلى معسكر هذه السلطة العظيمة، فهي لا تدخل صفقة سياسية، إنها تشارك في دفن ما تبقى من المجال المدني السوداني، وسيكونون أول ضحايا مخادمة البرهان، لأنه لا أمان ولا عهد ولا أخلاق له ولا حتى سمّت سوداني.

إن السودان اليوم أمام لحظة فز تاريخية، إما مقاومة مشروع التجريف السياسي بكل وضوح وشجاعة وتنظيم، أو قبول التحول إلى بلد تحكمه البنادق والواجهات والمال الحربي وجماعات الظل. ومن يظن أن شراء الأحزاب والقبائل والسجادات المدنية سيمسح استقرارًا، بكر الوهم الذي صنع دولة البشير، ثم صنع انفصال الجنوب، ثم صنع الخرطوم المحترقة، هذه المرة، ثمن الوهم قد يكون السودان نفسه، لأن المصير لن يكون تقسيمًا فقط، وإنما حروب أهلية وتنشظ لجغرافيا الوطن وتدخلات دولية.



وليست حوارًا سياسيًا، إنها عملية إنزال قسري للقوى الاجتماعية إلى معسكر سلطة متهاككة تبحث عن غطاء اجتماعي بعد أن فقدت مشروعها الأخلاقي والسياسي.

ما يحدث اليوم يعيد إنتاج دفتر المخلوع البشير في التسعينيات بحدّاه: شراء الولاءات، وصناعة الانفصالات، وتفقيت الأحزاب، واستقطاب الزعامات الأهلية، وتدجين القيادات الهجينة، واستخدام الدين والتعبئة، وتحويل المال العام إلى أداة إخضاع، وتوزيع المناصب لإنتاج طابور طويل من الواجهات التابعة.

وقد استخدم نظام البشير هذه الأساليب مع جماعات جنوبية، وحركات دارفور، وأحزاب تاريخية، وزعامات محلية، وبلغ المشروع ذروته في اختراق حزب الأمة وتقسيمه عبر قيادة مبارك الفاضل ومجموعات مسار ونهار وعقيل والزهاوي والصادق الهادي، حتى تشظى الحزب إلى واجهات متعددة (إصلاح وتجديد، وأمة وطني، وأمة فدرالي، وأمة متحد، وأمة إسلامي...إلخ)، جميعها فقدت مركزها الوطني الجامع، وتحولت إلى شظايا سياسية داخل لعبة السلطة ركها البشير فور استنفاد أغراضها.

تلك السياسة لم تنقذ البشير وإنما أغرقت السودان في الفساد والدموع والدماء، ومرّت المجتمع، وأضعفت الأحزاب، ووسعت الحروب، ومهدت لانفصال الجنوب، وفتحت الباب للتدخلات الدولية، ثم أسقطت الدولة في أخطر أزماتها. والبرهان اليوم بكر المسار ذاته، محاطًا بالعقيلة نفسها: عقيلة ترى المجتمع خزّان ولاءات، والأحزاب فرائس قابلة للتقسيم، والقبائل أدوات اصطفاف، والطرق الدينية منصات شرعية، والسلطة غنيمة تحتاج إلى حراسة بالسلاح والخوف. إلا أن الفارق في السياق الحالي أشد خطورة، لأن الدولة نفسها منهكة، والجيش مستنزف، والمجتمع مرقق، والتدخلات الإقليمية والدولية أعمق، واقتصاد الحرب صار أكثر تغولًا، وشيخ تقسيم البلاد أكبر من سابقه.

الخطر الأكبر أن هذا التجريف السياسي لا يستهدف الأحزاب وحدها، وإنما يستهدف فكرة السودان المدني من أساسها. فكل حزب يُروّض، وكل زعيم أهلي يُشترى، وكل طريقة دينية تُستغل، وكل نقابي يُرهب، وكل صحفي يُخون، يساهم في بناء دولة ظل جديدة داخل الخراب، وحينئذ هذه الدولة لا تحتاج إلى دستور، لأنها تحكّم بالخوف، ولا تحتاج إلى تفويض شعبي، لأنها تشتري

الحرب الجارية في السودان

تجاوزت كونها معركة على المواجهة العسكرية، أو مواجهة محصورة بين قوتين مسلحتين. لقد أضحت عملية إعادة تشكيل قسرية للمجتمع والدولة والوعي العام، فقد دخل السودان مرحلة يمكن وصفها بمرحلة «الاحتلال الواعي بالسلاح»، حيث تصير البندقية مصدر الشرعية، ومدخل الحماية، ومفتاح النفوذ، وطريق الثروة، وأداة تصنيف الناس بين وطني وخائن، آمن ومشته، تابع ومطرود من الفضاء العام. وفي هذه البيئة تتراجع السياسة، يختنق العمل الحزبي، تحاصر النقابات، تُعطّل الجامعات، ويُدفع المواطن من موقع الفاعل السياسي



عروة الصادق

إلى موقع الكائن المرهق الباحث عن النجاة وسط النزوح والجوع والخوف وتهتم «الوجوه الغريبة» و«المتعاونين».

هذه الحرب لم تُقد لإضعاف الأحزاب وحدها، وإنما كشفت أخطر من ذلك: وجود مشروع منظم لطرده السياسة من المجتمع، وتجفيف منابع الفعل المدني، وتحويل المجال العام إلى ساحة تعبئة عسكرية وعقائدية. والسؤال الجوهرى هنا لا يتعلق بتراجع الأحزاب فقط، وإنما بمن صنع البيئة التي تجعل الحزب عبثًا، والنقاش ترفًا، والاختلاف خيانة، والسلاح طريقًا مختصرًا إلى السلطة. هذه البيئة لم تنشأ عفويًا؛ إنها ثمرة مباشرة لتحالف أجهزة الحرب، وشبكات التنظيم المحلول، وتجار اقتصاد الدم، وجماعات الظل التي ترى في الديمقراطية تهديدًا وجوديًا لنفوذها التاريخي.

منذ سقوط نظام المخلوع عمر البشير، لم تغادر شبكات الإسلام السياسي الدولة تمامًا، وإنما أعادت الترميم داخل مفاصل الأمن، والإدارة، والمال، والإعلام، والتعبئة الدينية، واختراق القوى السياسية، ثم انتظرت اللحظة المناسبة للعودة من بوابة الفوضى. ومع اندلاع الحرب، وجدت هذه الشبكات فرصتها الذهبية: تحويل الهزيمة السياسية إلى تعبئة عسكرية، وتحويل فقدان الشرعية إلى خطاب إنقاذي، وتحويل خوف الناس إلى مادة خام لإعادة إنتاج السلطة. لذلك جرى الدفع نحو الاستنفار المفتوح، وتوسيع خطاب التخوين، وتجريم الحياء، ومحاصرة المدنيين، وتلوين المجال العام بخطاب يقوم على الكراهية، والاصطفاف، وتقديس القوة.

إن «كيان الظلام»، الجامع للحركة الإخوانية والتنظيم المحلول وواجهاتها، يتحمل المسؤولية التاريخية عن هذا المسار، لأنه لم يتعامل مع الحرب بوصفها كارثة وطنية تستدعي وقف النزيف، وإنما تعامل معها بوصفها فرصة لاسترداد الدولة. لذلك ترى اليوم محاولات منظمة لتصفية الحياة السياسية عبر إنهاء الأحزاب، وتشويه القيادات المدنية، وتفكيك النقابات، وملاحقة الأصوات المستقلة، وتقديم العسكر بوصفهم قدر البلاد الوحيد. وهذا هو جوهر المشروع: صناعة مجتمع خائف، وسياسة مكسورة، وأحزاب مستنزفة، وما أسماه بالقيادات «المرخخة»، ثم ملء الفراغ بسلطة أمنية عقائدية ترتدي زي الدولة.

لذلك لا يدبر البرهان حربًا للبقاء والتمكين فقط، وإنما يقود عملية ترويض واسعة للبيئة الاجتماعية والسياسية السودانية، وذلك عبر أجهزة الأمن والاستخبارات وشبكات المال والامتيازات، ويجري استدعاء القبائل، والبيوتات الكبيرة، والسجادات الدينية، والواجهات الحزبية، وإدخالها إلى سوق الولاءات تحت ضغط الحاجة، أو تهديد البلاغات الجنائية أو إغراء المنصب أو وعد الحماية. وهذه ليست مصالحة وطنية، إنها هندسة خضوع،

هل نقرأ الطيب صالح.. أم نسمعه؟

كثير من القراءات التي كتبت عن الطيب صالح تعاملت معه ككاتب فكرة، أو كروائي اشتغل على الهوية والاستعمار والذاكرة. غير أن شيئًا أساسيًا ظل يتسلل من بين هذه القراءات دون أن يُلتفت تمامًا، وهو الصوت. في كتابه «المتن الروائي المفتوح»، أقرب محمد خلف من هذه المنطقة حين تعامل مع تعدد الأصوات وانفتاح السرد بوصفهما جزءًا من حيوية النص، وليس مجرد تكنيك روائي. وكذلك دينيس جونسون-ديفين، فقد بدا واعيًا بهذه المسألة من زاوية أخرى، إذ تكشف ترجماته عن إدراك لصعوبة نقل النبذة السودانية إلى الإنجليزية دون أن تفقد شيئًا من روحها.

أما فدوى ماطي-دوغلاس وأدوارد سعيد فقد اقتربا من الفكرة من زاويتين مختلفتين، أحدهما عبر «جسد اللغة»، والآخر عبر «خبرة المكان»، لكن الصوت نفسه ظل يتحرك في الخلفية دون أن يتحول إلى مفهوم نقدي واضح. في هذا السياق، تبدو كتابة الطيب صالح كأنها تعيد ترتيب العلاقة بين الصوت والسلطة، فالقربة حين تتكلم، تروي، تصحك، وتنهك، لا تبدو موضوعًا للحكاية بقدر ما تبدو منتجة لها. ولهذا تبدو بعض الشخصيات وكأنها تُعرف من نبرتها قبل أفعالها.

مصطفى سعيد، مثلاً، لا يُفهم عبر ما يقوله فقط، وإنما عبر برودة صوته وطريقته في إخفاء الانفعال، كأن صوته نفسه يخرج من عمق النص ليقول: «أنا جئتكم غزياً في عقر داركم».

فنجد أن ما يُقال مهم، وما لا يُقال لا يقل وزناً. وكذلك الزين لا يعيش في الذاكرة كشخصية مرسومة بعناية، يعيش كإيقاع وضحة وحضور صوتي متفلت.

من هنا يمكن فهم تلك المساحات التي تبدو كأنها غائبة في نصوص الطيب صالح، كالأحداث التاريخية التي لم تُذكر صراحة، وطبقات الماضي التي تَمُر من طرف الكلام. هذا الغياب ليس فراغًا، هو جزء من البناء، الصمت هنا شكل من أشكال القول. القارئ لا يُعطى كل شيء، وإنما يُدعى إلى الإصغاء. وكثيرًا ما يترك الطيب صالح في الجملة فراغًا صغيرًا، مساحًا غير مكتملة، كأنه يطلب من القارئ أن يُخصص ما لم يُكتب أيضًا.

ولهذا تبقى هذه النصوص حية. القارئ لا يكتفي بقرائتها، يعود إليها لسماعها من جديد. كل قراءة تمنحها نبذة مختلفة، وكل زمن يضيف طبقة أخرى من السمع. النص المكتوب ثابت، لكن الصوت الذي يَمُر فيه يتغير، ومعه يتغير المعنى. فهل نقرأ الطيب صالح.. أم نسمعه؟

ربما تبدأ الإجابة في تلك اللحظة التي تتأخر فيها الكلمة قليلاً قبل أن تُقال...

في ذلك التردد الخفيف، حيث يصعب الصوت هو المعنى.



هذا المعنى لا يَمُر من الكلمة وحدها، بل يَمُر من الطريق الذي سلكته داخل الحلق والحنجرة.

ونجد في «عرس الزين» أن القربة تتحول إلى جوقة كاملة. لا يُقدّم الزين في الرواية كبطل أو شخصية تُحلّل، وإنما يُقدّم كصوت يُسمع، صدقته، اندفاعه، حضوره المفاجئ في كل مكان، كل ذلك يُبنى عبر الإيقاع، فحين يجري الزين في طرقات القربة وأزقتها، تحس أن الجملة نفسها تجري معه. وحين يسكن، تسكن اللغة.

كان حضوره كله يختصر في إيقاع بسيط، مباشر، لا يحتاج تفسيرًا: «الزين يحب.. والناس تصحك».

وهذا التواطؤ بين الصوت والحركة هو ما يجعل الشخصية حية خارج حدود الحكاية.

أما في «دومة ود حامد»، فالصوت يأخذ شكلًا آخر. هناك إيقاع أبداً، كأن الزمن نفسه يَمُر عبر الحنجرة قبل أن يصل إلى السمع. الشيوخ يتحدثون، لكن ما ينقل الجو أكثر من الكلام نفسه هو ما يترامح حوله من تاريخ، ومن ذاكرة، ومن أشياء لم تُقل. الدومة نفسها تبدو كأنها تسمع، تحفظ، وتعيد بث ما مرّ بها عبر أجيال جلست تحت ظلها.

وفي زعمي أن هذه ليست حيلة أسلوبية كما تبدو، بقدر ما هي رؤية للغة.

«الكلمة لا تبدأ في المعجم.

تبدأ حين تُقال»

تبدأ في الفم الذي ينطقها، وفي الأذن التي تستقبلها. لذلك تتداخل الفصحة مع العامية في كتابات الطيب صالح من غير صدام. ولو تأملنا قليلاً لوجدنا أنها ليست مسألة مستويات لغوية، وإنما مسألة طبقات صوتية، كل طبقة تحمل جزءًا من العالم الذي يخصها.

«الصوت حامل للمعنى، قراءة

في كون الطيب صالح كاتبًا يُسمع أكثر مما يُقرأ»

ثمة أصوات تبقى في الذاكرة أكثر من أصحابها. وثمة كُتاب تسبق نبرتهم كلماتهم. وفي عالم الطيب صالح تبدو شخصياته أحيانًا وكأنها نبرات تمشي على ساقيين.. فالصفحة في أي من كتبه تتحول إلى فضاء تُري، تتجاوز فيه أصوات القربة، ووقع الخطي، وطبقات الكلام التي تحمل تاريخ المكان في نبرتها.

منذ الصفحات الأولى في «موسم الهجرة إلى الشمال»، يجيء صوت الراوي كأنه عائد من مسافة بعيدة، لا يخبرك بما جرى، وإنما يجعلك تسمعه. الجملة عنده

تتقدّم على مهل، وفيها شيء من هدير النيل، وشيء من تردد السؤال في صدر صاحبه. حين يقول: «عدت إلى أهلي يا سادتي بعد غيبة طويلة...».

تشعر أن المعنى لا يقف عند العودة فحسب، وأن هناك طبقة أخرى في النبذة تتحسس طريقها إلى الأذن، فيها شيء من الحنين المزجج بالقلق، يشعرك وكأن الرجل يعود وفي داخله غريب آخر، يقترّب من ذلك الصوت الخافت الذي يقول:

«كنت أشعر أنني لست واحدًا منهم... ولا واحدًا من هؤلاء».

ونلاحظ أن هذه الحساسية السمعية تبلغ ذروتها في الحوارات، في مجالس الرجال في القربة، حيث الأصوات لا تتشابه، ولكنها تنسجم داخل هارموني واحد، فكل صوت يحمل مقامه، طبقة، موقعه، ولا يخرج عن الإيقاع. تسمع الشيخ وهو يوازن بين الحكمة والتهكم، وتسمع الشاب وهو يتعجل الكلام، وتسمع من بين ذلك كله صمًا كفيفًا، صمًا له وزن، يواز في الأثر.

وفي اللحظة التي يتوقف فيها الكلام، لا ينتهي المعنى، بل يظل معلقًا، يتردد في الهواء كأنه ينتظر من يلتقطه.

في أحد مجالس ود حامد، قبل أن تُفهم الجملة، يُسمع صوت صبّ الشاي ساحتًا، وتتصاعد رائحته مع نبذة صوت خفيض.

أحدهم يضحك فحاج، ضحكة قصيرة تقطع الحكاية، وآخر يسكت، كأنه ابتلع كلمة كادت تفلت من لسانه بعد أن قرر ألا يُخرجها.

وثالث بعيد عبارة واحدة ببطء.. يمدّها، يثقلها، كأنه يختبرها في فمه قبل أن يتركها تمضي.



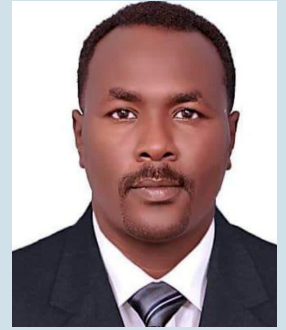
إبراهيم برسي



الحرب على ذاكرة السودان:

نهب التاريخ واقتلاع الهوية

«الأمم لا تهزم فقط حين تخسر معاركها، بل حين تفقد ذاكرتها.»



محمد عبد الله إبراهيم
صحفي، ناشط مدني
ومدافع عن حقوق الانسان

في الحروب لا يتجلى الخراب فقط في الأبنية المنهارة والبحث الممددة على قارعة الطرق، بل يمتد إلى ما هو أعمق وأكثر خطورة: (الذاكرة). فالحرب لا تدمر الحاضر فحسب، بل تعيد تشكيل الماضي قسراً وتهدد بمحو المستقبل قبل أن يولد. وفي السودان تتخذ هذه الحقيقة وجهاً أكثر قسوة، إذ تتعرض الذاكرة الوطنية - بما تحمله من رموز بيئية وثقافية وتاريخية - لهجوم واسع النطاق، قد لا تبدو آثاره كاملة اليوم، لكن فئمة سيدفعه السودانيون لأجيال طويلة قادمة.

فمنذ اندلاع الحرب لم تتوقف آلة الدمار عند حدود المنازل والبنى التحتية، بل امتدت لتطال المساحات الخضراء التاريخية، وفي مقدمتها غابة السنط والحديقة النباتية القومية بالخرطوم، ولم يكن ما جرى مجرد تخریب لرقعة خضراء أو تدمير لمشهد طبيعي، بل كان اقتلاعاً لذاكرة بيئية وثقافية ضاربة في عمق التاريخ.

فهذه المواقع لم تكن مجرد تجمعات نباتية، بل أرسيفاً حياً للطبيعة السودانية، وفضاء مفتوحاً للمعرفة، ومرآة تعكس ثراء البلاد وتووعها البيئي والحضاري عبر الأجيال.

إن فقدان الأشجار التاريخية والنباتات النادرة لا يمثل مجرد خسارة بيئية أو علمية، بل يعد محواً لصفحات حية من الذاكرة السودانية التي صاغتها الطبيعة على امتداد قرون طويلة. لقد تجاوزت الحرب في السودان استهداف الإنسان وحده لتضرب علاقته بالمكان وتفكك الصلة الروحية والثقافية التي تربط المجتمع بجذوره وتاريخه. إنها حرب تمتد بصمت إلى عمق الهوية الوطنية وتسعى بوعي أو بدونه إلى تجريف المعنى الإنساني والحضاري الذي تشكل عبر تراكم التاريخ والذاكرة والانتماء.

ولا تفتك المأساة عند حدود البيئة، فقد امتدت نيران الحرب لتطال الذاكرة الحضارية والثقافية للسودان في واحدة من أخطر صور الاستهداف التي عرفتها البلاد. فالمتاحف والمواقع الأثرية والمكتبات ودور الوثائق والمراكز الثقافية، تعرضت لعمليات نهب وتخریب واسعة، في مشهد لا يعكس حجم الانهيار الذي أصاب مؤسسات الدولة فحسب، بل يكشف أيضاً عن نزيف عميق أصاب ذاكرة السودان التاريخية نفسها.

وقد مثل اقتحام المتحف القومي السوداني ونهب مقتنياته الأثرية ضربة قاسية للإرث الحضاري للبلاد، بل يحمله المتحف من رمزية تختزن تاريخ حضارات تعاقبت على أرض السودان عبر آلاف السنين. وتزداد فداحة هذه الجريمة مع التقارير التي تحدثت عن تهريب قطع أثرية نادرة وظهور بعضها في شبكات وأسواق الاتجار غير المشروع بالآثار، بما يعني أن أجزاء من ذاكرة السودان باتت مهددة بالتشتت والضياع خارج حدود الوطن.

فهذه الآثار لم تكن مجرد مقتنيات صامتة، بل شواهد حية على عمق الهوية

السودانية وتنوعها الحضاري، تحفظ ملامح التاريخ وتمنح الأجيال صلته بجذورها. كما أن ما تعرضت له الجامعات والمراكز البحثية والمكتبات العامة من حرق ونهب وتدمير، بما احتوته من وثائق ومخطوطات نادرة، لم يكن استهدافاً لمبانٍ أو محفوظات فحسب، بل مساساً مباشراً بالعقل الجمعي والوعي التاريخي للسودانيين. إن ضياع هذه الكنوز لا يعني فقدان أشياء مادية قابلة للتعويض، بل يعني تآكل السردية الوطنية نفسها، وانقطاع الخيوط التي تربط المجتمع بتاريخه وذاكرته وهويته الثقافية، وتآكل الشواهد التي تحفظ للأجيال صلته بتاريخها ووعيها بذاتها. وحين تنتزع الشواهد، التي تحفظ للامم ذاكرتها، يصبح التاريخ أكثر عرضة للتشويه، وتصبح الهوية أكثر هشاشة أمام محاولات الطمس وإعادة التشكيل تحت وطأة الحرب والفوضى.

وحيث تنهب قطعة أثرية أو تحرق مكتبة، فإن ما يفقد لا يقتصر على قيمة مادية أو إرث تاريخي فحسب، بل تتصدع معه أجزاء من الذاكرة الوطنية نفسها. فكل مخطوطة تضع وكل أثر يهزّب، وكل وثيقة تمحى يعني انطفاء شاهد كان يروي حكاية هذا الوطن، ويمنح الأجيال صلته بتاريخها وهويتها. ومع تراكم هذه الخسائر يبدأ الوعي الجمعي في التآكل ببطء، ويصبح التاريخ أكثر عرضة للتشويه والطمس، حتى يتحول الغياب التدريجي للذاكرة إلى واقع مألوف، وكان ما فقد لم يكن يوماً جزءاً من روح البلاد.

إن استهداف الذاكرة الثقافية والتراثية لا يمكن اعتباره مجرد نتيجة عابرة للحرب، أو أثراً جانبياً للفوضى، لأن تدمير الرموز التاريخية والثقافية والبيئية يؤدي عملياً إلى تفكيك الهوية الوطنية وإضعاف الروابط الجامعة بين السودانيين. فالحروب لا تسقط الدول بالسلاح وحده، بل تضعفها أيضاً حين تنتزع منها ذاكرتها المشتركة، وتقطع الصلة بين المجتمع وتاريخه. لذلك، فإن إعادة بناء السودان لا يمكن أن تقتصر على إعمار المدن والبنى التحتية، بل يجب أن تشمل أيضاً ترميم الذاكرة الجماعية وحماية ما تبقى من الشواهد التي تحفظ للبلاد معناها التاريخي والإنساني.

وفي مواجهة هذا الخراب المتسارع تبرز الحاجة الملحة إلى إطلاق مبادرات وطنية واسعة للتوثيق الرقمي بوصفه خط الدفاع الأخير في معركة الحفاظ على الذاكرة السودانية. فالأرشيف الرقمي للوثائق والصور والمخطوطات والأعمال الفنية والنسجيات الصوتية والمرئية، لم تعد مجرد مشاريع ثقافية أو تقنية، بل أصبحت ضرورة وجودية لحماية ما تبقى من التاريخ الوطني من الضياع والتلاشي. صحيح أن الرقمنة لا تستطيع أن تستلغي تماماً القيمة الرمزية والمادية للأصول المفقودة، لكنها تمنع اختفائها الكامل وتمنح الذاكرة الوطنية فرصة للبقاء والجور عبر الزمن والحدود في مواجهة الدمار المادي ومحاولات الطمس والنسيان. فهي تحفظ للأجيال القادمة جزءاً من سرية البلاد، وتبقى الشواهد التاريخية حية حتى وإن غابت مادياً عن الأرض. غير أن كسب هذه المعركة يتطلب جهداً وطنياً منسقاً يقوم على شراكات واسعة بين المؤسسات الرسمية والمبادرات المجتمعية والجامعات والمراكز البحثية، إلى جانب دعم إقليمي ودولي يوفر الإمكانيات

لقد تجاوزت الحرب في السودان

استهداف الإنسان وحده لتضرب

علاقته بالمكان، وتفكك الصلة

الروحية والثقافية التي تربط

المجتمع بجذوره وتاريخه. إنها

حرب تمتد بصمت إلى عمق

الهوية الوطنية، وتسعى بوعي أو

بدونه إلى تجريف المعنى الإنساني

والحضاري الذي تشكل عبر تراكم

التاريخ والذاكرة والانتماء

التقنية والموارد اللازمة. فحماية الذاكرة ليست مهمة ثقافية هامشية، بل معركة ترتبط بحماية الهوية الوطنية نفسها وبقدرة السودان على استعادة توازنه التاريخي والإنساني بعد الحرب.

لقد أثبتت تجارب الشعوب عبر التاريخ أن الأمم التي تنجح في حماية فنونها وأدبها وتراثها الثقافي تكون أكثر قدرة على استعادة توازنها والنهوض من تحت ركام الحروب والكوارث. فالذاكرة الثقافية ليست مجرد سجل للماضي، بل أحد أهم مصادر القوة المعنوية التي تحفظ تماسك المجتمعات وتمنحها القدرة على إعادة تعريف ذاتها في لحظات الانكسار. وفي السودان حيث تتقاطع الثقافات وتتعدد الأصوات والروايات والهويات، يكتسب دور الفنانين والمثقفين والكتاب أهمية استثنائية. ليس بوصفهم ناقلين للذاكرة فحسب، بل باعتبارهم صناعاً لها وحراساً لمعناها الإنساني والوطني. فالكلمة والصورة والقصيدة والأغنية واللوحة، ليست أدوات تعبير جمالي فقط، بل وسائل مقاومة تحفظ للامة سرديتها في مواجهة الحرب والنسيان.

ومن هنا فإن حماية التراث الثقافي لا يمكن النظر إليها باعتبارها ترفاً فكرياً أو قضية هامشية، بل بوصفها ضرورة وطنية وسياسية ترتبط بحماية الهوية الجامعة للسودانيين. إنها معركة مفتوحة ضد محاولات طمس الذاكرة وتشويه التاريخ وإعادة صياغة وعي الشعوب بمنطق القوة والغلبة لا بمنطق الحقيقة والعدالة والحق في الانتماء إلى تاريخ محفوظ من التلاشي.

إن ما يحتاجه السودان اليوم لا يقتصر على وقف الحرب وإسكات صوت السلاح، بل يتطلب إطلاق مشروع وطني شامل لحماية الذاكرة الوطنية بوصفها إحدى أعمدة بقاء الدولة ومعنى وجودها التاريخي. فالمعركة الحقيقية لا تدور فقط حول الأرض والسلطة، بل حول الحفاظ على الرواية الوطنية من التمزق وصون الهوية السودانية من التآكل تحت وطأة الحرب والانقسام. ومن

هنا تبرز الحاجة إلى اصطاف السودانيين من سياسيين وقادة مجتمع وفنانين ومثقفين وأكاديميين وباحثين، في مبادرة وطنية جامعة تتحول فيها الكلمة والصورة والصوت والرواية والقصيدة واللوحة والأغنية إلى أدوات مقاومة تحفظ ما تبقى من الذاكرة الوطنية وتواجه محاولات الطمس والنسيان. فالثقافة في لحظات الانهيار تعد خط دفاع أخير عن روح البلاد ومعناها الإنساني. كما يتطلب الأمر إطلاق حملات منظمة لحصر المفقودات والمنهوبات داخل البلاد وخارجها، والعمل على استعادة وتأمين المواقع التراثية والمتاحف والمكتبات ودور الوثائق، إلى جانب توسيع مشاريع التوثيق الرقمي عبر شراكات وطنية وإقليمية ودولية تضمن حماية الإرث الثقافي السوداني من الضياع. وتمكن المبدعين والباحثين من أداء دورهم التاريخي في حفظ الذاكرة الجماعية للأمة.

فالأمم لا تهزم فقط حين تخسر معاركها، بل حين تفقد ذاكرتها وتضيع عاجزة عن التعرف على نفسها في مرآة التاريخ، والسودان وهو يواجه واحدة من أشد أزمتها في تاريخه الحديث، يقف اليوم أمام اختبار مصيري: فهل يستطيع أن يبقا ما تبقى من ذاكرته الوطنية ويحمي روايته التاريخية من التلاشي؟ أم يتركها ذنوب بصمت تحت ركام الحرب والفوضى؟

رؤية في بدائل الانتخابات لتشكيل المجلس التشريعي الانتقالي في السودان

ضرورات الشرعية السياسية وتعقيدات ما بعد الحرب

يتم توزيع مقاعد المجلس بصورة تعكس التنوع السياسي والاجتماعي والجغرافي في السودان، مع مراعاة تمثيل النساء والشباب والأقاليم المتأثرة بالحرب.

لجنة وطنية مستقلة للإشراف على التشكيل

وقد يكون من المناسب أن يتم تشكيل لجنة وطنية مستقلة تضم شخصيات قانونية وقومية مشهوداً لها بالشفافية والاستقلال، تتولى الإشراف على عملية الترشيح والاختيار وفق معايير معلنة وشفافة، بعيداً عن الهيمنة الحزبية أو الاعتبارات الجهوية الضيقة.

تمثيل شامل يمنع الاحتكار السياسي

كما ينبغي أن تُخصص نسب محددة للقوى السياسية، والحركات الموقعة على اتفاقات السلام، ومنظمات المجتمع المدني، والإدارات الأهلية، والمهنيين، بما يمنع احتكار المجلس من قبل أي طرف سياسي منفرد.

ميثاق انتقالي يحدد الصلاحيات والمدة

ومن الضروري كذلك أن يقرن تشكيل المجلس بميثاق سياسي انتقالي يحدد بوضوح صلاحياته ومدته الزمنية واليات اتخاذ القرار داخله، مع النص على انتهاء ولايته فور قيام انتخابات عامة حرة وتشكيل مؤسسات دستورية منتخبة.

آليات توافقية لاتخاذ القرارات المصرية

كما يمكن اعتماد نظام الأغلبية الموصوفة في القرارات المصرية، بما يضمن التوافق الوطني ويحول دون استخدام الأغلبية العددية لفرض توجهات أحادية في مرحلة تتطلب أعلى درجات التوازن السياسي.

الضمانات الإقليمية والدولية لدعم الانتقال

وفي ظل هشاشة الوضع الأمني والمؤسسي، فإن نجاح هذه الآلية يتطلب أيضاً دعماً فنياً ورقابياً من المؤسسات الإقليمية والدولية، بما يعزز الثقة في العملية الانتقالية، ويمنح المجلس قدراً من الشرعية السياسية داخلياً وخارجياً، إلى حين الوصول إلى مرحلة الاستقرار الدستوري الكامل.

خاتمة: المجلس التشريعي كجسر نحو الدولة والاستقرار
إن جوهر الأزمة السودانية اليوم لا يكمن فقط في غياب المؤسسات، بل في غياب التوافق على كيفية بنائها وإدارتها. ولذلك فإن بناء مجلس تشريعي انتقالي عبر توافق سياسي، يتمثل بنسب متوازن وصلاحيات محدودة، قد يكون الخيار الأكثر واقعية وعقلانية في هذه المرحلة الحساسة. فهو لا يمثل بديلاً دائماً للديمقراطية، وإنما جسراً ضرورياً للعبور من حالة الحرب والانقسام إلى حالة الاستقرار والدولة المدنية.

وفي النهاية، فإن نجاح أي صيغة انتقالية في السودان سيظل مرهوناً بقدرتها على تحقيق معادلة دقيقة بين الشرعية والاستقرار، وبين التمثيل السياسي ومنع الانقسام، وبين ضرورات السلام ومتطلبات التحول الديمقراطي. وهي معادلة صعبة، لكنها ليست مستحيلة إذا ما توفرت الإرادة الوطنية والرؤية الواقعية لإدارة ما بعد الحرب.

النموذج المختلط: الصيغة الأقرب للواقع السوداني

ويبدو أن النموذج الأنسب للحالة السودانية هو النموذج المختلط أو الهجين، الذي يجمع بين التعيين التوافقي والتمثيل النسبي المتوازن. مع منح المجلس صلاحيات انتقالية محدودة ومقيدة بمهام واضحة. فالتعيين التوافقي يسمح بإشراك القوى السياسية والحركات المسلحة والمجتمع المدني والأقاليم المختلفة، بما يحقق الحد الأدنى من الشمول السياسي، ويقلل احتمالات الإقصاء. وفي الوقت نفسه، فإن التمثيل النسبي يمنع احتكار السلطة من قبل طرف واحد، ويعكس التنوع الاجتماعي والسياسي الذي يتميز به السودان.

التمثيل النسبي: أم المحاصصة السياسية؟

غير أن نجاح هذا النموذج يظل مرهوناً بعدم تحوله إلى مجرد محاصصة سياسية جامدة تعيد إنتاج الأزمة بصورة جديدة. فالتعيين ضروري هنا بين «التمثيل النسبي» باعتباره وسيلة لتحقيق التوازن الوطني، وبين «المحاصصة» التي تقوم على تقاسم النفوذ والمغانم بين القوى السياسية. ولهذا ينبغي أن تستند عملية الاختيار إلى معايير شفافة وواضحة، تراعي الكفاءة والتمثيل الجغرافي والاجتماعي، مع استبعاد كل من تورطوا في انتهاكات جسيمة أو جرائم حرب.

حدود الصلاحيات في المرحلة الانتقالية

وفي السياق السوداني تحديداً، فإن أي مجلس تشريعي انتقالي يجب ألا يُنظر إليه باعتباره برلماناً دائماً أو بديلاً عن الإرادة الشعبية، بل بوصفه مؤسسة انتقالية مؤقتة هدفها الأساسي إدارة مرحلة ما بعد الحرب، ودعم عملية السلام، ومراقبة الأداء التنفيذي، وتهيئة البلاد لانتخابات حرة في المستقبل. ولذلك فإن من الحكمة أن تُحدد صلاحياته بصورة دقيقة، بحيث تقتصر على التشريعات الانتقالية الضرورية، والرقابة على الحكومة، والمساهمة في بناء الإطار الدستوري للانتقال، دون التوسع في صلاحيات سياسية قد تحوله إلى ساحة جديدة للصراع بين القوى المتنافسة.

الضمانات المطلوبة لإنجاح المرحلة الانتقالية

كما أن نجاح هذا المسار يتطلب وجود ضمانات داخلية وخارجية تعزز الثقة في العملية الانتقالية، بما في ذلك إشراك مراقبين إقليميين ودوليين، وتوفير دعم في قانوني لعملية التشكيل، إضافة إلى عقد مؤتمر وطني تشاوري واسع يضع الأسس العامة للمرحلة الانتقالية ويحدد خارطة الطريق نحو الانتخابات النهائية والدستور الدائم.

مقترحات عملية لألية تشكيل المجلس التشريعي الانتقالي

نموذج مختلط يوازن بين الاستقرار والشرعية ولكي لا يبقى الحديث عن المجلس التشريعي الانتقالي في إطار التصورات النظرية العامة، فإن الواقع السوداني يقتضي التفكير في آلية عملية وقابلة للتنفيذ، توازن بين ضرورات الاستقرار ومتطلبات الشرعية السياسية. ويمكن أن تقوم هذه الآلية على نموذج مختلط يجمع بين التعيين التوافقي والتمثيل النسبي، بحيث

مدخل: سؤال الشرعية في مرحلة ما بعد الحرب

في الدول الخارجة من الحروب، لا تكون الأسئلة الدستورية مجرد قضايا قانونية مجردة، بل تتحول إلى قضايا وجودية تتعلق ببقاء الدولة نفسها وإمكانية إعادة بناء الشرعية السياسية. والسودان اليوم يقف أمام هذا النوع من الأسئلة المعقدة، وفي مقدمتها: كيف يمكن تشكيل مجلس تشريعي انتقالي في ظل واقع أصني هش، وانقسام سياسي واسع، وتفكك مؤسساتي عميق، دون أن يتحول ذلك إلى مدخل لصراع جديد أو إعادة إنتاج الأزمة؟

أزمة المجلس التشريعي: أكثر من مجرد تأخير إجرائي

لقد أظهرت التجربة السودانية خلال السنوات الماضية أن قضية المجلس التشريعي لم تكن مجرد مسألة إجرائية مرتبطة بالتأخير في التشكيل، بل كانت انعكاساً لأزمة أعمق تتعلق بثلاث معضلات رئيسية: آلية الاختيار، ونموذج التشكيل، وحدود الصلاحيات.

وهي ذات المعضلات التي تواجه غالبية الدول الخارجة من النزاعات المسلحة، حيث يصبح الانتقال الديمقراطي محكوماً بتوازنات الواقع أكثر من خضوعه للنماذج النظرية التقليدية.

الانتخابات المبكرة: بين المثالي الديمقراطي ومخاطر الواقع

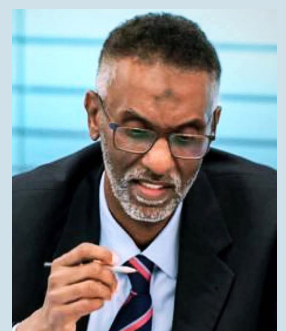
وفي هذا السياق، تبدو الدعوات لإجراء انتخابات عامة سريعة عقب الحرب، رغم جاذبيتها السياسية، أقرب إلى الطرح المثالي غير القابل للتطبيق في الحالة السودانية الراهنة. فالانتخابات، في جوهرها، ليست مجرد عملية تصويت، بل هي نتاج لبيئة مستقرة تتوافر فيها شروط الحد الأدنى من الأمن، وحرية التنظيم، وحياد المؤسسات، والثقة في قواعد العملية السياسية. وهي شروط ما تزال بعيدة عن التحقق بصورة كاملة في السودان.

دروس التجارب الدولية في الدول الخارجة من النزاعات

كما أن التجارب الدولية أثبتت أن الانتخابات المبكرة في البيئات المنقسمة قد تتحول إلى وسيلة لإعادة إنتاج الصراع بدلاً من إنهائه. ففي العراق بعد عام 2003، وفي ليبيا بعد 2011، أفضت الانتخابات التي جرت في ظل هشاشة الدولة والانقسام المسلح إلى تعميق الاستقطاب السياسي، وإضعاف فرص الاستقرار طويل المدى. وفي المقابل، نجحت تجارب أخرى، مثل تجربة جنوب إفريقيا، في بناء مؤسسات انتقالية قائمة على التوافق السياسي المحلي قبل الانتقال الكامل إلى الشرعية الانتخابية.

الشرعية التوافقية كبديل مرحلي

من هنا تبرز أهمية التفكير في آليات بديلة أو انتقالية لتشكيل المجلس التشريعي السوداني، تقوم على مفهوم «الشرعية التوافقية المؤقتة»، باعتبارها صيغة استثنائية تبررها ضرورات منع انهيار الدولة وإدارة الانتقال السياسي بصورة متوازنة.



د.محمد الواثق الجريفاوي

تفكيك آلة الفوضى والطريق إلى المواطنة المتساوية



وليد عبور

بينما كانت نيران الحرب تلتهم أحياء الخرطوم في الأسابيع الأولى لما بعد الخامس عشر من أبريل 2023م، كان هناك ثمة حريق آخر أكثر ضراوة وأشد فتكاً ليلتهم ما تبقى من فكرة «الدولة» في الوجدان الجمعي. إذ سرعان ما تحولت لغة الرصاص بين طرفي الحرب إلى «استنفاذ جهوي» كاسح استعدي أقيع ما في الذاكرة من ثارات وتحشيد قبلي، ليجد السودانيون أنفسهم أمام حقيقة مرة مفادها أن «الوطنية» التي تم الترويج لها منذ لحظة الاستقلال لم تكن سوى قشرة رقيقة أخفت تحتها بنية مشوهة صاغها المستعمر وورثتها فئة لم تر في السودان إلا جهازاً للسيطرة لا وطناً للتعايش.

هذه الفئة، التي دمجت لاحقاً بين إرث المركزية الكولونيالية وأيديولوجيا الإسلام السياسي، كُزمت مفهوماً هجيناً للدولة يجعل من الانتماء الديني شرطاً للمواطنة الكاملة، ومن التعدد الثقافي تهديداً وجودياً. وهو ما جعل من الحرب الحالية لحظة «كشف حساب» تفضح عجز هذه الطقبة السياسية عن إنتاج مشروع يتجاوز إرث النظام الكولونيالي وأيديولوجي معاً، القائم على تقسيم المجتمعات وفق تراتبيات عرقية ودينية تخدم بقاء المركز القبلي.

إن المشهد الذي نراه اليوم، حيث تُبنى التحالفات وتتشكل الكيانات المسلحة بناءً على «الانتماء الأولي البسيط»، يثبت أننا نعيش لحظة الانفجار لـ«المتخيل الهوياتي» الزائف الذي فرضته السلطة الأيديولوجية لعقود؛ هذا التوجه الذي لم يكتفِ بتشويه الوجدان عبر سياسات «التعريب القسري» التي كانت ذراعاً ثقافية لمشروع الأسلحة السياسية، مارس عملية استلاب تاريخي مزدوج: الأول كولونيالي جعل من «السودانوية» هوية مركزية وفق نمط محدد، والثاني إسلاموي جعل من «السودانوية» هوية دينية إقصائية تأتف من الاعتراف بالتعدد الثقافي والتنوع العرقي اللذين يشكلان جوهر الوجود السوداني، مما حول الدولة إلى «مختبر للادلة» بدلاً من أن تكون «مظلة للمواطنة».

وفي تجلٍ هو الأبعث لهذا العقل الإقصائي بوجهيه، نجد محاولات مستميتة من قادة عسكريين لبث خطابات تعمل على تجريف النسيج الاجتماعي، عبر وصم المجموعات التي تقاطلتهم بأنهم «غير سودانيين»؛ وهذه الإستراتيجية ليست وليدة الصدفة، هي إعادة إنتاج حريفية لنموذج «الوصم بالأجنبية» الذي مورس ضد الحركة الشعبية قبل الانفصال، حين جرى تصوير مقاتليها كـ«جانب ويوغنديين»، وهو ذات السلاح الذي استخدم ضد حركة العدل والمساواة عند دخولها الخرطوم في عام 2008 بوصفهم «تشايبين». وذات السلاح سُخذ بأبعاد أيديولوجية حين وُصم المعارضون بأنهم «عملاء للغرب»، أو «معاذون للإسلام»، في محاولة لإضفاء شرعية زائفة على إقصائهم.

إن هذا الإصرار على نزع «السودانوية» عن الخصم ليس مجرد بروباغندا حربية، هو فعل سياسي يستهدف تبرير الإبادة عبر تجريد المواطن من حقه الوجودي في الأرض والهوية والمعتقد، مما يعمق الشقاق الاجتماعي، ويجعل من «الأخر» عدواً وادفاً أو مرتدّاً يجب اجتنائه، بدلاً من كونه شريكاً مختلفاً في الرؤية السياسية

والدينية. لقد تجسدت هذه الأزمة المركبة عملياً في المأساة المستمرة للمؤسسة العسكرية التي لم تكن يوماً «جيشاً وطنياً» يحمي السيادة. صُنعت منذ لحظة ميلادها كـ«قوات دفاع السودان» على يد المستعمر؛ أداة سلطوية محضة، غابيتها الأولى والأخيرة ضبط الداخل، وقمع المكونات المهمشة وتأمين نهب الموارد، لا الدفاع عن الحدود. هذا التصميم الكولونيالي للجيش كآداة للسيطرة الداخلية وجد امتداده العضوي في النموذج الإسلاموي الذي لم يكتفِ بتوظيف هذه البنية؛ أعاد إنتاجها بشكل أكثر توحشاً عبر «التمكين»، محولاً إياها إلى إمبراطورية اقتصادية وأيديولوجية لا تستطيع البقاء إلا بوصفها دائمة من الفوضى، لأن استقرار السودان يعني تفكيكها. في هذا النموذج المتوارث، لا يكون السلاح لحماية الدولة، تكون الدولة غطاءً للشبكات السلاح. هكذا يصبح تأسيس الميليشيات العنصرية والقبلية هو الوجه الآخر لـ«الجيش النظامي»، وليس استثناءً أو انحرافاً عنه؛ ويمضيان معاً على ذات المبدأ: خلق فوضى دائمة تُبهر وجودهما، وتُبقي السودان مجرد ساحة لتصفية الحسابات وتقسام الغنائم لا وطناً للمواطنة.

لقد سقط قناع الوطنية الزائف الذي كانت ترتديه الفئات التي ورثت النظام الكولونيالي ثم هيمنت عليه لاحقاً بأيديولوجيا الإسلام السياسي، حين رأينا كيف تحولت المدن الكبرى إلى ساحات لتصفية هذه الحسابات، وحين أصبح «الرقم الوطني» لا يحمي حامله من القتل على الهوية، أو الاعتقال بناءً على السحنة أو المعتقد، نتيجة تلك الوصمة التاريخية المزروعة بـ«الوفاة» أو «الخارج عن الملة

الوطنية»، وهو ما يكشف العوار الأخلاقي والسياسي للنخب التي احتكرت السلطة منذ عام 1956 ومأرست ذات الأساليب الاستعمارية وأدوات الإقصاء الأيديولوجي في إدارة التنوع؛ هذه النخب التي اتفقت في «ذهنية المركزية القابضة» التي ترى في السودان مجرد «ضبعة» تُدار باليات الضبط القديمة القائمة على استرضاء الولاءات القبلية والعقائدية بدلاً من بناء المؤسسات، وتوزيع الامتيازات بناءً على العرق أو المذهب لا المواطنة، مما جعل من مفهوم «الهوية الكلية» نتاجاً مشوهاً لا يعبر عن التعدد الثقافي والديني الحقيقي للسودان بقدر ما يعبر عن مصالح الفئة المهيمنة التي تمنح «صكوك المواطنة» لمن يواليها عرقياً وعقدياً، وتزعمها عن بناهضها سياسياً.

إن المخرج الحقيقي من هذا النفق المظلم يتطلب اجترار طبيعة مزدوجة كاملة ومتزامنة: قطيعة مع إرث «الاستعمار الداخلي» بكافة تجلياته الإثنية، وقطيعة مع مشروع «الدولة الأيديولوجية» التي جعلت من الدين أداة للحكم والإقصاء، والتوجه فوراً نحو تأسيس نظام حكم مدني فيدرالي تنموي غير إثني وغير طائفي، يقطع الطريق أمام مشاريع «التعريب» و«الأسلمة» القسرية، كما يقطع الطريق أمام أي مشاريع تصادمية مضادة، بحيث تعاد هيكلة السلطة والثروة وفق معايير المواطنة المتساوية التي تجعل من الفرد هو وحدة التعامل القانوني الوحيدة، بصرف النظر عن إثنيتيه أو معتقدته.

أولاً: دسترة المواطنة وتجريم الوصم والتحشيد الجهوي والعقدي

صياغة ميثاق وطني دستوري يجزّم بشكل كافٍ أشكال التبعية الإثنية أو الدينية، أو محاولات تجريد السودانيين من هويتهم في العمل السياسي والعسكري، ويضع عقوبات قانونية رادعة تصل إلى الحرمان من

لقد تجسدت هذه الأزمة المركبة عملياً في المأساة المستمرة للمؤسسة العسكرية التي لم تكن يوماً «جيشاً وطنياً» يحمي السيادة. صُنعت منذ لحظة ميلادها كـ«قوات دفاع السودان» على يد المستعمر؛ أداة سلطوية محضة، غابيتها الأولى والأخيرة ضبط الداخل، وقمع المكونات المهمشة وتأمين نهب الموارد، لا الدفاع عن الحدود

الحقوق السياسية لكل كيان يستخدم الخطاب القبلي أو المذهبي أو الوصم بالأجنبية أو الكفر أداة للتحشيد. ويجب أن تُنشأ بموجب هذا الميثاق محكمة دستورية متخصصة تنظر حصراً في قضايا انتهاك المواطنة والتمييز، وتكون قراراتها نهائية وملزمة لكل مؤسسات الدولة، ليكون القانون هو الحارس الأول للسلم الاجتماعي.

ثانياً: الفيدرالية المالية التنموية

إقرار نظام فيدرالي مالي يمنح الأقاليم سلطة مباشرة على مواردها المحلية، لإنهاء حالة الارتهاق التاريخي لقرار المركز الذي غذى دوافع التمرد المسلح وجعل من القبيلة والطائفة أداة لانزاع الحقوق. في هذا النظام تخصص نسبة عادلة من عوائد الموارد الطبيعية لكل إقليم وقّاد عبر صناديق تنمية إقليمية تخضع لرقابة المجالس المحلية المنتخبة، مع الاحتفاظ بصندوق للتضامن الوطني يضمن ألا تتخلف الأقاليم الأقل موارداً عن الركب، مما يحول التنافس من صراع على الهوية إلى تنافس على الإعمار.

ثالثاً: التأسيس الهيكلي للمؤسسة العسكرية

البدء الفوري في تفكيك الروابط العضوية بين الجيش والسياسة، وبين الجيش والاقتصاد والأيدولوجيا، وتحويل ملف «التأسيس الأمني» من مفاوضات صورية لدمج القوات نحو رؤية جديدة، مما يضمن بناء جيش مهني غير عقائدي يحمي الدستور المدني ولا يتدخل في صنعته. وأي حل سياسي لا يمس جذور هذه الأزمة الهيكلية ليس سوى تأجيل مدروس لانفجار أكبر وأكثر دموية.

رابعاً: مفوضية الهوية والعدالة التاريخية

تأسيس مفوضية وطنية مستقلة تعمل على مراجعة المناهج التعليمية والسياسات الثقافية والإعلامية، لإزالة رواسب التمييز التي خلفها الإرث الكولونيالي والأيدولوجي معاً، وجعل التعدد الثقافي والديني مادة للاندماج الوطني لا سبباً للتوحش. هذه المفوضية توثق الانتهاكات التاريخية التي مارستها الدولة ضد مكوناتها المختلفة، لا من أجل الانتقام بل من أجل الاعتراف الذي هو أول خطوات المصالحة، وتصمم ميثاقاً وطنياً للهوية يعترف بأن السودانية هي مجموع هوياته المتعددة المتساوية في القيمة والكرامة.

إن الاستمرار في إنكار هذا الفصل التأسيسي المزدوج للدولة السودانية سيعني حتماً الانتقال من حالة «الدولة الهشة» إلى حالة «اللا دولة»، حيث تقرض واقعها هويات صغرى على جغرافيا متفتحة. إن أي حل سياسي لا يمس جذور هذه الأزمة الهيكلية، ولا ينهي نهائياً سياسات «فرز المواطنين» بالعرف أو بالدين والوصم بالأجنبية أو البرهققة ليوبي سوى تأجيل مدروس لانفجار أكبر وأكثر دموية. فالسودان اليوم لا يحتاج إلى «هدنة جنرالات»، يحتاج إلى «ثورة تأسيسية» تعيد تعريف الانتماء على أساس المساواة المدنية، وإلا فإننا لا نقوم سوى بترميم جدار يتداعى فوق رؤوس الجميع، والواقع يفرض إما دولة المواطنة المتساوية أو الشتات التاريخي الشامل.

الثورة السودانية وأزمة إعادة إنتاج السلطة

قراءة في البنية العميقة للانهايار، وحدود الإصلاح، وإمكانات التغيير التاريخي

لا تستطيع البقاء في حالة تعبئة مستمرة. ومع مرور الوقت تبدأ الضغوط الاقتصادية، والانقسامات، والتعب النفسي، وتفكك الروابط الجماعية في استنزاف الطاقة الثورية تدريجياً.

وقد وصف هيربرت ماركوز إحدى أخطر البات الأنظمة الحديثة بأنها قدرتها على امتصاص التناقضات بدل القضاء عليها. أي أنها لا تحتاج دائماً إلى سحق المعارضة بالكامل، وإنما يكفي أحياناً دفعها إلى الإرهاق والتشظى وفقدان المعنى. وفي السودان أصبح عامل الزمن نفسه جزءاً من الصراع. فكلما طال أمد الأزمة، تزايد الإنهاك الاجتماعي، وضعت القدرة على الحشد، وتراجعت الأولويات الكبرى لصالح النجاة اليومية، وتحولت النقاشات السياسية إلى نزاعات صغيرة داخل المجال الثوري نفسه.

غير أن المفارقة تكمن في أن هذه المرحلة، رغم قسوتها، قد تمثل أيضاً مرحلة إعادة فرز تاريخي. لأن الثورات الطويلة تسقط تدريجياً الأوهام السياسية، وتكشف حدود المشاريع الإصلاحية، وتجبر المجتمع على مواجهة أسئلته الأكثر جذرية.

ختاماً: الثورة عملية تفكيك طويلة للقيام

ربما يتمثل أكبر سوء فهم للثورات في الاعتقاد بأنها تنتشر عبر لحظة حاسمة ونهائية. فالثورات، في معناها العميق، ليست إسقاط سلطة فقط، وإنما عملية طويلة لتفكيك البنى التي تجعل تلك السلطة ممكنة أصلاً. وفي السودان ما يزال هذا التفكيك غير مكتمل. ولذلك يبدو المشهد مرتبكاً ومفتوحاً وملتبساً بالتناقضات. غير أن هذا الارتباك نفسه قد يكون دليلاً على عمق الأزمة، لا على غيابها. لأن المجتمعات لا تدخل هذا المستوى من الصراع إلا عندما تصبح البنية القديمة عاجزة عن الاستمرار بصيغتها السابقة، بينما لم تتشكل البنية الجديدة بعد.

ولهذا فإن الثورة السودانية، رغم تعثرها، ما تزال تعبيراً عن تحول تاريخي لم يحسم بعد؛ تحول يتجاوز الأشخاص والحكومات، ويمس معنى الدولة والسلطة والمواطنة نفسها، ويمكن الجزم بأنها ليست معركة حول من يحكم السودان فقط، وإنما معركة حول أي سودان يمكن أن يوجد أصلاً.

وفي المستوى متناهي الدقة تبدو أزمتنا اليوم أقرب إلى صراع بين زمتين تاريخيتين، أكثر من كونها مواجهة بين قوى سياسية متنافسة؛ زمن قديم يقوم على احتكار الدولة عبر البنية المغلقة «اجتماعياً، اقتصادياً، سياسياً، فكرياً. إلخ»، والولاءات المسلحة، وإدارة المجتمع بالخوف والتبعية، والإرهاب بالنصوص الدينية، وزمن جديد تحاول فيه الأجيال الصاعدة إعادة تعريف السياسة بوصفها عقداً وطنياً قائماً على المواطنة والعدالة والتوازن بين المركز والأطراف.

لهذا فإن تعثر الثورة لا يعني انتفاها، لأن المستويات الكبرى في التاريخ لا تتحرك بخط مستقيم، وإنما تمر بمراحل ارتداد واضطراب وإعادة تشكيل قبل أن تستقر على صورتها النهائية. يقف السودان اليوم داخل هذه المنطقة الرمادية الثقيلة، حيث تتصارع بقايا البنية القديمة مع ملامح وعي جديد. وفي مثل هذه اللحظات، تصبح المعركة الحقيقية معركة على المعنى: معنى الدولة، ومعنى الشرعية، ومعنى من يملك حق تمثيل الوطن. وأي مشروع سياسي يعجز عن بناء دولة تتسع لكل السودانيين، وتعيد توزيع الفرص والاعتراف بصورة عادلة، سيظل يدور داخل الحلقة نفسها مهما تبدلت الوجوه والتحالفات والمسميات والكيانات والشعارات.

عنيفاً عن نموذج كامل من الدولة، قائم على احتكار المركز للسلطة، وإدارة الأطراف عبر التبعية أو العنف، وربط الوطنية بصورة ثقافية محددة، وتحويل الدولة إلى أداة لإعادة إنتاج الامتيازات التاريخية. ومن هنا يمكن فهم سبب ازدياد تعقيد الصراع بعد سقوط رأس النظام، فما سقط فعلياً كان الشكل السياسي الظاهر، بينما ظلت البنية الأعمق تعمل داخل المؤسسات، والتحالفات الاقتصادية، والخطاب السياسي، وحتى داخل المخيال الاجتماعي نفسه.

كيف تتحول الثورة إلى أزمة داخلية؟

من أكثر الأخطاء شيوغاً تصور أن الخطر الأكبر على الثورات يأتي دائماً من الخارج. ففي تجارب عديدة، كان التهديد الحقيقي نابغاً من داخل الحقل الثوري نفسه. عندما تعجز القوى الثورية عن تجاوز الأوفق السياسي الذي صنعه النظام القديم، وقد أشار بيير بورديو إلى أن النظم الاجتماعية لا تستمر بالقوة وحدها، وإنما لأن الناس يعيدون إنتاج قواعدها داخل ممارساتهم اليومية دون وعي كامل بذلك، وهذا ما يجعل التغيير الجزري بالغ الصعوبة، لأن الفاعلين أنفسهم قد يتحركون داخل الحدود الذهنية والسياسية التي وروثها من النظام الذي يعارضونه.

في تجربتنا ظهرت هذه الأزمة بوضوح بعد الثورة، فقد بدا أن جزءاً من القوى المدنية تعامل مع الثورة باعتبارها فرصة لإعادة ترتيب مواقع السلطة داخل الدولة القديمة، لا باعتبارها لحظة لإعادة تأسيس الدولة نفسها، وهكذا تحول النقاش تدريجياً من أسئلة العدالة التاريخية، وإعادة هيكلة الدولة، والعلاقة بين المركز والهامش، وطبيعة المؤسسة العسكرية، إلى نقاشات إجرائية حول الشراكات، والانتقال، والمحاصصة، والوازانات السياسية. وهنا وقع التحول الأخطر: جرى اختزال الثورة من مشروع تاريخي لتغيير بنية السلطة، إلى أزمة إدارة يمكن احتواؤها عبر التوسيات، وبمعنى آخر، لم تعد القضية: كيف يتم تفكيك النظام التاريخي الذي أنتج الأزمة؟ وإنما كيف يمكن جعل هذا النظام أكثر قابلية للاستمرار بأقل قدر من العنف.

الإصلاح كآداة لإعادة إنتاج الهيمنة

ليست كل مشاريع الإصلاح تقدمية بالضرورة. ففي كثير من الأحيان يصبح الإصلاح نفسه وسيلة لحماية النظام من التغيير الجذري. وقد فهمت الأنظمة الحديثة هذه الحقيقة بذكاء، فهي لا ترفض التغيير دائماً، وإنما تسمح أحياناً بقدر محسوب منه، بشرط ألا يمس البنية العميقة للسلطة. وهنا يصبح «الانتقال» إعادة توزيع للأدوار داخل النظام نفسه، لا انتقالاً نحو نظام جديد.

لقد حدث ذلك في عدد كبير من تجارب ما بعد الاستعمار، حيث ورثت نخب وطنية جهاز الدولة الاستعماري دون تغيير منطلقه الأساسي. وقد وصف فرانز فانون هذه الظاهرة بدقة، حين تحدث عن «البرجوازية الوطنية» التي تستلم الدولة بعد الاستعمار، بينما تواصل أداء الوظيفة نفسها بأدوات مختلفة. وفي تجربتنا تبتت هذه الأزمة عندما أصبح مفهوم «المدنية» لدى بعض القوى منفصلاً عن أي مشروع لإعادة بناء الدولة. فتحوّلت المدنية إلى صيغة لإدارة السلطة، لا إلى رؤية لتفكيك علاقات الهيمنة التاريخية داخل المجتمع والدولة. ولهذا فإن الصراع الحقيقي لم يكن بين العسكر والمدنيين فقط، وإنما بين تصوريين مختلفين جذرياً: تصور يريد تحديث النظام القديم دون الاقتراب من أسسه، وآخر يرى أن الأزمة مرتبطة بجوهر الدولة نفسها، وبالتالي لا يمكن تجاوزها دون إعادة تأسيس شاملة.

الإرهاق الثوري: عندما يتحول الزمن إلى أداة مضادة للثورة القوة وحدها لا تهزم الثورات. في أحيان كثيرة يفعل الزمن ذلك، فالأنظمة ذات الخبرة الطويلة تدرج أن المجتمعات

تبداً بالإجابة على سؤال: لماذا

تفشّل الثورات في حسم الصراع رغم سقوط الأنظمة؟ فأحد أكثر الأسئلة إرباكاً في التاريخ السياسي الحديث يتمثل في: لماذا تبدو بعض الثورات، رغم قوتها الجماهيرية الهائلة، عاجزة عن إنتاج تحول نهائي ومستقر؟ ولماذا يسقط النظام، بينما تبقى البنية التي أنتجته حية وقادرة على استعادة نفسها؟ وكيف تتحول لحظة الانفجار الثوري، في كثير من التجارب، إلى مسار طويل من الفوضى والانقسام وإعادة التشكل، بدل الانتقال الواضح نحو نظام جديد.

هذه الأسئلة لا تخص السودان وحده، وإنما تكاد تمثل السمة الأكثر تكراراً في تاريخ الثورات الحديثة، فمنذ الثورة الفرنسية وحتى تجارب

ما بعد الاستعمار في أفريقيا، ظل إسقاط السلطة غير كافٍ لإنهاء النظام الاجتماعي والسياسي الذي منحها القدرة على الاستمرار. ولهذا فإن النظر إلى الثورة بوصفها «حدث إسقاط» فقط يمثل تبسيطاً يحجب طبيعتها الحقيقية باعتبارها صراعاً طويلاً حول إعادة تعريف المجتمع نفسه.

لقد فهم أنطونيو غرامشي هذه المسألة مبكراً، حين ميّز بين السيطرة بالقوة والسيطرة عبر الهيمنة. فالسلطة، في معناها العميق، لا تقوم على الجيش أو الأجهزة الأمنية وحدها، وإنما على قدرتها على إنتاج تصور للعالم يبدو طبيعياً وبيديها داخل المجتمع. وحين تنجح السلطة في ذلك، تصبح حتى القوى المعارضة أسيرة للمنطق الذي صنعه، فتتمرد على النظام، بينما تعيد إنتاج افتراضاته الأساسية دون انتباه كامل.

ومن هنا يمكن فهم المعضلة المركزية التي واجهت الثورة السودانية: فقد استطاعت الثورة أن تهز شرعية النظام الأيدولوجي السياسي، غير أنها اصطدمت ببنية أعمق من السلطة التنفيذية؛ بنية تمكينية منجذرة داخل الدولة، والاقتصاد، والوعي الاجتماعي، وحتى داخل بعض القوى التي رفعت شعارات التغيير نفسها، خاصة تلك الكيانات الشبابية والنسوية الحديثة. ولذلك فإن الأزمة لم تكن في بقاء «النظام القديم» فقط، وإنما في استمرار منطقة داخل المجال السياسي الجديد.

الثورة لا تواجه النظام فقط. وإنما تواجه شكل الدولة الذي أنتجه القراءة السطحية للأزمة السودانية تختزلها غالباً في صراع بين سلطة عسكرية وقوى مدنية، أو بين الثورة والثورة المضادة. غير أن هذا التوصيف، رغم وجاهته الجزئية، يظل عاجزاً عن تفسير عمق الأزمة واستمراريتها، فالدولة السودانية الحديثة لم تتشكل بوصفها دولة وطنية متوازنة، وإنما بوصفها مركزاً سياسياً احتكر تعريف الهوية والسلطة والثروة، ثم أعاد إنتاج هذا الاحتكار عبر مؤسسات الدولة نفسها. ولذلك فإن الأزمة السودانية ليست أزمة حكم فحسب، وإنما أزمة تأسيس تاريخي؛ أي أزمة في الطريقة التي بُنيت بها الدولة منذ البداية.

وهنا تظهر نقطة شديدة الأهمية: الثورات تصبح أكثر خطورة على الأنظمة القائمة عندما تنتقل من المطالبة بتغيير الحكومات إلى مساهلة الشرعية التاريخية للمدنية نفسها، أي عندما تتحول من سؤال: من يحكم؟ إلى سؤال: كيف تأسس الحكم أصلاً؟

في هذه اللحظة تحديداً يتحول الصراع من نزاع سياسي إلى أزمة وجود بالنسبة للنظام القديم، لأن الثورة تصبح تهديداً لخطق توزيع السلطة ذاته، لا لمن يشغل مواقعها فقط، ولهذا جاد رد الفعل تجاه الثورة السودانية بوصفه دفاعاً



صفاء الزين



من شريك دولي إلى ملف إنساني:

كيف أضاع الانقلاب مكاسب ثورة ديسمبر؟

تحولت الحكومة السودانية من شريك رئيسي كان يُستقبل قبل سنوات قليلة في العواصم الكبرى باعتباره ممثلاً لتجربة انتقال ديمقراطي واعدة، إلى طرف عاجز يُناقش العالم أزمته في غيابه، دون قدرة حقيقية على التأثير في القرارات أو صياغة المبادرات المتعلقة بمستقبل السودان.

وفي موازاة هذا التراجع، جاءت التحركات الخارجية المحدودة لرئيس الوزراء كامل إدريس لتعكس عمق العزلة التي تعيشها السلطة القائمة. فقد بدت مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن (MSC-2025) في فبراير 2026 باهتة وهامشية، دون لقاءات مؤثرة أو حضور سياسي يوازي مكانة السودان التاريخية، أو حجم أزمته الراهنة. كما اقتصر نشاطه الخارجي على جولات شرفية محدودة في الفاتيكان وجامعة أكسفورد، دون أن يتكلم أي من كبار المسؤولين في الدولتين المضيفتين أو

المؤسسات المرتبطة بهما بعد لقاء رسمي ذي وزن سياسي معه، الأمر الذي عكس بوضوح حجم الغفور والتجاهل الدولي تجاه السلطة القائمة في السودان. وهكذا انتقل السودان خلال سنوات قليلة من دولة كانت تتنافس العواصم العالمية على استقبال قياداتها المدنية ودعم تجربتها الانتقالية، إلى دولة تُطرح قضيتها في المحافل الدولية باعتباره واحدة من أخطر الأزمات الإنسانية والأمنية في العالم، بينما يقف ممثلوها على هامش المشهد الدولي بلا تأثير يُذكر.

العزلة الدولية في ظل إعادة تشكيل الشراكات العالمية

لم يقتصر الأمر على المؤتمرات التي عقدت بشأن السودان وغاب أو غيب عنها، بل امتد إلى كثير من الفعاليات الدولية والإقليمية. فبينما كان السودان غارقاً في الحرب والعزلة، كانت أفريقيا والدول العربية وأوروبا تعيدان رسم خرائط الشراكات والتحالفات عبر قمم كبرى تعكس تحولات النظام الدولي. فجاءت القمة الأوروبية الأفريقية في لواندا (نوفمبر 2025) في ظل تصاعد التنافس الجيوسياسي على أفريقيا بعد الحرب الأوكرانية، وتزايد أهميتها في ملفات الطاقة والمعادن والهجرة. سعت أوروبا من خلالها إلى الانتقال من نموذج المساعدات إلى شراكات اقتصادية واستراتيجية أكثر توازناً، في مواجهة التمدد الصيني والروسي.

وفي السياق نفسه، انعقدت القمة التشاورية الأوروبية العربية في قبرص (2026)، في ظل تزايد أهمية شرق المتوسط كمرکز للطاقة والتجارة والأمن البحري، ومع تصاعد أزمات متشابكة في غزة والسودان وليبيا وسوريا والهجرة غير النظامية. ركزت القمة على تعزيز التعاون في الطاقة والغاز والربط الكهربائي والأمن الإقليمي، وما أحوج السودان لمثل هذه الأنشطة الاقتصادية.

أما القمة الأفريقية الفرنسية في نيروبي (2026)، فتمثلت محاولة فرنسية لإعادة التوضيح داخل أفريقيا بعد تراجع نفوذها في الساحل وغرب أفريقيا، مع اختيار كينيا (الناطقة بالإنجليزية) بدل الفضاء الفرنكفوني التقليدي، مما يشير إلى صعود شرق أفريقيا كمرکز دبلوماسي مؤثر. ركزت القمة على الشراكات الاقتصادية في الابتكار والتحول الرقمي والطاقة الخضراء، بدل المقاربة العسكرية التقليدية. وبينما كانت هذه القمم تعكس إعادة تشكيل موازين النفوذ، كان السودان، الذي كان قبل سنوات قليلة محوراً للاهتمام الدولي، غائباً بصورة مؤلمة عن هذه التحولات، لا يشارك في صياغة الأجندة الجديدة، ولا يجد موطناً قدم داخل الترتيبات السياسية والاقتصادية التي تُبنى من حوله.

الخلاصة:

من شريك دولي إلى ملف إنساني - الطريق إلى العودة

خلاصة القول إن المسار المركب الذي اجتازته السودان خلال أقل من عقد من الزمن - من عزلة إلى انفتاح واعد، ثم العودة مرة أخرى إلى عزلة أشد - لم يكن محض صدفة أو نتيجة حتمية لظروف خارجة عن الإرادة، بل هو انعكاس مباشر لصراع حاد بين مشروعين متناقضين: مشروع مدني ديمقراطي يسعى لدماج السودان في منظومة القيم والمؤسسات الدولية، ومشروع إسلاموي-عسكري هُش لا يملك رؤية للدولة ولا أدوات للتعامل مع تعقيدات العالم المعاصر، ويكتفي بالبقاء على هامش التاريخ والجغرافيا السياسية. وبينما كانت هذه القمم تعكس إعادة تشكيل موازين النفوذ، كان السودان، الذي كان قبل سنوات قليلة محوراً للاهتمام الدولي، غائباً بصورة مؤلمة.

إن ما يعيشه السودان اليوم من عزلتين متداخلتين - عزلته عن محيطه الإقليمي، وعزلته عن التحولات الكبرى التي يعيد بها العالم رسم خارطته - ليس قدراً محتوماً، بل هو نتيجة لسياسات مغامرة وخيارات قاتلة قادت البلاد إلى الهاوية. فالانقلاب ثم الحرب لم يدفرا المدن والبنية التحتية فقط، بل دفرا صورة السودان الذهنية في عقول صانعي القرار الدوليين، وأعادوا إنتاجه كـ«دولة فاشلة» تدار أزماتها لا كـ«دولة شريكة» تُبنى معها الشراكات.

وإذا كانت الثورة قد فتحت نافذة أمل بإعادة الاعتبار للسودان، فإن استمرار العزلة الحالية يعني إغلاق تلك النافذة إلى أجل غير مسمى، وخسارة فرصة تاريخية ربما لا تتكرر. ولن يكسر السودان طوقه الدبلوماسي إلا باستعادة مسار انتقال مدني حقيقي، يوقف الحرب، ويعيد بناء الثقة مع العالم من الداخل أولاً، لأن أي انفتاح خارجي يظل مستحيلًا ما دامت البلاد أسيرة الانقسام والصراع.



المؤتمر الصحفي المشترك للرئيس الألماني والدكتور عبدالله حمدوك في الخرطوم في فبراير 2020



كاتب المقال وهو ينور ديفيد مالباش رئيس البنك الدولي حول استخدامات تكنولوجيا المعلومات في برنامج دعم الاسرة الممول من البنك- الخرطوم بحري 2021

والحماية لإنجاح الانتقال المدني ومنع عودة البلاد إلى دائرة الانقلابات والفوضى.

وبرغم انعقاد افتراضياً بسبب جائحة كورونا إلا أنه شهد مشاركة واسعة من الدول والمؤسسات الأممية والمالية الكبرى، بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب عدد كبير من الدول الأوروبية والعربية والأفريقية. كما أن مشاركة السودان التي قادها افتراضياً رئيس الوزراء الدكتور عبد الله حمدوك وأدار أنشطتها وزير المالية آنذاك البروفيسور إبراهيم البدوي، وزير المالية، قد وجدت اهتماماً سياسياً ودبلوماسياً واسعاً، وتناولتها كبرى المؤسسات الإعلامية والمراكز البحثية، وقدم السودان نفسه كشريك يسعى إلى إعادة بناء الدولة وتحقيق السلام وإصلاح الاقتصاد والانفتاح على العالم بعد سنوات من القطيعة.

وفي باريس 2021، استضاف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مؤتمراً دولياً رفيع الحضور حول السودان الذي بدأ يستعيد موقعه الطبيعي كفاعل اقتصادي واعد. شهد المؤتمر مشاركة واسعة من رؤساء الدول والمؤسسات المالية الدولية، وحظي رئيس الوزراء الانتقالي وفوده بمن فيهم قائد الانقلاب لاحقاً باستقبال رفيع المستوى، وعقد لقاءات مباشرة مع قادة العالم وكبار المستثمرين. وأسفر المؤتمر عن دعم قوي لمسار الانتقال الديمقراطي، وتسريع خطوات إعفاء الديون، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

لكن المشهد انقلب رأساً على عقب بعد انقلاب 2021، ثم اندلاع حرب أبريل 2023، فلم تعد المؤتمرات الدولية تُعقد لدعم الانتقال الديمقراطي، أو إعادة دمج السودان في الاقتصاد العالمي، بل أصبحت مخصصة لإدارة الكارثة الإنسانية واحتواء تداعيات الحرب ومنع انهيار الدولة بالكامل. ففي مؤتمرات باريس 2024، ولندن 2025، وبرلين 2026، التي خصصت لمناقشة الأزمة السودانية وحشد الدعم الإنساني والسياسي، بدت سلطات الأمر الواقع في السودان غائبة أو مُغَيَّبة عن القضايا التي تتعلق مباشرة بمصيره، بينما تولت القوى الدولية والإقليمية والمنظمات الأممية إدارة النقاش حول مستقبل البلاد ووقف الحرب والإغاثة وحماية المدنيين. وهكذا

مقدمة

بعد ثلاثة عقود من العزلة الدولية التي فرضتها حقبة حكومة الإنقاذ السابقة (1989 - 2019)، عاد السودان، عقب ثورة ديسمبر المجيدة، إلى وضعه الطبيعي كدولة ذات إرث حضاري يمتد لآلاف السنين، وكأحد البلدان الفاعلة في العالمين العربي والأفريقي. فقد تمثلت الثورة ميلاداً وبعثت استعادة السودان لوجهه المدني والتاريخي، وفتحت الباب أمام انفتاح دولي غير مسبوق أعاد دمج البلاد تدريجياً في المجتمعين الإقليمي والدولي.

خلال الفترة الانتقالية المدنية، استطاع السودان أن يستعيد علاقاته السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع العالم، وعاد إلى

المنظومة المالية الدولية بعد سنوات طويلة من العقوبات والعزلة. بلغ هذا الانفتاح ذروته بزيارة رئيس البنك الدولي للخرطوم في 2021 وإطلاقه خطاباً المعنون «التنمية في عصر التحولات والاضطرابات Development in a Time of Upheaval» من داخل قاعة الصداقة قبيل الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين، كما بدأت إجراءات إعفاء ديون السودان وانضمامه إلى مبادرة (الهيكل) للدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC)، في مؤشر واضح على عودة الثقة الدولية. تحولت الخرطوم آنذاك إلى واحة دبلوماسية نشطة، وحرص رؤساء الدول وكبار المسؤولين على زيارتها، بينما كانت العواصم العالمية تفتح ذراعيها بحفاوة لاستقبال رئيس وزراء الفترة الانتقالية، بصفته رمزاً لتحول ديمقراطي ملهم في أفريقيا والعالم العربي.

لكن لم تجر الرياح كما يشتهي الشعب السوداني. فقد تعرض هذا المسار لانكسار عقب انقلاب الجيش والدعم السريع في أكتوبر 2021. فعاد السودان إلى دائرة العزلة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية. فقد تسبب الانقلاب في تجميد الدعم الدولي، وتعليق مسارات إعفاء الديون، ووقف العديد من برامج التعاون الاقتصادي، وأعاد إحياء الشكوك الدولية حول مستقبل أي انتقال ديمقراطي. ثم جاءت الحرب المدمرة في أبريل 2023 بين شريكي الانقلاب لتعمق الانهيار، وتدفع السودان إلى واحدة من أسوأ أزماته في تاريخه الحديث، محولة إياه مرة أخرى من دولة كانت تستعيد مكانتها إلى دولة معزولة ومحاصرة سياسياً ودبلوماسياً، وغائبة عن التحولات الكبرى التي يشهدها الإقليم والعالم.

في ظل هذه العزلة المتصاعدة، بدت التحركات الخارجية المحدودة للسلطة القائمة عاجزة عن استعادة مكانة السودان أو كسر الطوق الدبلوماسي المفروض عليه. فجاءت جولات رئيس الوزراء كامل إدريس، سواء مشاركته في مؤتمر ميونخ للأمن (MSC-2026) في فبراير 2026، أو زيارته للفاتيكان (مايو 2026)، أو ظهوره في ندوة بجامعة أكسفورد (مايو 2026)، دون مستوى الزخم السياسي والإعلامي الذي يليق برئيس وزراء دولة بحجم السودان.

لم تشهد تلك الزيارات لقاءات مؤثرة مع قادة الدول، أو تحقق اختراقات دبلوماسية حقيقية، كما غابت عنها التغطية الإعلامية والاهتمام الدولي الذي كان يرافق تحركات القيادة المدنية عقب ثورة ديسمبر. وليس هذا فحسب، بل إن السودان غاب أو أبعد عن مؤتمرات دولية وإقليمية ناقشت الشأن السوداني نفسه في باريس ولندن وبرلين، بينما تواصل استبعاده وتهيمشه في قمم دولية كبرى في أفريقيا وأوروبا، عقدت لرسم وبناء شراكات في الإقليم والعالم. وهكذا، انتقل السودان في سنوات قليلة من دولة يحج إليها قادة العالم وتشارك في صناعة الأجندة الإقليمية والدولية، إلى دولة تُناقش أزماتها في غيابه، ويُنظر إليها كملف إنساني وأمني أكثر من كونها شريكاً سياسياً ودبلوماسياً فاعلاً.

غياب السودان عن قضايا المصيرية

يتجلى التراجع الدبلوماسي السوداني بوضوح عند مقارنة مؤتمري برلين (2020) وباريس (2021) بمؤتمرات باريس (2024) ولندن (2025) وبرلين (2026). جاء مؤتمر برلين 2020 لدعم السودان خلال الفترة الانتقالية كواحد من أهم المحطات الدبلوماسية والسياسية في تاريخ السودان الحديث، حيث مثل منصة دولية لحشد الدعم الاقتصادي والسياسي للحكومة المدنية عقب ثورة ديسمبر. انعقد المؤتمر والسودان يخطو بثبات نحو استعادة ثقة المجتمع الدولي بعد عقود طويلة من العزلة والعقوبات والانهيار الاقتصادي خلال حكم الإسلاميين. وتعاملت دول العالم والمؤسسات الدولية مع السودان آنذاك باعتباره نموذجاً واعداً للتحول الديمقراطي في أفريقيا والعالم العربي، وتجربة تستحق الدعم



لواء شرطة (م)

د. عصام الدين عباس أحمد
مستشار تكنولوجيا المعلومات
ونظم تحليل البيانات



قمة أفريقيا للامام في نيروبي في مايو 2026 بغياب حكومة بورتسودان



مؤتمر لندن بشأن السودان في أبريل 2025 بغياب أي تمثيل لحكومة بورتسودان

الكلمة ما بتموت: حرية الرأي والتعبير (2)

من يراقب ومن يُشرف؟



د. العبيد أحمد العبيد

في المقال السابق على صفحات (ديسمبر) بتاريخ 7 مايو 2026، تناولنا الإطار القانوني العام لحرية الرأي والتعبير، والفجوة الواسعة بين النصوص الدستورية والواقع السوداني. غير أن السؤال الأكثر أهمية ربما لا يتعلق فقط بحدود الحرية، وإنما بمن يملك سلطة الإشراف عليها وتنظيمها. فمن الذي يحدد متى تصبح الكلمة «خطراً»؟ ومن الذي يقرر ما إذا كان الرأي يدخل ضمن النقد المشروع، أم يُصنّف باعتباره تهديداً للامن أو النظام العام، والأهم من ذلك: كيف يمكن بناء مؤسسات تحمي حرية التعبير بدلاً من تحويلها إلى امتياز تمنحه السلطة وتسترده متى شاءت؟

هذا السؤال ليس نظرياً في السودان. فخلال الحرب الحالية، دفع الصحفيون والناشطون والمواطنون العاديون ثمناً باهظاً لجرم ممارستهم حقهم في التعبير. وثقت تقارير الأمم المتحدة استمرار الاعتقالات التعسفية والتهديدات والانتهاكات ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان من قبل طرفي الحرب. كما استمرت عمليات إغلاق المؤسسات الإعلامية وتعليق عمل القنوات والصحف بحجج فضفاضة تتعلق «بالامن» أو «المهنية». وفي مقابل هذا الواقع القائم، يواصل الصحفيون السودانيون إيهام العالم بقدرتهم على الصمود والعمل تحت النار. وقد حازت نقابة الصحفيين السودانيين مؤخراً جائزة اليونسكو/غيرمو كانو العالمية لحرية الصحافة تقديراً لدورها في توثيق الانتهاكات والدفاع عن حرية الإعلام خلال الحرب. وهذه الحقيقة وحدها تكفي لإثبات أن المجتمع السوداني لا تنقصه الكفاءات أو المهنية، بل تنقصه فقط البيئة القانونية والمؤسسية التي تسمح لحرية التعبير بأن تزدهر بصورة طبيعية. سأحاول في هذا المقال والمقال الذي يليه الإجابة على هذه السؤال الكبير المتعلق بحرية التعبير والرأي من يراقبها ومن يُشرف عليها.

أولاً: إلغاء الرقابة القبلية

أخطر أشكال السيطرة على حرية التعبير هي الرقابة التي تُمارَس قبل نشر الرأي أو المعلومة. فالرقابة القبلية تعني عملياً أن السلطة التنفيذية أو الأجهزة الأمنية تمتلك حق تقرير ما يجوز للمواطن أن يعرفه قبل أن يُطالع عليه أصلاً. وهي بذلك لا تحاسب على إساءة استخدام الحرية، وإنما تمنع الحرية ذاتها من الوجود. التجربة السودانية مليئة بهذا النوع من الرقابة. فقد عرفت البلاد عبر عقود طويلة مصادر الصحافة قبل الطباعة، ومنع المقالات، وتعليق صدور الصحف، وفرض التعليمات الأمنية على غرف التحرير. وحتى في الفترات الانتقالية القصيرة ظل هاجس «الخطوط الحمراء» حاضراً بقوة.

ولفهم أهمية الاستقلال الحقيقي للإعلام، لا بد من التذكير بالتاريخ الطويل والمظلم لتدخل الأجهزة الأمنية في العمل الصحفي. فمُنذ عقود، لم يكن جهاز الأمن مجرد مؤسسة تجمع المعلومات أو تحارب التهديدات الأمنية، بل تحول عملياً إلى سلطة فوق القانون تتحكم في الصحف وغرف الأخبار، وأحياناً حتى في تفاصيل التعاون اليومية.

في عهد الرئيس عمر البشير، أصبح جهاز الأمن والمخابرات اللابحسب الأساسي في المجال الإعلامي. كانت الصحف تُستدعى ليلياً إلى مكاتب الأمن لتسليم نسخها قبل الطباعة، وكانت المقالات تُحذف أو تُمنع بقرارات هاتفية، كما كانت الصحف تُصادر بعد الطباعة لإلحاق خسائر مالية مباشرة بها. ولم يكن الهدف فقط إسكات الأصوات المعارضة، بل خلق بيئة كاملة من الخوف والرقابة الذاتية، بحيث يصبح الصحفي نفسه رقيقاً على قلمه خوفاً من الاعتقال أو الفصل أو الإخفاء القسري.

وفي الحرب الحالية عادت هذه الممارسات بصورة أكثر قسوة، حيث أصبحت السيطرة على المعلومات من جانب الأطراف المتحاربة جزءاً من المعركة العسكرية نفسها. وتم توقيف صحفيين بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، كما تعرضت وسائل إعلام للإغلاق أو المنع. ولهذا فإن أي حديث عن حرية التعبير في السودان دون تفكيك الإرث الأمني سيكون حديثاً ناقصاً. فلا يمكن بناء صحافة حرة بينما تستمر الأجهزة الأمنية في النظر إلى الإعلام باعتباره «تهديداً أمنياً» بدلاً من كونه ركناً من أركان الحياة الديمقراطية.

ولهذا يجب أن يكون المبدأ الأساسي في أي نظام ديمقراطي سوداني مستقبلي هو الحظر الكامل للرقابة القبلية. فلا يجوز لأي جهاز تنفيذي أو أمني أن يمتلك سلطة منع النشر مسبقاً، وإذا وقع تجاوز للقانون، فإن المعالجة يجب أن تتم بعد النشر وعبر القضاء المستقل فقط.

هذا ليس ترغفاً قانونياً، بل هو الضمانة الأساسية لعدم تحويل ممارسة حرية التعبير إلى مجرد إذن إداري تمنحه الدولة للمواطنين. ومن القضايا الجوهرية المرتبطة بذلك مسألة إلغاء تجريم التعبير نفسه. فالتجربة السودانية استخدمت بصورة متكررة مفاهيم مثل «الجرائم الصحفية» أو «جرائم النشر» لتحويل الرأي إلى قضية جنائية. وفي عهد البشير، استُخدمت نصوص القانون الجنائي وقوانين الأمن الوطني لحماكة الصحفيين وتهديدهم بالسجن بدلاً من الاكتفاء بالمساءلة المدنية في حالات الضرر الحقيقي.

والمشكلة أن هذا الإرث ما يزال مستمراً إلى اليوم، حيث يُعامل النقد السياسي أو النشر أحياناً باعتباره جريمة أمنية. بينما الأصل في المجتمعات الديمقراطية أن التعبير السلمي، مهما كان قاسياً أو مزعجاً، لا ينبغي أن يؤدي إلى السجن.

ولهذا يجب أن يكون من المبادئ الأساسية في السودان بعد الحرب:

- حظر سجن الصحفيين بسبب النشر.
- إلغاء النصوص الفضفاضة المتعلقة بجرائم النشر.
- قصر المعالجة القانونية على التعويض المدني في حالات التشهير المثبت قضائياً.

● منع استخدام قوانين الأمن القومي لقمع التعبير السلمي. فالدولة التي تسجن الناس بسبب آرائهم لا تحمي المجتمع، وإنما تخلق خوفاً دائماً يمنع أي نقاش صحي حول أخطاء السلطة أو المجتمع.

ثانياً: الرقابة المستقلة بدلاً من الرقابة الحكومية

إن غياب الرقابة القبلية لا يعني غياب التنظيم. فكل المجتمعات الديمقراطية تنظم قطاع الإعلام والاتصالات، لكن الفارق الجوهري يكمن في الجهة التي تقوم بهذا التنظيم. في السودان، ظل الإعلام خاضعاً تاريخياً لوزارات الإعلام والأجهزة التنفيذية، وهو ما جعل الإعلام الرسمي (أي الملوك بواسطة الدولة) أداة للحكومة أكثر من كونه خدمة عامة للمواطنين. ولذلك فإن أي إصلاح حقيقي يجب أن يبدأ بإلغاء الوزارة المختصة بالصحافة والإعلام بالشكل التقليدي المعروف، واستبدالها بهيئة



مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية.

لماذا نحتاج إلى هيئة مستقلة؟

لأن الإعلام في المجتمعات المتعددة ليس مجرد تجارة أو أداة دعائية، وإنما مرفق عام مرتبط بالتنوع الثقافي والسياسي والأثني والديني. في السودان، عانت مجموعات كاملة من التهميش الإعلامي لعقود طويلة. فالإعلام الرسمي ظل منتمكراً في الخرطوم، ناطقاً بلغة وثقافة محددين، بينما تم تغييب أصوات مناطق واسعة مثل دارفور وجبال النوبة والشرق والنيل الأزرق وغيرها. بل إن بعض المجموعات لم تكن ترى نفسها ممثلة في الخطاب الإعلامي الوطني إلا في سياقات الحرب أو الكوارث.

ولهذا فإن الهيئة المستقلة المقترحة يجب ألا تكون مجرد جهاز تنظيمي تقني، وإنما مؤسسة دستورية هدفها حماية التعددية وضمان العدالة الإعلامية.

ومن أهم مهامها:

- ضمان التوزيع العادل لتراخيص البث والإعلام.
- حماية استقلال الإعلام الحكومي وتحويله إلى إعلام خدمة عامة.
- ضمان وصول الأقليات والمجموعات المهمشة إلى المنابر الإعلامية.

- مراقبة تمويل الإعلام الرسمي لمنع استخدام المال العام لخدمة حزب أو أيديولوجيا معينة.
- وضع معايير شفافة للملكية الإعلامية لمنع الاحتكار.

- حماية حرية الوصول إلى المعلومات. ومن الجوانب التي تحتاج أيضاً إلى نقاش أكثر وضوحاً مسألة «المال القدر» وتمويل الإعلام. فالإعلام لا يُقَمَّع فقط عبر الاعتقالات والرقابة، وإنما يمكن السيطرة عليه عبر التمويل غير الشفاف. وخلال العقود الماضية، ظهرت في السودان مؤسسات إعلامية مرتبطة برجال أعمال أو شبكات مالية مرتبطة بالسلطة السياسية أو الأمنية، بحيث تحول بعض الإعلام إلى أداة لتصفية الحسابات، أو تبييض الفساد أو نشر خطاب الكراهية.

ومع الحرب الحالية ازدادت خطورة هذه الظاهرة، حيث دخلت الأموال المرتبطة بالأطراف المسلحة والشبكات الإقليمية في تمويل المنصات الإعلامية والحملات الرقمية، بما أدى إلى انتشار خطاب التحريض والمعلومات المضللة بصورة غير مسبوقة. وفي غياب الشفافية، يصبح من الصعب على المواطن أن يعرف من يمول المنصة الإعلامية، ومن يحدد أجندتها الحقيقية.

ولهذا يجب أن تشمل صلاحيات الهيئة المستقلة للإعلام والاتصالات وضع قواعد صارمة للشفافية المالية، بما في ذلك:

- إلزام المؤسسات الإعلامية بالإفصاح عن مصادر تمويلها.

● منع الاحتكار الإعلامي وتمركز الملكية في يد مجموعات مرتبطة بالسلطة أو السلاح.

- حظر التمويل السري أو السياسي غير المعلن.
- إخضاع الإعلام الحكومي لرقابة مالية مستقلة.
- مراقبة استخدام الإعلانات الحكومية حتى لا تتحول إلى وسيلة لمعاينة الإعلام المستقل أو مكافأة الإعلام الموالي.

فحرية التعبير لا يمكن أن تزدهر في بيئة يتحكم فيها المال السياسي أو الأمني في تدفق المعلومات.

كيف يمكن بناء هذه المؤسسة؟

التجارب المقارنة تقدم نماذج مهمة يمكن الاستفادة منها. في جنوب أفريقيا، تلعب الهيئة المستقلة للاتصالات (ICASA) دوراً محورياً في تنظيم الإعلام والبث بعيداً عن الحكومة، مع تمثيل واسع للمجتمع المدني والخبراء.

وفي كندا، يقوم نظام البث العام على هيئة مستقلة نسبياً، تلتزم بتقديم خدمات إعلامية بلغات وثقافات متعددة، مع اهتمام خاص بالمجتمعات الأصلية والأقليات الثقافية. أما في بعض الدول الأفريقية الخارجة من النزاعات، فقد أصبح تمثيل الأقاليم والتنوع الإثني داخل المؤسسات الإعلامية جزءاً من عملية بناء السلام نفسها.

وفي السودان، لا يمكن إنشاء هيئة مستقلة حقيقية إذا كانت خاضعة لتعيينات السلطة التنفيذية وحدها. لذلك ينبغي أن تقوم على المعايير الآتية:

1. الاستقلال المالي والإداري الكامل.
2. اختيار الأعضاء عبر آلية شفافة يشارك فيها القضاء والجامعات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني.
3. تمثيل النساء والأقاليم والمجموعات الثقافية المختلفة.
4. تمثيل واضح ومباشر للصحفيين المهنيين عبر نقابتهم الشرعية، إلى جانب منظمات المجتمع المدني الأخرى.
5. مشاركة ممثلين لمنظمات حقوق الإنسان والنساء والشباب والمجموعات المهمشة.
6. منع الجمع بين عضوية الهيئة والانتماء الحزبي التنفيذي.
7. خضوع قراراتها لطعن قضائي.
8. نشر تقارير دورية علنية عن التمويل والقرارات والمعايير التنظيمية.

فالصحفيون ليسوا مجرد موظفين في قطاع اقتصادي، بل هم أصحاب مصلحة أساسيون في حماية استقلال المهنة ووضع معاييرها الأخلاقية. ولهذا ينبغي أن يكون لنقابة الصحفيين الشرعية تمثيل مؤسسي واضح داخل الهيئة، لا باعتبارها أداة احتكار للمهنة، وإنما باعتبارها جسماً منتخباً يدافع عن حرية الصحافة والمعايير المهنية.

إن السودان بعد الحرب سيكون في حاجة إلى إعلام يساعد على بناء الثقة الوطنية، لا إلى أجهزة دعائية جديدة يلبس مختلف.

ثالثاً: أخلاقيات المهنة والتنظيم الذاتي

من الأخطاء الشائعة في السودان اختزال حرية التعبير في الصحفيين وحدهم. فحرية الرأي والتعبير حق لكل مواطن، وليس امتيازاً تمنحه الدولة لحاملي البطاقات الصحفية.

الصحافة ليست كالقضاء أو الطب، ولا ينبغي أن تتحول إلى مهنة مغلقة لا يحق لغير أعضائها الحديث أو النشر. فمع تطور وسائل الإعلام الرقمية أصبح المواطن العادي جزءاً أساسياً من المجال العام.

وهنا تبرز أهمية التنظيم الذاتي والأخلاقي بدلاً من الرقابة الحكومية.

فالصحفي المهني يجب أن يلتزم بالدقة والنزاهة واحترام الخصوصية وعدم التحريض على العنف والكراهية. لكن هذه المعايير يجب أن تُطوّر داخل الوسط المهني نفسه عبر موائيق لأخلاقيات المهنة مستقلة، لا عبر

أجهزة أمنية.

وفي هذا السياق تكسب نقابة الصحفيين السودانيين أهمية خاصة. فقد أعيد تأسيسها بعد عقود من سيطرة النظام السابق على العمل النقابي، وأصبحت رمزاً لاستقلالية المهنة. واليوم تدور محاولات واضحة لإضعاف النقابة الشرعية أو تقسيمها عبر كيانات مرتبطة بالنظام الإسلامي السابق، وهي معركة لا تتعلق فقط بالصحفيين، وإنما بمستقبل استقلال المجتمع المدني كله.

ومن اللافت أن النقابة، رغم ظروف الحرب والنزوح والاستهداف، واصلت أداء دورها المهني والحقوقى إلى درجة حصولها على تقدير دولي واسع وجوائز عالمية في مجال حرية الصحافة.

لكن في الوقت نفسه، يجب التأكيد على أن النقابة ليست جهة ترخيص للمفكر أو التعبير، ولا يجوز أن تحتكر الحديث باسم حرية الرأي. دورها الأساسي هو حماية أعضائها والدفاع عن شروط العمل المهني اللائق، لا منح الناس حق الكلام أو سحبه منهم.

وأخيراً، فإن دور النقابة الصحفية يحتاج إلى توضيح أكبر حتى لا يختلط مفهوم التنظيم المهني بمفهوم الترخيص السياسي للملك. فالنقابة ليست جهازاً لمنح المواطنين حق التعبير، وإنما مؤسسة مهنية للدفاع عن الصحفيين وتحسين شروط عملهم.

ومن أهم وظائفها:

- الدفاع عن الصحفيين المعتقلين أو المهددين.
- توفير الدعم القانوني والمهني للأعضاء.
- تطوير موائيق ومعايير أخلاقيات المهنة.
- التدريب المهني المستمر.
- حماية استقلال المؤسسات الإعلامية.
- التفاوض حول الأجور وبيئة العمل والسلامة المهنية.
- الدفاع عن حق الوصول إلى المعلومات.
- توثيق الانتهاكات ضد الصحفيين ورفعها للمنظمات المحلية والدولية.

أما مسألة اعتماد الصحفيين (Accreditation)، فيجب أن تُفهم باعتبارها إجراءً تنظيمياً لتسهيل الوصول إلى المؤتمرات أو المؤسسات الرسمية، لا باعتبارها «رخصة» تمنح الدولة بموجبها حق ممارسة الصحافة. فالصحافة ليست امتيازاً تمنحه الحكومة، وحرية التعبير ليست عضوية نقابية.

ولهذا فإن أي نظام ديمقراطي حقيقي يجب أن يميز بوضوح بين التنظيم المهني الطوعي وبين الحق الدستوري العام لكل مواطن في التعبير والنشر والوصول إلى المجال العام.

في السودان، عانت مجموعات كاملة من التهميش الإعلامي

للعقود طويلة. فالإعلام الرسمي ظل متمركزاً في الخرطوم، ناطقاً بلغة وثقافة محددين، بينما تم تغييب أصوات مناطق واسعة مثل دارفور وجبال النوبة والشرق والنيل الأزرق وغيرها.

رابعاً: المجتمع كمساحة للرقابة

ليست الدولة وحدها من يفرض القيود على حرية التعبير. فالمجتمع نفسه قد يتحول أحياناً إلى سلطة رقابية أشد قسوة من القانون. في السودان، توجد أنماط اجتماعية وثقافية عديدة تحد من حرية التعبير، خاصة فيما يتعلق بالنساء، والدين، والعلاقات الأسرية، والانتماءات القبلية والإثنية، والنقد السياسي والاجتماعي.

ففي كثير من الأحيان يُنظر إلى الرأي المختلف باعتباره تهديداً للشرف أو الجماعة أو الدين، لا باعتباره جزءاً طبيعياً من التنوع الإنساني. كما

تتعرض النساء بشكل خاص لحملات تشهير وتتمز اجتماعي عند التعبير عن آرائهن في الفضاء العام.

وتزداد خطورة هذه الظواهر في أوقات الحرب، حيث يصبح التخوين والتحريض والكراهية أدوات يومية في الخطاب العام. لكن هذه المسألة تحتاج إلى معالجة أعمق من مجرد النصوص القانونية، لأنها ترتبط بالتعليم والثقافة والإعلام والتنشئة الاجتماعية.

ولهذا سيكون المقال القادم والذي يحمل الرقم (3) مخصصاً بصورة أساسية لمناقشة هذه الجوانب الاجتماعية والثقافية، وكيف يمكن بناء ثقافة أكثر تسامحاً مع الاختلاف والرأي الأخرى في السودان.



«ذوو الإعاقة ليسوا على الهامش»

وسط الحرب التي مرّت السودان، وتفاقم موجات النزوح واللجوء، برزت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها واحدة من أكثر القضايا الإنسانية إهمالاً وتعقيداً. فبين غياب الخدمات الأساسية، وصعوبة الوصول إلى الإغاثة، وتراجع الرعاية الصحية، وجد الآلاف أنفسهم في مواجهة قاسية مع الحرب دون حماية حقيقية أو دعم كافٍ. في هذا الحوار، تتحدث منى قاسم، الرئيسة التنفيذية لمنظمة (أبادي) لذوي الإعاقة، عن ظروف تأسيس المنظمة، والتحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان ودول اللجوء إضافة إلى رؤيتها حول المشاركة السياسية وبناء السلام ومستقبل الحقوق الإنسانية لهذه الفئة في ظل الأزمات المتواصلة.



حوار مع منى قاسم، الرئيسة التنفيذية لمنظمة (أبادي)، حول الحرب والنزوح وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان

حوار: ملاك جمال بلة
كلمات: (ديسمبر)

(ديسمبر): كيف وُلدت فكرة تأسيس منظمة (أبادي) وسط ظروف الحرب والنزوح؟

تقول منى قاسم إن فكرة المنظمة جاءت من واقع المعاناة اليومية التي عاشها الأشخاص ذوو الإعاقة خلال الحرب والنزوح في السودان، موضحة أن هذه الفئة كانت من أكثر الفئات تضرراً، وفي الوقت نفسه الأقل وصولاً إلى الحماية والخدمات الإنسانية.

وتضيف: «لاحظنا غياب أي تدخلات حقيقية تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، سواء في الإغاثة أو الدعم النفسي والصحي، ومن هنا وُلدت منظمة (أبادي)، لتكون منصة يقودها ذوو الإعاقة أنفسهم، تدافع عن حقوقهم، وتعمل على الحماية والتمكين والإدماج».

وترى أن تأسيس المنظمة لم يكن مجرد استجابة إنسانية طارئة، بل محاولة لبناء صوت مستقل يعكس احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة ويضع قضاياهم ضمن أولويات العمل الإنساني والحقوق.

(ديسمبر): ما أبرز التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة خلال النزاعات؟

تؤكد منى قاسم أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون «تحديات مضاعفة» خلال الحروب والنزاعات، تبدأ منذ اللحظات الأولى لاندلاع العنف. وتوضح أن كثيراً منهم يواجهون صعوبة في النجاة من مناطق الاشتباكات بسبب غياب وسائل النقل المناسبة أو المرات التحذيرية، خاصة لفاقد السمع والبصير. وتتابع: «هناك أشخاص فقدوا أجهزتهم المساعدة خلال النزوح، وآخرون لم يتمكنوا من الوصول إلى العلاج أو خدمات إعادة التأهيل، فضلاً عن نقص الغذاء والدواء وارتفاع معدلات العنف والإقصاء».

كما تشير إلى أن الأثر النفسي للحرب لا يقل خطورة عن الأثر المادي، إذ يعاني كثير من النازحين من اضطرابات نفسية حادة نتيجة فقدان الأمان والاستقرار والدعم الاسري.

(ديسمبر): هل يشعر ذوو الإعاقة بأن صوتهم حاضر في مواقع صنع القرار؟

تجيب الرئيسة التنفيذية لمنظمة (أبادي) بصراحة: «للأسف، ما زال الأشخاص ذوو الإعاقة غير ممثلين بصورة حقيقية في مواقع صنع القرار، سواء داخل المؤسسات السياسية أو الإنسانية».

وترى أن هناك بعض التحسن النسبي في إشراكهم داخل عدد محدود من المبادرات، إلا أن المشاركة ما تزال «شكلى» في كثير من الأحيان، ولا تعكس حضوراً فعلياً في صناعة السياسات والقرارات. وتؤكد أن الوصول إلى مشاركة عادلة يحتاج إلى إرادة سياسية واضحة، وسياسات شاملة تضمن تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم شركاء كاملي الحقوق، لا مجرد فئة مستفيدة من الخدمات.

(ديسمبر): لماذا ما تزال قضايا الإعاقة مهمشة في الملفات السياسية والإنسانية؟

بحسب منى قاسم، فإن السبب الرئيسي يعود إلى النظرة التقليدية لقضايا الإعاقة باعتبارها قضية إنسانية ثانوية، وليست قضية حقوق وعدالة ومشاركة مجتمعية. وتقول: «ضعف الوعي المجتمعي، وغياب البيانات الدقيقة، وعدم وجود سياسات شاملة، كلها عوامل تساهم في استمرار هذا التهميش».

وترى أن المنظمات والمؤسسات الإنسانية كثيراً ما تضع خططها وبرامجها دون إشراك فعلي للأشخاص ذوي الإعاقة، ما يؤدي إلى استبعاد احتياجاتهم من الاستجابة الإنسانية.

(ديسمبر): كيف تعمل منظمة (أبادي) على تعزيز المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة؟

توضح منى قاسم أن المنظمة تعمل على عدة مستويات، أبرزها التوعية بالحقوق، وبناء القدرات القيادية، وتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على المشاركة في الحوارات العامة والمبادرات المجتمعية.

كما تركز المنظمة على المناصرة من أجل ضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة داخل المؤسسات السياسية والإنسانية، والعمل على تغيير السياسات التي تعيق

قد لا تعكس الواقع. **(ديسمبر): هل هناك حاجة إلى تعديل القوانين والسياسات الحالية؟**

تقول منى قاسم إن هناك حاجة ملحة لتطوير وتعديل القوانين المتعلقة بإمكانية الوصول والتعليم والعمل والحماية أثناء الطوارئ والنزاعات. كما تطالب بالزام المؤسسات العامة والخاصة بتوفير بيئة آمنة وأمنة، وضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة داخل الخطط والسياسات الوطنية.

وتشدد على أن وجود القوانين وحده لا يكفي، بل يجب أن تُترجم إلى إجراءات عملية تضمن احترام الحقوق على أرض الواقع.

(ديسمبر): ما أبرز التحديات التي تواجه عمل المنظمة؟

توضح الرئيسة التنفيذية لمنظمة (أبادي) أن ضعف التمويل يُعد من أكبر التحديات التي تواجه عمل المنظمة، إلى جانب صعوبة الوصول إلى المناطق المتأثرة بالنزاع بسبب التحديات الأمنية واللوجستية.

كما تشير إلى أن قضايا الإعاقة غالباً ما تحصل على دعم أقل مقارنة بحجم الاحتياج الفعلي، الأمر الذي يحد من قدرة المنظمة على توسيع تدخلاتها.

وتضيف أن أوضاع اللاجئين ذوي الإعاقة خارج السودان، خاصة في المعسكرات، تمثل تحدياً إضافياً بسبب نقص الخدمات وغياب البنية المناسبة.

(ديسمبر): كيف أثرت الأوضاع الاقتصادية والإنسانية على الأشخاص ذوي الإعاقة؟

تقول منى قاسم إن الحرب والأزمة الاقتصادية أدتا إلى ارتفاع معدلات الفقر والعزلة بين الأشخاص ذوي الإعاقة، كما أثرت بشكل مباشر على قدرتهم على الحصول على العلاج والتعليم ووسائل الحركة.

وتوضح أن الحرب تسببت أيضاً في زيادة أعداد الأشخاص الذين تعرضوا لإعاقات جديدة، إلى جانب تفاقم الأزمات النفسية والاجتماعية الناتجة عن النزوح وفقدان مصادر الدعم والاستقرار.

(ديسمبر): ما الرسالة التي توجهونها للحكومة والمنظمات الدولية؟

تؤكد منى قاسم أن الأشخاص ذوي الإعاقة يجب ألا يكونوا على هامش الاستجابة الإنسانية أو السياسية. وتقول: «المطلوب هو إشراكهم بصورة حقيقية في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ، وتوفير الحماية والخدمات والموارد الكافية لهم، والاعتراف بدورهم كشركاء في بناء السلام والتنمية، وليس فقط كمستفيدين من المساعدات».

(ديسمبر): هل هناك قصص نجاح رغم الظروف الصعبة؟

تشير منى قاسم إلى أن المنظمة، رغم التحديات، استطاعت تنظيم عدد من الندوات والأنشطة التوعوية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى تسييل الضوء على أهمية الإعلام في رفع الوعي المجتمعي. كما تعمل المنظمة على التدخل العاجل والمباشر لدعم المتضررين، وإبراز التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة داخل السودان وفي أوغندا.

(ديسمبر): كيف ترون مستقبل الأشخاص ذوي الإعاقة في السودان؟

تختتم منى قاسم الحوار بالتأكيد على أن المنظمة تطمح إلى «سودان أكثر شمولاً وعدالة»، يتمتع فيه الأشخاص ذوو الإعاقة بحقوقهم كاملة دون تمييز.

وتقول إن المستقبل الذي تحلم به المنظمة يقوم على مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية وصنع القرار وبناء السلام بوصفهم شركاء متساوين داخل المجتمع. كما تدعو المجتمع والإعلام إلى تبني خطاب يحترم الكرامة الإنسانية، ويسلط الضوء على قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة ونجاحاتهم بصورة عادلة، بعيداً عن الصور النمطية أو الطرح الإنساني الضيق.

«الأشخاص ذوو الإعاقة اليوم يحتاجون إلى الحماية، والوصول العادل للخدمات، والدعم النفسي والاقتصادي، وفرص المشاركة الحقيقية، والأهم الاعتراف الكامل بحقوقهم وكرامتهم كشركاء متساوين في المجتمع».



مشاركتهم وتشير إلى أن المنظمة تؤمن بأن تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة سياسياً واجتماعياً هو جزء أساسي من تحقيق العدالة والمساواة داخل المجتمع السوداني.

(ديسمبر): هل تمنح المؤسسات السودانية فرصاً حقيقية لذوي الإعاقة؟

ترى منى قاسم أن الفرص المتاحة حالياً ما تزال محدودة وغير كافية، موضحة أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة غالباً ما تكون رمزية أكثر من كونها مشاركة فعلية.

وتضيف: «نحتاج إلى سياسات أكثر شمولاً تضمن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في مواقع القيادة وصناعة القرار على أساس الكفاءة والحقوق المتساوية».

وتؤكد أن الدمج الحقيقي لا يتحقق عبر الشعارات، بل من خلال توفير بيئة عادلة تتيح فرص التعليم والعمل والمشاركة السياسية دون تمييز.

(ديسمبر): ما الدور الذي يمكن أن يلعبه ذوو الإعاقة في بناء السلام؟

تقول منى قاسم: تؤمن منظمة (أبادي) بأن الأشخاص ذوي الإعاقة ليسوا مجرد ضحايا للحرب، بل يمكن أن يكونوا شركاء حقيقيين في بناء السلام وإعادة الاستقرار. «لديهم تجارب وقدرات مهمة في تعزيز التماسك المجتمعي والدفاع عن العدالة والمساواة والشمول».

كما ترى أن إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في جهود المصالحة وإعادة الإعمار يمكن أن يساهم في بناء مجتمع أكثر عدالة وتنوعاً بعد انتهاء النزاع.

(ديسمبر): كيف تواجه المنظمة النظرة المجتمعية السلبية تجاه الإعاقة؟

توضح منى قاسم أن المنظمة تعمل على رفع الوعي المجتمعي عبر الحملات الإعلامية والورش والندوات، من أجل مواجهة الصور النمطية التي تربط الإعاقة بالعجز أو الاعتماد الكامل على الآخرين.

وتؤكد أن أحد أهم أهداف المنظمة هو تقديم الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم أفراداً فاعلين وقادرين على المشاركة والإنتاج وصناعة التغيير داخل المجتمع.

(ديسمبر): ما أبرز الأنشطة التي تنفذها المنظمة؟

تشير منى قاسم إلى أن المنظمة تركز بصورة أساسية على التوعية المجتمعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والدفع نحو إدماجهم داخل السياسات والخدمات الإنسانية. كما تسعى المنظمة، عبر البحث عن التمويل والشراكات، إلى توفير الأجهزة التوعوية والدعم الصحي والمساعدات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة المتأثرين بالحرب والنزوح.

وتضيف أن المنظمة تعمل أيضاً على تسليط الضوء على أوضاع اللاجئين ذوي الإعاقة، خاصة في أوغندا، حيث تفتقر المعسكرات إلى الخدمات اللائمة والبنية التحتية.

(ديسمبر): كيف تضمن المنظمة مشاركة ذوي الإعاقة في اتخاذ القرار؟

تؤكد منى قاسم أن المنظمة تقوم على مبدأ أساسي مفاده أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأقدر على تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم. وتوضح أن جميع برامج المنظمة تُبنى على المشاركة المباشرة للمستفيدين في التخطيط والتنفيذ والتقييم، إضافة إلى أن قيادة المنظمة نفسها تضم أشخاصاً من ذوي الإعاقة.

وترى أن هذه المقاربة تضمن أن تكون القرارات نابعة من التجربة الحقيقية، لا من تصورات خارجية



ستة طلاب سودانيين يحرزون المركز الأول في كلية الهندسة جامعة القاهرة

القاهرة: (ديسمبر)



إبراهيم - قسم القوى الكهربائية، نورا عبدالباسط - قسم الإنتاج والتصميم الميكانيكي. وتقدّمت اللجنة التسييرية للاتحاد العام للمهندسين السودانيين بالتهاني لطلاب كلية الهندسة بجامعة القاهرة، بمناسبة هذا الإنجاز العلمي المشرف الذي تحقّق في ظل ظروف استثنائية قاسية فرضتها الحرب والنزوح. وقالت اللجنة إن فوز فريق القاهرة بالمركز الأول في مسابقة البحث العلمي بكلية الهندسة جامعة القاهرة في نسختها الخامسة عشرة، يُعد دليلاً حياً على إرادة الطلاب السودانيين وعزيمتهم التي لا تلبث، وقدرتهم على الإبداع والتميز رغم التحديات التي فرضتها الحرب.

أحرز ستة طلاب سودانيين في كلية الهندسة جامعة القاهرة المركز الأول في النسخة الخامسة عشرة من مسابقة البحث العلمي، بتقديم مشروع تقني متخصص في مجالات الاستدامة والتصميم الصناعي الذكي. ونجح الفريق في تطوير برنامج حاسوبي ذكي يهدف إلى تقييم الأثر البيئي للمنتجات الصناعية وتحسين كفاءتها بصورة آلية بالاعتماد على منهجية علمية لقياس التأثير البيئي للمنتجات خلال دورة حياتها. ويتيح البرنامج تحليل بيانات التصميم الهندسي واختيار كفاءة المنتجات وتحملها للإجهادات المختلفة، مع تقديم مقترحات لتقليل الوزن وتحسين الأداء البيئي دون التأثير على سلامة التصميم. ويتكون فريق الطلاب من أحمد عادل - قسم الهندسة الحيوية والطبية والمنظومات، فاطمة الزهراء كمال - قسم الهندسة الكيميائية، جمال وائل - قسم الإنتاج والتصميم الميكانيكي، عبدالرحمن العميري - قسم هندسة القوى الميكانيكية، أواب

محكمة استئناف الجيزة تقرر حبس وتغريم صاحب مدراس الكودة وآخرون

القاهرة: (ديسمبر)



وكانت محكمة جناح العمرانية قد أصدرت في يناير الماضي حكماً بالسجن على مؤسس مدراس الكودة، ثلاث سنوات، في القضية رقم 8871 لسنة 2025، الخاصة بالمراكز الدراسية السودانية في مصر. وقضى قرار المحكمة حينها بحبس صاحب مؤسسة الكودة، أبو ذر مبارك علي الكودة، وعدد من شركائه في قضية المراكز الدراسية المصرية لمدة ثلاث سنوات لكل متهم، بعد إدانتهم بارتكاب جريمة النصب والاحتيال على عدد كبير من الضحايا السودانيين، إلى جانب إلزامهم بكفالة مالية قدرها 10 آلاف جنيه لكل متهم، مع التعويض المدني للمجني عليهم.

أيدت محكمة جناح مستأنف العمرانية بالجيزة يوم الأحد 17 مايو، قرار محكمة الموضوع القاضي بمعاقبة صاحب مؤسسة الكودة التعليمية وآخر مصري، بالحبس والغرامة وتعويض المتضررين، بعد إدانتهم بتهمته النصب على 480 طالباً سودانياً بزعم استخراج أرقام جلوس لهم لإداء امتحانات الثانوية العامة داخل مصر. وكانت محكمة جناح العمرانية قد أصدرت في يناير الماضي حكماً بالسجن على مؤسس مدراس الكودة، ثلاث سنوات، في القضية رقم 8871 لسنة 2025، الخاصة بالمراكز الدراسية السودانية في مصر. وقضى قرار المحكمة حينها بحبس صاحب مؤسسة الكودة، أبو ذر مبارك علي الكودة، وعدد من شركائه في قضية المراكز الدراسية المصرية لمدة ثلاث سنوات لكل متهم، بعد إدانتهم بارتكاب جريمة النصب والاحتيال على عدد كبير من الضحايا السودانيين، إلى جانب إلزامهم بكفالة مالية قدرها 10 آلاف جنيه لكل متهم، مع التعويض المدني للمجني عليهم. وذكرت النيابة العامة المصرية، في القضية رقم 8871 لسنة 2025، أن المتهمين تحصلاً على مبالغ مالية كبيرة من أولياء أمور طلاب سودانيين بدائرتي العمرانية والهجم، بزعم قدرتهم على تقييد الطلاب بمدارس مصرية واستخراج أرقام جلوس لهم من خلال المراكز (السناتر) التعليمية التابعة لهما، وذلك بهدف الاستيلاء على الأموال.

نقابة الصحفيين: إبعاد الصحفية درة قمبو يزيد المخاوف من تنامي خطاب التحريض ضد السودانيين

القاهرة: (ديسمبر)



السودانيين في مصر في ظل هذا المناخ المشحون. ويأتي ذلك في وقت تبذل فيه جهات إعلامية ومجتمعية مشتركة جهوداً حثيئة لاحتواء الخطاب التحريضي وتعزيز التلاقي بين الشعبين. وأقرت النقابة بالحق السيادي الكامل لدولة مصر في تنظيم دخول الأجانب وإقامتهم على أراضيها، بما يتوافق مع قوانينها الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وهو مبدأ تحترمه النقابة وتلتزم به. فيما جددت النقابة تأكيداً على أهمية معالجة أي تباينات أو خلافات عبر قنوات الحوار المؤسسي والمباشر، بعيداً عن الإجراءات الفردية التي قد تُعقّق الاحتقان وتراكم التوترات، دون أن تخدم المصالح المشتركة أو تُعزّز بيئة الثقة بين البلدين. وجدد البيان حرص النقابة على مائة العلاقات الأخوية والتقدير المتبادل بين الشعبين السوداني والمصري، ودعت الجهات المعنية إلى التعامل مع الصحفيين السودانيين المقيمين في مصر، ومعظمهم يوجدون مع أسرهم تحت ظروف استثنائية فرضتها الحرب، بروح إنسانية ومهنية تحفظ لهم أمنهم واستقرارهم القانوني، وتعلي من شأن الدور الإعلامي المشترك في خدمة القضايا الإنسانية.

أبعدت السلطات المصرية الصحفية السودانية، درة محمد مختار قمبو، بعد وصولها إلى مطار القاهرة ومنعتها دخول أراضيها، بعد توقيفها داخل المطار لأكثر من 16 ساعة قبل ترحيلها إلى دولة قطر. وقال بيان صادر عن نقابة الصحفيين السودانيين إنها تابعت بقلق بالغ واقعة إبعاد الزميلة الصحفية درة قمبو من الأراضي المصرية، عقب وصولها إلى مطار القاهرة الدولي. وأشارت النقابة إلى أن معلوماتها المؤكدة والموثقة تؤكد حصول الزميلة على موافقة أمنية مسبقة للدخول، غير أنها أبلغت فجأة بإدراجها ضمن قائمة ممنوعين، وأعيد ترحيلها دون إتاحة الفرصة لها لاستكمال الإجراءات النظامية، حيث جردت من هاتفها المحمول وجواز سفرها. وقالت النقابة إن عدم صدور بيان رسمي مفضل من السلطات المصرية يوضح حثيات المنع، يثير مخاوف مشروعة من أن تُؤوّل هذه الإجراءات على نحو يغذي خطاب الكراهية والتحريض ضد

منظمة الهجرة تحذّر من صعوبات قاسية تواجه العائدين إلى مناطقهم

القاهرة: (ديسمبر)



مستوى سجلته البلاد في يناير 2025، عندما بلغ عدد النازحين قرابة 12 مليون شخص. وقال رفعت إن استمرار زيادة أعداد العائدين يمثل بارقة الأمل في خضم واحدة من أكبر أزمات النزوح في العالم، مع تسجيل عودة نحو 4.1 مليون شخص إلى مناطق مختلفة في البلاد. مشيراً إلى أن زيادة معدلات العودة الطوعية تدل على أن الشعب السوداني متمسك بأرضه وتمسك بالأمل، حتى مع حدوث تحسن بسيط في الوضع الأمني.

حذر رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في السودان، محمد رفعت، من أوضاع قاسية يواجهها غالب السودانيين العائدين في مناطقهم الأصلية، بسبب الدمار الواسع وانهايار الخدمات الأساسية، مشيراً إلى تعرض المدن السودانية للتخريب المنهجي والتدمير، خاصة في الخرطوم التي شهدت تدميراً منظماً للخدمات، مع تدمير نحو 70% من المنازل التي يعود إليها السكان بشكل جزئي أو كلي، فيما تعاني مناطق العودة من شبه غياب للكهرباء والمياه والخدمات الصحية والتعليمية. وأضاف رفعت، بحسب مركز إعلام الأمم المتحدة، أن الأغلبية العظمى من العائدين أي ما يزيد عن 80% منهم عادوا من داخل السودان إلى تسع ولايات كبرى، في مقدمتها الخرطوم والجزيرة وسنار، مشيراً إلى انخفاض أعداد النازحين داخلياً بنسبة 23% مقارنة بأعلى

الفتاح حمدتو يدين (كلام وأنغام) بمركز التسامح

القاهرة: (ديسمبر)



من الفنانين السودانيين، متوقفاً عند تعاونه مع الفنان الراحل نادر خضر، واصفاً التجربة بأنها من أجمل المحطات الفنية التي شهدت ثنائية مميزة بين الكلمة واللحن، خاصة بعدد من الأغنيات التي جمعتهما وحقق حضوراً واسعاً لدى الجمهور، مشيراً إلى أنه يعمل حالياً على التحضير لإحياء ذكرى رحيل نادر خضر التي تحل بعد أيام.

دشن الشاعر الفاتح حمدتو كتابه (كلام وأنغام) بمركز التسامح للتدريب وتطوير القدرات والمهارات يوم السبت 16 مايو، وسط حضور نوعي مميز من شعراء وفنانين وموسيقيين وإعلاميين ومهتمين. وجاء الكتاب في 143 صفحة، احتوت على 60 نصاً شعرياً، وقيل كل نص مدخل يوضح مناسبة وقصة النص، كما كتب اسم الملحن والمؤدي للنص ومخرجه في بعض الحالات. وشهدت الجلسة نقاشات من عدد من الشعراء والموسيقيين والإعلاميين الذين تحدثوا عن الكتاب. ويُعد تدشين كتاب (كلام وأنغام) تنويجاً لمسيرة إبداعية طويلة قدم خلالها الفاتح حمدتو نصوصاً عاطفية ووطنية تركت أثراً واسعاً في الساحة الفنية، لا سيما عبر تعاونه مع الفنان الراحل محمود عبدالعزيز. كما استعرض الشاعر الفاتح حمدتو جانباً من تجاربه الشعرية مع عدد

قطار جديد لهيئة سكك حديد مصر يقل مئات الأسر إلى السودان

القاهرة: (ديسمبر)



الوزير، بتقديم الدعم الكامل للسودانيين العائدين إلى وطنهم. وقال الهيئة القومية لسكك حديد مصر إنها حرصت على توفير جميع الترتيبات اللوجستية والخدمية اللازمة للرحلة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، بما يضمن توفير أعلى درجات الراحة والسلامة للركاب العائدين لوطنهم، بالتزامن مع اقتراب حلول عيد الأضحى المبارك، بما يعكس عمق الروابط الأخوية التي تجمع بين الشعبين المصري والسوداني.

سيرت الهيئة القومية لسكك حديد مصر، خلال هذا الأسبوع، القطار المخصص رقم 1940 لنقل مئات الأسر السودانية من محطة مصر برميسيس إلى محافظة أسوان، ضمن مشروع العودة الطوعية، تمهيداً لعودتهم إلى السودان، انطلاقاً من عمق الروابط التاريخية والشعبية الممتدة بين البلدين، وتنفيذاً لتوجيهات وزير النقل الفريق مهندس كامل



مسألة

دكتور مرتضى الغالي

العدو الأول لسودان.. والبقية تأتي!

العدو الأول للشعب السوداني هو الحركة الإسلامية وحزبها «المؤتمر الوطني» جفت الأرقام وطويت الصحف.. وهي التي تسيطر الآن على الحرب وعلى الانقلاب وعلى السلطة.. وكل مرافق الدولة المدنية والنظامية القائمة ما هي إلا (أدوات) لهذه الحركة. بما في ذلك البرهان وعسكره ومليشياته وجنراته وأجهزة أمنه ومخابراته وشرطته ونياباته (ومجلس سيادته).

كلهم (أدوات) لهذه الحركة الإرهابية.. حكومة كامل إدريس والولاة ورؤساء المحليات والتصنيع الحربي وهيئة الأركان واللجنة الأمنية وسبائك الذهب والتعدين والشركات الحكومية وخطوط الطيران وبنك النيلين والزاد والزودة وشركاتها ومطبخها بدقيقها (أدائها).. وأيضاً قنوات وصحف (كرامة لله)!! البرهان يكذب على نفسه وعلى الناس وعلى الله باريحية كاملة.. وكأنه (يحتسي كويًا من العريد البارد) فهو لم يحدث تغييراً.. لا في نفسه ولا في الجيش.. وكل التنقلات الصورية الخزعية التي قام بها.. هي برضا الكيزان ومشورتهم وتخطيطهم.. إنما يريد التمويه على القوى الخارجية بمثلث كيزاني خبيث يتكون منه.. ويسار العطا وميرغني إدريس.. وترجمة هذا المثلث هي (قيادة الجيش - هيئة الأركان - التصنيع الحربي).

هذه الألاعيب البرهانية الكيزانية لا يمكن أن تقوت على أحد.. أما «تركشة الفريق شمس الدين كباشي» و(تجنبيه) على طريقة علي عثمان (الراعي الرسمي) لنظرية التجنيب الفاسدة.. فقد كانت تخفيصاً مقصوداً له؛ (وظيفة وموقعا وتأثيراً).. وبتغذية من «عوامل إغنية» في ذهن البرهان وجنراته وكيزانه (لعن الله العنصرية فإنها شئنة).

وإذا لم يعرف كباشي حقيقة هذه الإجراءات فليذهب ويأخذ قسطاً من الراحة (في المنامة) التي عاد البرهان إليها الآن.. بعد أن أوحى لكباشي بأن يكون مساعداً للرئيس في (شيء وهمي) غير موجود في الدنيا ولا في إدارات الجيش منذ نشأته (شؤون البناء والتخطيط الإستراتيجي).. بناء ماذا؟ وتخطيط ماذا؟ هذا عند علام الغيوب.

البرهان هو الذي قام بتسريب «اتفاق المنامة» الذي وقّع عليه كباشي باسم الجيش.. وكباشي يعلم ذلك.. وهذا التسريب كان أيضاً بموافقة الكيزان الذين لا يريدون وقف الحرب.. هذه هي الصفة الثانية ولكن (على من تقرا مزاميرك يا داوود)!!

حتى الآن الكيزان وحركتهم على كامل الرضا من البرهان.. ولا تسمع (هذه الورجة) من القنوات وصحفية المظاريق والآنصرافيين الكذبة.. فمن مصلحة الكيزان بعد (التصنيف الأمريكي) أن يتراجحوا قليلاً وأن يتصدّر البرهان الواجبة.. يكفي حركتهم أنها تقبض على جميع مفاصل الدولة الحيوية.. كما أن لها كتابتها ومليشياتها الخاصة.. فهي تعمل الآن بتنسيق كامل مع البرهان.. ولا تسمع لهذه الصبغات التي (تلعن خاشه).. فالبرهان (ذات نفسو) على وفاق مع هذه اللعبة وعلى كامل الرضا بنصيبه من إساءاتها وشتائمها!!

لله لا كسبكم..!



أفق بعيد

فيصل محمد صالح

يعتذر الأستاذ فيصل محمد صالح عن كتابة عموده الأسبوعي «أفق بعيد» لأسباب خارجة عن إرادته، على أن يعاود كتابة عموده الراتب ابتداء من الأسبوع القادم.



في زمن الحرب:

سينما سودانية تمشي نحو الضوء

تدخل صالة سينما، في مصر، لتجد نجوم وممثلين سودانيين يملؤون الشاشة.

المخرج، وهو نفسه المؤلف، مخرج مصري عالمي الانتاج واحد من أضخم الانتاجات في تاريخ السينما المصرية الحديثة.

بالنسبة لشباب التذكار لقد اكتسح هذا الفيلم الإيرادات.

الفيلم هو (اسد) بطولة محمد رمضان وعلي قاسم ومجموعة من غير المصريين. تالق من ضمنهم أربعة سودانيين، اسلام مبارك كبطولة ثالثة ومحمود السراج ومصطفى شحاتة وايمان يوسف.

ههم نجوم سابقون في أفلام سودانية حازت على جوائز عالمية وضعت أقدامهم على الطريق الصحيح، فيلما (سمنوت في العشرين) و (وداعاً جوليا).

كأنيها طاقة وانفتحت امام السينما السودانية، المجال الذي كان مهملأ بالسودان رغم بدايته المبكرة والمبشرة. يتطور ويتقدم رغم الخراب والدمار الذي يطال كل شيء.

هذه الطاقة فتحها، من يمكن أن يُسمى عراب السينما السودانية، أمجد ابوالعلا. استطاع ان يسهم في صناعة سينما سودانية بفاروق فكرته التي نجتحت وهي الاهتمام بصناعة كادر سوداني ليصنع الطريق الذي ستسير عليه صناعة السينما السودانية. لتنتج فكرته ونرى نجوماً سودانيين خلف إمام الشاشة.

اختيار المخرج محمد دياب لهذه المجموعة يحدث عن قيمتهم وامكانياتهم الفنية التي باتت مهمة في الوسط الفني، فهو مخرج عالمي، ارتبط اسمه بأفلام حاصلة على جوائز عالمية. فيلما (القاهرة 678) وحده حصد عشرين جائزة عالمية.

فيلم (اسد) فانتازيا تاريخية تدور في فترة منع تجارة الرقيق وقسوة الرق وظلمه وصراع المستعبدنين لنيل حرياتهم في القرن التاسع عشر.

رغم السياق التاريخي وربطه بالبحر من العبودية إلا أن الطرح يمكن ان يشمل ارادة التحرر من الاستغلال عموماً وما تمر به التجربة من مصاعب من قوة الطرف المستغل ولعب الاطراف المتداخلة على المصالح الشخصية بالإضافة الى صعوبة التحكم في الاحباط والاحساس بقلة الحيلة لدى طلاب الحرية، والتي تظهر في محاولة الاجابة على كيفية ترتيب حياتهم بعد نيل الحرية.

الفيلم يعرض المطالبة بالحرية بجرعة عنف عالية من الهجوم المنظم والقتل والانتقام، في مقابلة الظلم والاستغلال وقسوة المعاملة والقتل بلا رحمة. كأنه يبرر بان رد الفعل يساوي الفعل في المقدار.

في جانب من الجوانب، يعرض الفيلم، أحد موقفات المطالبة بالحرية رغم بيان الظلم، وهو التعود على العلاقة وشئو نوع من الالفة بين المستعبد ومن تسيده، والخنوع من جانب المستعبدين او المستغلين عموماً. والمفارقة ان عدداً من تجار الرقيق، اما انجبوا ممن امتلكوهم او هم أنفسهم من ابناء المستعبدات.

ظهر ذلك في موقف المستعبدة (وردة)، والتي لعبت دورها اسلام مبارك، من سيدها، والد ابنها، حين قالت له انها تكرهه وتحنه.

الفيلم بطبيعة مشاهده التي تعتمد على المجاميع اي عدد كبير للممثلين في المشهد، وعلى الاحداث السريعة أكثر من المواقف الفردية للإبطال، لم يُنح للممثلين السودانيين اظهار قدراتهم الادائية كما مثلاً دور اسلام مبارك في فيلم (ضي) إلا انه اتاح فرصة كبيرة تثبت قيمة فنية سودانية لاتخاذ خطوات واسعة في اتجاه تطوير صناعة سينما سودانية تصيف للسودان مجالاً ثقافياً مهما يعكس جانباً ايجابياً لهذا البلد الكلوم.

فيلم اسد، كما ذكرنا انتاج ضخم، نجح في شبك التذكار، وبالتأكيد سيبحت منتجوها من منصات وقنوات أخرى ليتواصل عرضه بعد انتهاء العرض السينمائي. ذلك يعني تثبيت اقدام السينمايين السودانيين في مختلف المنصات، اقليمية ودولية.

شيء ما ينتمي لهذه البلاد يمشي بقدمين بخطوات ناجحة في طريق كان محض مجهول قبل سنوات، يبعث كثيراً من الأمل.



أماني أبو سليم

السودان.. غابة البنادق:

الدوران في حلقة الخراب المفرغة ومتاهة الاستسلام الملعوم!

لم يكن ذلك إيماناً بقوات «الدعم السريع» أو اطمئناناً لها ولجرائمها الطويلة التي لا تغفر، وإنما كان انطلاقاً من إدراك واع لعقم تفكير القيادة العسكرية العاجزة عن الحسم، وخوفاً على هذا المدني العزل الذي مات منذ يومها الأول موتاً رخيصاً في حرب لا ذنب له فيها. كان نداء السلام محاولة حقيقية لتقليل الكلفة البشرية والمادية لبلد يتم تدميره بالكامل لصالح قلة قليلة تريد أن تحكم البلاد رغماً عن شعبها. لكن يؤس القائلين على الحكم اليوم وتواضع تفكيرهم وقدراتهم تجسد في تخوين كل من ينادي بوقف الحرب، وتحشيد البسطاء بمذكرات الاعتقال والاتهامات العشوائية بالعمالة، في محاولة بائسة لإخفاء عجزهم الإستراتيجي والعملياتي في الميدان والسياسة.

إن وجود «الدعم السريع» يمثل قنبلة موقوتة ومصيبة بكل المقاييس، سواء عادوا باتفاقية سلام وصفقة سياسية، أو استسلموا فرادى وجماعات. إن حل هذه المعضلة يكمن حصراً في إنهاء وجودهم كجموعات مسلحة لا تعرف قانوناً ولا إنسانية. ولكن من بحسبهم والجيش عاجز عن ذلك، ولا زال يستجير بالمليشيات لحسم المليشيا؟ كيف يستقيم الحل والوطن يُساق نحو ذات الفخ القديم الذي دمر الدولة السودانية؟

فهل يعرف الشعب السوداني البسيط خطورة الغد الملعوم وسط غابة المليشيات المتنافرة هذه؟ أم أنه يحتفل بعودة المجرمين كما يريد منه البرهان وزمرته؟ إن العودة المرتقبة لـ«الدعم السريع» إلى المشهد القديم؛ مشهد المدن، بعرياتها المدججة ومظاهرم الحربية، لن تحل المشكلة، وإنما ستعيد إنتاج عهد الخوف والقلق والموت اليومي المجاني الذي دفع ثمنه الشعب السوداني ولا زال.

والمصيبة الأكبر هذه المرة هي «الإضافات» الجديدة على المشهد المسلح، فالساحة اليوم لم تعد حكرًا على جيش ودعم سريع كما كان قبل الحرب، وإنما تفجرت غابة من المليشيات والحركات والحشود: من كيكل إلى البراء بن مالك، ومن مناوي وجبريل إلى عقار وترك وشعبية وغيرهم من قوات لا حصر لها ولا عدد، تتحرك خارج المنظومة العسكرية الرسمية. كل من هذه المجموعات ياتمر بامر قائده، يظهرن اليوم متفاهمين ويقاثلون جنباً إلى جنب ضد عدو مشترك، لكن الكل يعلم أن قلوبهم شتى، وكل فصيل منهم يتحين فقط للحظة المناسبة للانقضاض على الآخر وفرض أجندته الخاصة، وبلا أدنى شك فإن الضحية أيضاً هو الوطن والمواطن.

كيف تنتهي الحرب، والقادة العسكريون يفتحون حضن الوطن ضد رغبته للقادة الفعليين لهذه المليشيات، ويعلمون أنهم يهيمسون في مجالسهم ويصرحون في العلقن: «نحن يا دوب ابتدئنا»؛ إنه الدوران في الحلقة المفرغة؛ إذ لا يمكن لبنادق البلطجة أن تبني دولة، ولا يمكن لعقليات الهيمنة العسكرية والمليشياوية أن تفتح حضناً لوطن معافى. إن طريق الخلاص للسودان واحد، ولن يمر عبر الصفقات التي تعيد تدوير القتل، وإنما عبر تفكيك هذه البنية العسكرية العقيمة، وتأسيس جيش مهني وقومي واحد، وخروج العسكر تماماً من السياسة والاقتصاد، وإلا فإن هذه الحرب ليست سوى ديباجة وتمهيد لحروب قادمة ستاكل ما تبقى من رماذ الوطن وسيكون الخراب كاملاً وشاملاً هذه المرة. وعلى السودان السلام.

يواجه الإنسان السوداني اليوم فضلاً هو الأشد قسوة وبؤساً في تاريخه الحديث؛ حرباً عبثية اكلت الأخضر واليابس، هدمت مجهود السنين الطوال، ودمرت الحاضر والماضي، وتركت شعباً بأكمله - عُرف بالشهامة والعزة - هائماً على وجهه، نازحاً في الداخل ولاجئاً في الخارج، يطرق أبواباً أوصدت في وجهه، في ظل صمت دولي مريب وتأخذل إقليمي وعالمي غير مسبوق، مقارنة بحروب وصراعات أخرى مشابهة في المنطقة.



نجلاء نورين

وسط هذا الركام، تبرز المفارقة الصادمة: كيف يفتح هذا الوطن الجريح أحضانه مجدداً لجرمي «قوات الدعم السريع» الذين قتلوا الآلاف، واختطفوا الآلاف، وعذبوا، وشردوا الملايين، واغتصبوا الحرائر والرجال، ونهبوا البيوت والمقدرات؟ كيف يمكن لمن فرّق شمل الأسر ودمر هوية العاصمة والأقاليم أن يعود شريكاً في المشهد، ويتم تكريمه بالرتب العسكرية الرفيعة وشرف الوطنية والسيارات الرئاسية، ليعيد السودان ليس إلى نقطة الصفر، وإنما إلى ما دون الصفر، إلى «مرحلة المايبيض»؟!

إن الإشكالية الهيكلية في أزمة السودان تعود إلى تاريخ طويل من النهج العقيم لقيادة الجيش السوداني. هذا الجيش الذي بنى قيادته العامة على بُعد أمتار قليلة من القصر الرئاسي، والتأكيد يكمن في أن هذا القرب لم يكن لحماية الثغور في أطرافه البعيدة، وإنما للانقضاض على أحمال الشعب كلما حاول التحرر وبناء دولة القانون والديمقراطية والعدالة والمواطنة.

التاريخ الطويل يحدثنا بأن هذه القيادة العسكرية لم تحسم تمرداً واحداً عبر تاريخها الطويل في حروبها مع الشعب بالاعتماد على كفاءتها العسكرية الذاتية، فكانت دائماً تعجز عن أداء واجبها الدستوري، وتلجأ إلى حشد الشعب البسيط ليموت نيابة عنها في حروبها الداخلية مع شعبها، أو تصنع المليشيات لتكون «بلدوزرات بديلة» لتقوم بهمة القمع والتفكيك، ضريباً للشعب كلما رفع رأسه مطالباً بالحرية والديمقراطية والسلام والعدالة.

لقد أُريد لـ«الدعم السريع» أن يكون سوطاً أدياً يحرس الديكتاتوريات العسكرية. ولكن، كما هي طبيعة المرتزقة، اشتد ساعد هذا الكيان بامر الجيش نفسه، وعظم طموحه، واستكثر قدراته على حراسة نخب عسكرية لا تتفوق عليه في مؤهلات ولا مقدرات ولا في شيء سوى البندقية والبلطجة السياسية؛ - والدعم السريع هو سيد البلطجة والأول فيها ولن يتفوق عليه أحد في هذا المضمار - فأراد «الدعم السريع» الحكم لنفسه، واندلعت الحرب التي ستمتها القيادة «حرب الكرامة»، وعملياً هي حرب أذلت الشعب السوداني وغررت به، وقللت من قيمته وقيمة الوطن، وكادت تزيله من الخارطة السياسية والجغرافية تماماً.

عندما بُحّت أصوات الشرفاء والوطنيين بالنداء للسلام والتفاوض،